المحاضرة الأولى

أساسيات الإقتصاد الكلي

المشكلة الإقتصادية:

تتمثل في أن الموارد الإقتصادية – لبلد ما - محددة، بينما حاجات المجتمع غير محددة.وهذا مايسمى ب، " الندرة ".

يعني ان الدولة مواردها الإقتصادية محدودة وبالتالي دخلها سيكون محدود ، بينما حاجات الإنسان غير محددة وبحاجة لدخل اكبر لتلبية هذه الحاجات ، - تزيد او تتغير حاجات الإنسان مع مرور الوقت
، ملاحظة مهمة / المشكلة الإقتصادية موجودة لكل الدول سواءا غنية ام فقيرة ، متقدمة ام متأخرة ، ولكن تختلف نسبة المشكلة الإقتصادية من دولة لأخرى)

علم الإقتصاد:-

هو أحد العلوم الإجتماعية او الإنسانية الذي يدرس كيفية توظيف الموارد الإقتصادية وعناصر الإنتاج (العمل، رأس المال،الموارد الطبيعية،التنظيم) لإنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات أفراد المجتمع المتعددة. كما يمكن تعريفة: بأنه العلم الذي يبحث في الطرية المثلى لاستغلال الموارد النادرة، بحيث يتم تحقيق اكبر قدر ممكن من حاجات المجتمع أي تحقيق أعلي مستوى من رفاهية المجتمع.

على سبيل المثال / دولة اليابان ، ليس لديها موارد طبيعية كثيرة .. ولكنها استغلت مواردها البشرية في الصناعات التكنولوجية وبالتالي حققت رفاهية للمجتمع – من حيث الخدمات العامة والترفيه – مع العلم ان مواردها قليلة جدا ومرت بازمات كبيرة .. لذلك فإن اليابان استفادت من علم الاقتصاد في كيفية استغلال الموارد المحددة لها لتلبية حاجات مجتمعها المتعددة).. بينما في او أي دولة عربية مثلا تجد لديها موارد اقتصادية كبيرة مثل النفط ومشتقاته ، ولكن لم يتم استغلالها جيدا وبالتالي لم يصل المجتمع لمستوى الرفاهية المطلوب.

أقسام علم الإقتصاد:

١- الإقتصاد الجزئي: وهو دراسة الإقتصاد على مستوى وحدة اتخاذ القرار، أي دراسة سلوك المستهلك و سلوك المنشاة في أسواق عناصر الإنتاج.

٢- الإقتصاد الكلي: دراسة الإقتصاد على المستوى الكلي، حيث ينصب الاهتمام بالطلب الكلي، والمستوى العام للأسعار والتضخم، ومستوى العمالة والنمو الاقتصادي، والتوازن في ميزانية الدولة والتوازن في ميزان المدفوعات والتنمية الاقتصادية.

الاقتصاد الجزئي يدرس سلوك جزء معين ،، مثلا سلوك الافراد اذا ارتفع سعر الدجاج ، ماهي ردة فعلهم وكيف يؤثر ذلك على الطلب..او سلوك شركة تويوتا اذا قام المستهلكين بمقاطعة السيارات التي تنتجها تويوتا...وهكذا..)
الإقتصاد الكلي يتعامل مع الاقتصاد القومي او الكلي للدولة ، ويهتم بالمستوى العام للأسعار والقطاعات الاقتصادية – اذا حصل تضخم في جميع الاسعار كما هو حاصل الان – جميع اسعار السلع تزيد وليس سلعة معينة- ويدرس التضخم والبطالة ومحاولة تقديم حلول ، ويدرس دور الدولة في الاقتصاد عن طريق السياسات النقدية والمالية ....)

نشوء وتطور علم الإقتصاد

المدرسة الكلاسيكية	المدرسة الكينزية	المدرسة النقدية الحديثة	مدرسة التوقعات الرشيدة
ادم سميث. أفكارها: = اليد الخفية تحرك النشاط الاقتصادي = قانون ساي التوازن التلقائي للاقتصاد. = عدم الحاجة لتدخل الدولة والحرية الاقتصادية	جون مينارد أفكارها: = توازن الاقتصاد عند مستوى اقل من التوظف الكامل في حالة الكساد. = ضرورة تدخل الحكومة باستخدام السياسة المالية لمعاجلة الكساد الاقتصادي.	ميلتون فريدمان أفكرها: = التضخم ظاهرة نقدية = السياسة المالية لافاعلية لها مالم تدعمها سياسة نقدية.	روبرتلوكس وتوماس سيرجنت. أفكارها: = السياسات الاقتصادية الغير متوقعة فقط هي التي تؤثر في المتغيرات الاقتصادية الحقيقية، أي الناتج الحقيقي ومعدل البطالة.

النمو الاقتصادي:

الزيادة المستمرة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقة من سنة الى اخرى، ويتحقق النمو الاقتصادي فيما يلي:

- تنمية الموارد باستصلاح الاراضي او تنمية الموارد النفطية و تنمية كل من رأس المال البشري والمالي.
- التقدم التقني: ويتم بالاستثمار في البحوث والتطوير بهدف استخدام تقنيات احدث في الانتاج.

يعني ان أي بلد لن يحقق نمو اقتصاديا مالم تنمو او تزيد لديه الموارد الطبيعية او المالية او البشرية او يتقدم تقنيا في طريقة الإنتاج...ومع هذا النمو ينمو معه الناتج المحلي.
لذلك يقاس معدل النمو الإقتصادي بمعدل **نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.**

الشكل التالي يمثل منحنى إمكانيات الإنتاج:

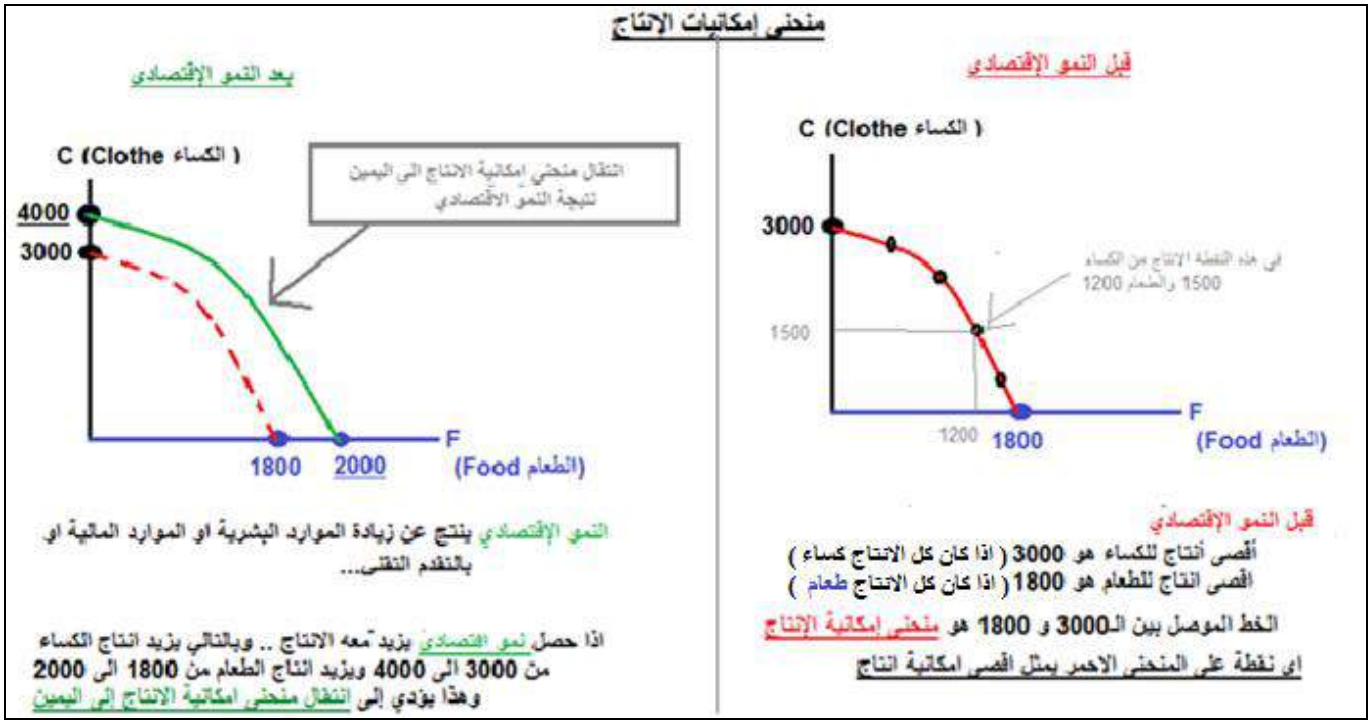

التدفق الدائري للإنتاج والدخل:

يعتمد مستوى الأداء الاقتصادي لبلد معين على تدفق الدخل والإنتاج بين القطاعات الرئيسية الأربعة .**ولأجل التبسيط نبدأ باقتصاد افتراضي من قطاعين، قطاع منتجين وقطاع مستهلكين** يتم التبادل بينهما عن طريق أسواق عوامل الإنتاج وأسواق السلع و الخدمات،

بافتراض عدم الادخار .وتمثل عملية المبادلة هذه القاعدة الأساسية لتدفق الدخل في الاقتصاد القومي، كما يتضح

ملاحظة/ قمت بتعديل في الشكل الموجود في الكتاب وذلك لسهولة الفهم فقط .. (يجب فهم طريقة التدفق الدائري للدخل والانتاج)

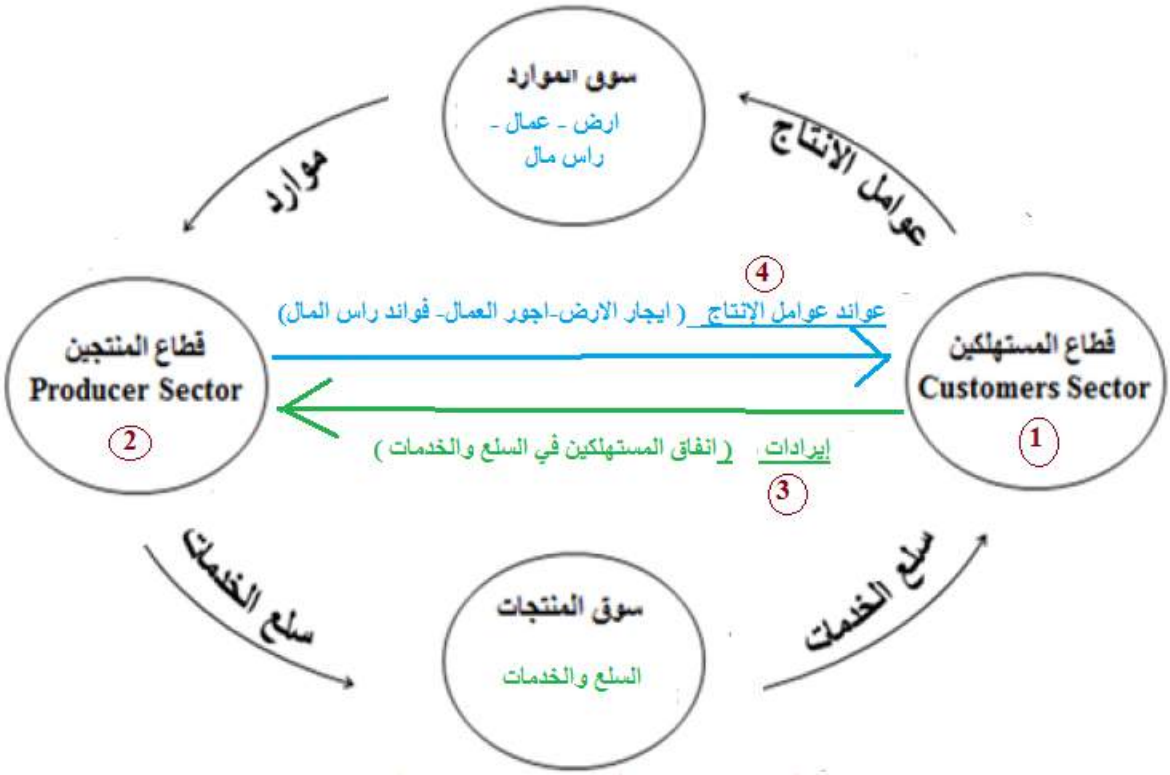

١/ قطاع المستهلكين.. هم افراد المجتمع .. وهم يعرضون **عوامل الانتاج(** الارض – العمال – راس المال...) في **سوق الموارد**

٢/ قطاع المنتجين: هي المصانع والشركات .. يطلبون من **سوق الموارد** (يستأجرون الارض – يوظفون العمال – يستقطبون راس المال) بهدف ممارسة النشاط الاقتصادي وانتاج السلع النهائية وعرضها في **سوق المنتجات**.

٣/ الايرادات: يعرض **قطاع المنتجين** بضاعتهم في سوق السلع والخدمات .. ويطلبها قطاع المستهلكين بشراء هذه السلع والخدمات ودفع المقابل للمنتجين (ايرادات للمنتجين).

٤/ عوائد عوامل الانتاج: يحصل قطاع المنتجين على **الايرادات** ويدفعون عوائد عوامل الانتاج **لقطاع المستهلكين** (**دخل** للمستهلكين) (المنتجين يدفعون للمستهلكين ايجار الارض – اجور العمال – والفوائد او الارباح لراس المال)

وهكذا تدور دائرة الدخل والانتاج (يعني دائرة مغلقة الفلوس تدور بين قطاع المستهلكين وقطاع المنتجين)

هناك عوامل اخرى تؤثر على الاقتصاد وهي:

دور القطاع الحكومي:

يتمثل في الايرادات التي تحصل عليها الدولة من الضرائب والرسوم، والانفاقات التي تقوم بها الدولة في مختلف المجالات..

حالة السلع والخدمات العامة:

السلع والخدمات العامة هي تلك الخدمات التي يستفيد منها جميع افراد المجتمع ـ مثل الطرق – الانارة – المواصلات - الحدائق العامة..

حالة التأثيرات الخارجية :

هي الحالات التي يترتب على النشاط الانتاجي او الاستهلاكي لها اثارا خارجية قدتكون نافعة مثل التعليم ومايترتب عليه من فوائد للمجتمع. او اثار خارجية ضارة مثل المصانع التي تلوث البيئة..

حالة الإحتكار الطبيعي:

انفراد منشأة كبيرة واحدة في السوق وغياب المناقسينن نتيجة لتمتع هذه المنشاة بخاصية تناقص تكلفة انتاج الوحدة باستمرار مع التوسع في الانتاج.

الموارد الإقتصادية/

تشمل الموارد الإقتصادية جميع مستلزمات عمليات الانتاج:

- الأرض جميع الموارد الطبيعية.
- العمل: القوى العاملة و ما تملكه من كفاءات ومهارات وخبرات.
- رأس المال موارد من صنع الإنسان كالآلات والمعدات والمباني
- التنظيم: تمثل في القدرة على ابتكار الإعمال وتحمل المخاطر وتحقيق النجاحات.

السياسية الإقتصادية)

تتمثل في استخدام مجموعة من الادوات، يتم بها التاثير بطريقة غير مباشرة على سلوك وحدات صنع القرار بهدف تحقيق اهداف اقتصادية معينة.

العلاقة بين أهداف ووسائل السياسة الاقتصادية/

يجب ان يكون هناك تتطابق وتناسق بين أهداف ووسائل السياسة الاقتصادية. فهدف محاربة الفقر مثلا لابد له من سياسات توفير فرص العمل، ورفع الكفاءة الإنتاجية للعمال. وهدف زيادة معدل النمو الاقتصادي يحتاج الى سياسة لتحفيز الاستثمار الحقيقي والاستثمار في البحوث والتطوير.

المحاضرة الثانية

الحسابات القومية والنمو الإقتصادي

الناتج المحلي الإجمالي:(Gross Domestic Product – GDP)

- الناتج المحلي الإجمالي هو القيمة السوقية (بالأسعار الجارية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في قطر معين وفي فترة زمنية معينة.
- يعتبر الإنتاج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية المستخدمة لتحديد مستوى النشاط الاقتصادي واتجاه وسرعة نموه.

في البداية لازم نعرف الفرق بين الناتج المحلي (في المحاضرة الثانية) و الناتج القومي (في المحاضرة الثالثة).
الناتج المحلي. هو اجمالي قيمة المنتجات النهائية التي تم انتاجها داخل السعودية (مثلا) سواءا كان المنتج لمستثمرون مواطنون سعوديون او اجانب. يعني انتاج من شركات **محلية** - داخل حدود الدولة فقط.
الناتج القومي .. هو اجمالي قيمة المنتجات النهائية التي تم انتاجها من منتجين مواطنين (مستثمرين سعوديين) فقط سواءا كانت شركاتهم في السعودية او خارج السعودية ..) يعني انتاج **قوم** (مواطنين) البلد نفسه داخل وخارج حدود الدولة..

القيمة السوقية (Market Value) :

نحصل على القيمة السوقية لأي سلعة أو خدمة بضرب الكمية المنتجة في سعرها الجاري في السوق، ويطلق على الناتج المقوم بالأسعار الجارية، الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (Current Price GDP) أي الناتج المحلي الاسمي (Nominal GDP).

القيمة السوقية = سعر السلعة الحالي x الكمية
عندنا طريقتين لحساب الناتج المحلي/

١. اجمالي الناتج المحلي **الاسمي :** (بالأسعار الجارية الحالية)و هو **مضلل** ولا يعطي النتائج الفعلية للنمو...مضلل لانه يتم احتساب السعر الحالي للمنتج وليس سعره الحقيقي او الاصلي (الثابت) مثلا سعر الرز للسنة الماضية ٢٠ ريال ، والسنة الحالية ٣٠ ريال..السعر الحالي هو الاسمي ٣٠ ريال .
٢. اجمالي الناتج المحلي **الحقيقي**(وهو المقياس الفعلي للنمو الاقتصادي لأي دولة..) حقيقي لأنه يحسب سعر السلعة الحقيقي (الثابت) او السابق - الاصلي دون النظر للتغير في الأسعار .

السلع الوسيطة (Intermediate Goods)

هي السلع التي يتم إنتاجها بواسطة منشأة معينة لتستخدمها منشاة أخرى كعنصر إنتاج (Input) في إنتاج سلعة أو خدمة نهائية أخرى.

السلع والخدمات النهائية (Final Goods)

تضم كل من السلع الاستهلاكية والصادرات والسلع الاستثمارية بالإضافة إلى الزيادة في المخزون من السلع المختلفة.

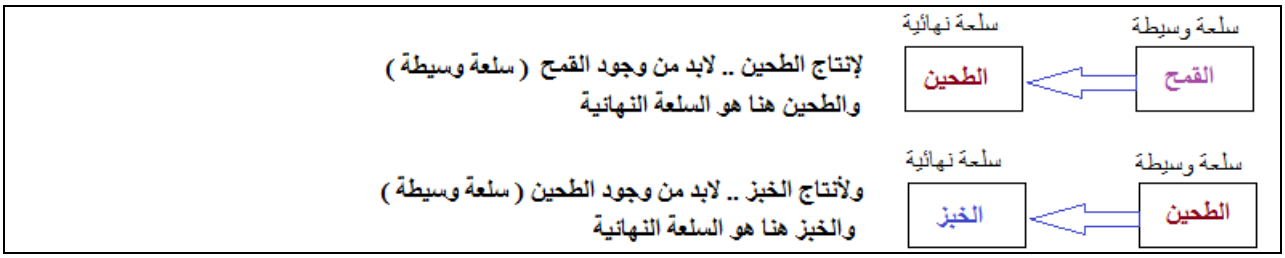

الحساب المزدوج.(Double Counting) :

إذا احتسبت قيمة السلع الوسيطة في حساب الناتج المحلي الإجمالي، فإنها تحتسب مرتين، مرة كسلعة وسيطة ومرة أخرى كجزء من قيمة السلعة النهائية. ويعرف ذلك بالحساب المزدوج ويتسبب في تضخيم قيمة الناتج المحلي الإجمالي بما يفوق حقيقته.

مثال/ سعر انتاج الطحين(سلعة وسيطة) ٣٠ ريال ، وسعر انتاج الخبز (سلعة نهائية) ٤٠ ريال... اذا جمعت ٣٠+٤٠=٧٠.... **٧٠** يعتبر حساب مزدوج لأنك جمعت سعر الطحين مع سعر الخبز .. وهذا **خطأ** يتسبب في تضخيم الناتج الاجمالي.
الصحيح هو حساب سعر السلعة النهائية فقط (الخبز) ليصبح الناتج الاجمالي ٤٠ ريال وليس ٧٠.

طريقة القيمة المضافة : ،(Value Added)

ولتجنب الوقوع في خطأ الحساب المزدوج، تستخدم طريقة القيمة المضافة (Value Added)، حيث يتم تجميع القيمة المضافة (قيمة الإنتاج – قيمة السلع الوسيطة) في كل مرحلة من مراحل الإنتاج. والقيمة الإجمالية المضافة من السلع الوسيطة هي قيمة السلعة النهائية. فالقيمة المضافة مقياس آخر للناتج المحلي الإجمالي، كما هو مبين في الجدول التالي:

عندنا طريقتين لحساب الناتج المحلي الاجمالي للسلعة النهائية.
١/ قيمة انتاج السلعة النهائية . **٢**/طريقة القيم المضافة (مجموع القيم المضافة).
اعتبار مجموع قيم الانتاج كناتج اجمالي يعتبر غير صحيح لانه يتسبب في تضخيم الناتج.

القيمة المضافة = قيمة الانتاج **–** قيمة السلع الوسيطة

(الجدول من المحتوى مع اضافات تفصيلية)

مراحل الإنتاج	قيمة الانتاج	القيمة المضافة
١- القمح	٢٠٠	٢٠٠ ٠-٢٠٠
٢- الطحين	٣٠٠	١٠٠ ٢٠٠-٣٠٠
٣- الخبز	**٤٠٠** الناتج الاجمالي (قيمة انتاج السلعة النهائية)	١٠٠ ٣٠٠-٤٠٠
المجموع	**٩٠٠** (هذا المجموع يتسبب في تضخيم الناتج الاجمالي)	**٤٠٠** الناتج الاجمالي (طريقة القيم المضافة)

السلع والخدمات المنتجة محلياً:

- لقياس قيمة الناتج المحلي الإجمالي يتم حساب قيمة السلع والخدمات النهائية الجديدة المنتجة خلال فترة زمنية معينة وهي سنة عادة، فقط داخل الحدود الجغرافية للدولة.
- أما عمليات شراء وبيع السلع المستعملة التي تم إنتاجها في سنوات سابقة فلا تدخل في تقدير قيمة الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية.
-

التدفق الدائري للإنتاج والدخل (في الاقتصاد الكلي) :

لتفهم أداء الاقتصاد الكلي وما يتأثر به من عوامل داخلية وخارجية، يستخدم نموذج مبسط لاقتصاد مغلق يتكون من قطاعين اثنين فقط، هما **القطاع العائلي** (Household Sector)، وقطاع **منشآت الأعمال** (Business Sector)، وللتبسيط نفترض أن **القطاع العائلي لا يدخر** بل ينفق كل ما يحصل عليه من دخل،

شرط توازن الاقتصاد الكلي

التوازن الاقتصادي هو حالة من الاستقرار، حيث تنعدم القوى الدافعة للتغيير. ويتحقق توازن الاقتصاد الكلي في نموذج التدفق الدائري للدخل والإنفاق عندما يتعادل الدخل (Y) مع الإنفاق الذي يقتصر في هذا النموذج على الإنفاق الاستهلاكي (C)، لذلك يكون الاقتصاد في حالة توازن دائم نتيجة **لافتراض عدم وجود المدخرات**.

ملاحظة: تم تعديل الشكل عن المحتوى ... لهدف الفهم (الفكرة واحدة)

التدفق الدائرى فى حال عدم الإدخار

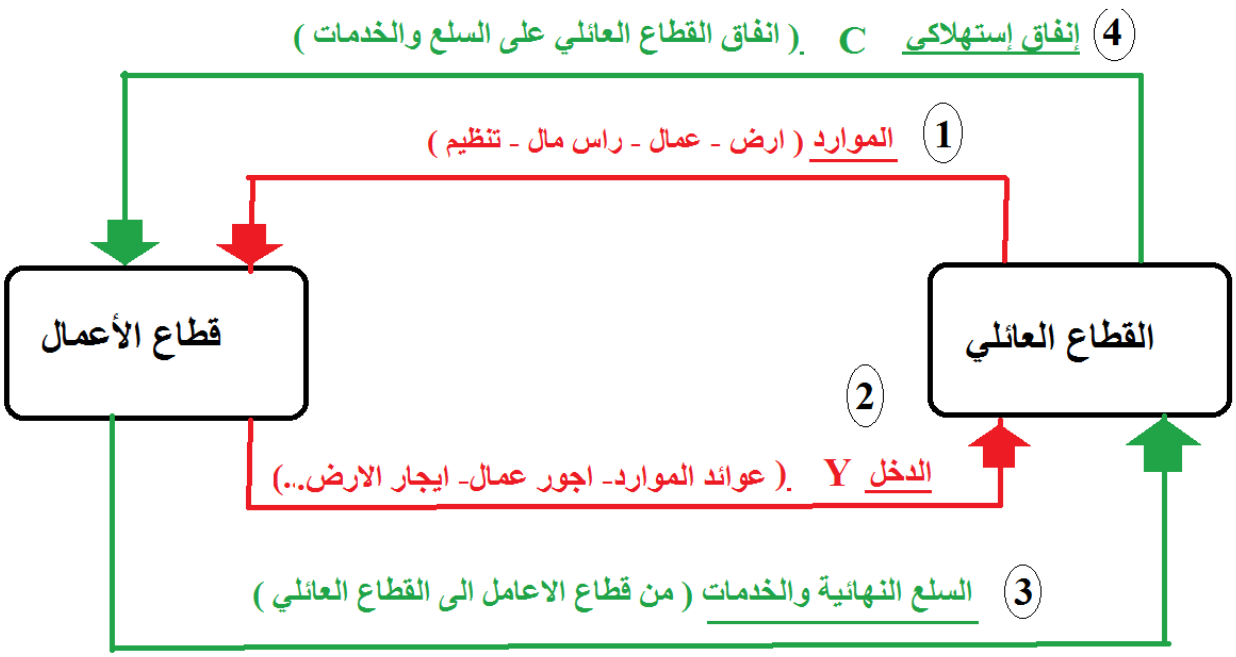

١/ القطاع العائلي (افراد المجتمع) يزود قطاع الاعمال بالموارد (عمال – ارض-راس مال-...)
٢/ قطاع الاعمال (الشركات والمصانع) يدفع مقابل هذه الموارد الدخل **Y** للقطاع العائلي.
٣/ قطاع الاعمال يزود القطاع العائلي بالسلع والخدمات النهائية (الانتاج)
٤/القطاع العائلي ينفق على السلع والخدمات (انفاق استهلاكي **C**) ويدفع المقابل لقطاع الاعمال.
وهكذا يتدفق الدخل والانتاج بين القطاعين .. (الفلوس تدور بين القطاعين لعدم وجود ادخار)

الإقتصاد في حالة توازن دائم بدون وجود الادخار **Y = C**
الدخل Y = الإنفاق الإستهلاكي C ....(**توازن الإقتصاد الكلي**)..كامل الدخل ينفق في الاستهلاك
(الاقتصاد الكلي متوازن لان الاموال تدور بين القطاعات)

شرط توازن الاقتصاد الكلي (يتبع)

إذا افترضنا أن **القطاع العائلي يدخر** جزء من دخله، فستكون هذه المدخرات متاحة عن طريق القطاع المالي (البنوك التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى) لقطاع الأعمال لتمويل الاستثمار (I). وفي هذه الحالة يتحقق توازن الاقتصاد الكلي عندما يتعادل الدخل مع إجمالي الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، أي عندما تكون (Y = C + I).

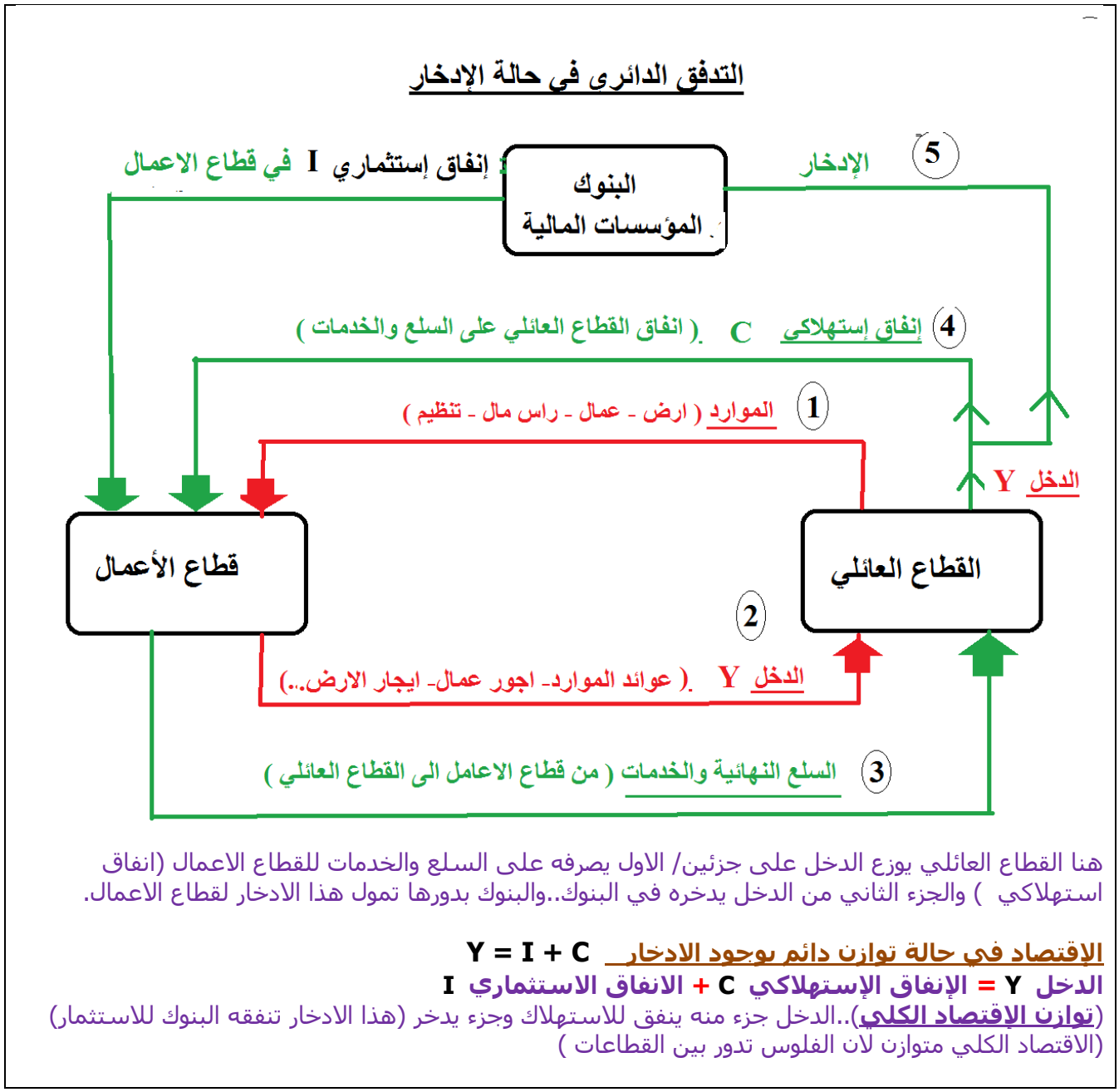

هنا القطاع العائلي يوزع الدخل على جزئين/ الاول يصرفه على السلع والخدمات للقطاع الاعمال (انفاق استهلاكي) والجزء الثاني من الدخل يدخره في البنوك..والبنوك بدورها تمول هذا الادخار لقطاع الاعمال.

الإقتصاد في حالة توازن دائم بوجود الادخار Y = I + C

الدخل Y = الإنفاق الإستهلاكي C + الانفاق الاستثماري I

(**توازن الإقتصاد الكلي**)..الدخل جزء منه ينفق للاستهلاك وجزء يدخر (هذا الادخار تنفقه البنوك للاستثمار)

(الاقتصاد الكلي متوازن لان الفلوس تدور بين القطاعات)

الإنفاق الحكومي

يؤثر الإنفاق الحكومي بدرجة كبيرة على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير في الطلب الكلي.
ويقسم الإنفاق الحكومي إلى قسمين :-
الإنفاق الجاري (Current Expenditure)، **والإنفاق الاستثماري** (Investment Expenditure).

صافي الصادرات من السلع والخدمات

- **الصادرات X** (Exports) ذلك الجزء من الناتج المحلي الإجمالي الذي يتم بيعه إلى الأقطار الأخرى،
- **الواردات M** (Imports) فهي السلع والخدمات التي يتم جلبها من الخارج،
- **صافي الصادراتاو الميزان التجاري = X - M** الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات (X-M)،

طريقة قياس الناتج المحلي الإجمالي

يتضح من السابق أن المنشآت تقوم ببيع الناتج المحلي الإجمالي للمستهلكين من خلال أسواق السلع، وينفق المستهلكون ما يعادل قيمة الناتج على شرائه، ولما كان القطاع العائلي في هذا النموذج لا يدخر، فإن الإنفاق يتعادل أيضاً مع الدخل.
أي أن كل دينار من الناتج يولد دخولاً تعادله لأفراد المجتمع ويؤدي إلى إنفاق إجمالي بمقدار الدينار أيضاً في غياب الادخار، وبالتالي يكون :
الناتج المحلي الإجمالي (GDP) = إجمالي الإنفاق = إجمالي الدخل المحلي.

مما سبق يمكن رسم التدفق الدائري في حالة عدم الادخار كالتالي

قيمة الناتج المحلي الاجمالي هو قيمة اجمالي انتاج قطاع الاعمال من السلع والخدمات النهائية .. وبما انه لدينا تدفق دائري (الاموال تدور متساوية بين القطاعات) ...
اذن قيمة **الناتج** المحلي الاجمالي = قيمة اجمالي **الانفاق**
وايضا قيمة **الناتج** المحلي الاجمالي = اجمالي **الدخل** المحلي

لذا، فإنه من الممكن قياس الناتج المحلي الإجمالي بثلاث طرق هي:
(١) طريقة الناتج. (Product Method)
(٢) طريقة الدخل. (Income Method)
(٣) طريقة الإنفاق. (Expenditure Method)

طريقة الناتج

جمع قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً في سنة معينة، ويتم تقدير الناتج بضرب الكمية المنتجة من كل سلعة أو خدمة في سعر الوحدة منها السائد في أسواق التجزئة

الناتج الإجمالي = السعر x الكمية لجميع الخدمات والسلع النهائية

مثال: الدولة أ تنتج السلع التالية

السلعة	الكمية	السعر
الأرز	٥٠	١٠٠
كمبيوترات	٦٠	٢٠٠
ملابس	٧٠	٥٠

اوجد الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الناتج. ؟؟

الحل:
نحسب الناتج الإجمالي لكل السلع

الناتج الإجمالي= السعر x الكمية

السلعة	الناتج الاجمالي
الأرز	٥٠ x ١٠٠ = **٥٠٠٠**
كمبيوترات	٦٠ x ٢٠٠ = **١٢٠٠٠**
ملابس	٧٠ x ٥٠ = **٣٥٠٠**

نجمع الناتج الإجمالي لجميع السلع
=٥٠٠٠+١٢٠٠٠+٣٥٠٠ = ٢٠٥٠٠

الناتج المحلي الإجمالي= **٢٠٥٠٠**

طريقة الدخل

بجمع الدخول المتحققة لأفراد المجتمع لقاء مساهمتهم في الإنتاج مضافاً إليها الضرائب غير المباشرة و إهلاكات الأصول الثابتة ومطروحا منه الإعانات الحكومية الغير مباشرة

الناتج المحلي الإجمالي = جميع بنود الدخل – الإعانات الغير مباشرة

مثال: لديك بنود الدخل كما في الجدول، اوجد الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل؟

	بند الدخل	الدخل	GDP %
	دخول العاملين	٤٩٨١	٨٥,٥
+	صافي الفائدة	٤٤٩	٥,٣
+	دخل الايجارات	١٦٣	١,٩
+	أرباح الشركات	٨٢٥	٩,٧
+	دخول المالكين للأعمال الصغيرة	٥٧٧	٦,٨
+	الضرائب غير المباشرة	٨٠٨	٩,٥
-	الاعانات غير المباشرة	-٢٠٠	-٢,٣
+	اهلاكات الاصول	٩٠٨	١٠,٦
=	**الناتج الإجمالي المحلي**	**٨٥١١**	**١٠٠**

الحل: نقوم بجمع البنود المذكورة أعلاه، وطرح الإعانات الحكومية الغير مباشرة.
والناتج هو الناتج الإجمالي المحلي.

GDP % هو النسبة المئوية.
مجموع النسبة لابد ان يساوي ١٠٠

طريقة الإنفاق

بجمع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية الجديدة أو الإنفاق علىGDP (الناتج المحلي الإجمالي) من قبل القطاعات الاقتصادية المختلفة وفق المعادلة:

GDP = C + I + G + (X – M)

GDP: الناتج المحلي الإجمالي
C : الإنفاق الإستهلاكي
I : الانفاق الإستثماري
G : الإنفاق الحكومي
X : الصادرات
M: الواردات
X-M : صافي الواردات

مثال: اذا كانت لديك البيانات التالية، اوجد الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق؟

بنود الانفاق	الإنفاق	GDP %
الانفاق الاستهلاكي **C**	٥٨٠٨	٦٥,١
الاستثمار الخاص **I**	١٣٦٧	١٦,١
الانفاق الحكومي **G**	١٤٨٧	١٧,٥
صافي الصادرات **X-M**	-١٥١	-١,٨
الناتج المحلي الإجمالي GDP	**٨٥١١**	**١٠٠**

الحل: نطبق المعادل السابقة.
GDP = C + I + G + (**X – M**)

GDP=5808+1364+1487+(**-151**)

GDP=8511

المحاضرة الثالثة

الحسابات القومية والنمو الإقتصادى

الناتج القومي الإجمالي (Gross National Product – GNP)

- يشمل الناتج القومي الإجمالي العربي على قيمة جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة من قبل الأفراد والشركات العربية، سواء تم الإنتاج في داخل أو خارج أقطار الوطن العربي. فالأرباح المتحققة للاستثمارات العربية في الخارج جزء من الناتج القومي الإجمالي العربي، بينما لا تعتبر الأرباح المتحققة للشركات الأجنبية العاملة في الأقطار العربية جزءاً من الناتج القومي الإجمالي العربي.
- من المتوقع أن يكون الناتج القومي الإجمالي العربي أكبر من الناتج المحلي الإجمالي العربي طالما كانت عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية في أقطار الوطن العربي أقل من عوائد عناصر الإنتاج العربية في الخارج حيث أن :

GNP = GDP + NFI

القرق بين الناتج المحلي و الناتج القومي

الناتج المحلي (للسعودية مثلا) هو اجمالي قيمة المنتجات النهائية التي تم انتاجها داخل السعودية (مثلا) سواءا كان المنتج لمستثمرون مواطنون سعوديون او اجانب. يعني انتاج من شركات **محلية** - داخل حدود الدولة فقط.

الناتج القومي(للسعودية مثلا) .. هو اجمالي قيمة المنتجات النهائية التي تم انتاجها من منتجين مواطنين (مستثمرين سعوديين) فقط سواءا كانت شركاتهم في السعودية او خارج السعودية ..) يعني انتاج **قوم** (مواطنين) البلد نفسه داخل وخارج حدود الدولة..ولا تعتبر ارباح الشركات الاجنبية التي تعمل في السعودية من الناتج القومي.

يعتبر الناتج القومي الاجمالي اعلى من الناتج المحلي الاجمالي اذا كانت ارباح الشركات السعودية (لمستثمرين سعوديين) التي تعمل خارج البلد **اكثر** من ارباح الشركات الاجنبية التي تعمل داخل البلد.

الدخل المحلي الصافي

يتم التوصل إلى الدخل المحلي الصافي بعد إضافة الإعانات غير المباشرة واستبعاد الضرائب غير المباشرة. أي طرح صافي الضرائب غير المباشرة من الناتج المحلي الصافي أي أن :

NDI = NDP – NIT

الدخل المحلي الصافي NDI = الناتج المحلي الصافي NDP - الضرائب الغير مباشرة NFI

الناتج القومي الصافي

يقاس الناتج الإجمالي الصافي بالفرق بين الناتج القومي الإجمالي وإهلاكات الأصول الثابتة أي أن :

NNP = GNP – Depreciation

الناتج القومي الصافي NNP = الناتج القومي الإجمالي GNP - اهلاكات الاصول الثابتة Depreciation

الدخل الشخصي

يتم التوصل إلى الدخل الشخصي بالطريقة التالية:

الدخل الشخصي = صافي الدخل المحلي

− (الضرائب على أرباح الشركات + الأرباح غير الموزعة + استقطاعات الضمان الاجتماعي)

+ مدفوعات الضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة والمساعدات الحكومية للأسر الفقيرة

+ الفوائد على الدين العام

الدخل الشخصي المتاح

الدخل الشخصي المتاح هو الدخل الذي **يملك الأفراد حق التصرف فيه** بالإنفاق أو الادخار. ويحسب الدخل الشخصي المتاح بطرح ضريبة الدخل الشخصي من الدخل الشخصي، أي أن :

الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي – ضريبة الدخل الشخصي

ضريبة الدخل الشخصي لاتوجد بالسعودية او دول الخليج .. ولكنها موجودة بالدول الاخرى ، فالدول تاخذ ضريبة على الراتب بنسبة معينة .. لذلك لايمكن للمجتمع التصرف بالدخل الشخصي كامل ، لان جزء منه تاخذه الدولة كضريبة دخل ..وبالتالي اذا **زادت** الضريبة **انخفض** الدخل الشخصي المتاح.

ويوضح الجدول التالي صيغة مبسطة لكيفية التوصل إلى مفاهيم الدخل المختلفة، ابتداء من الناتج المحلي الإجمالي وانتهاء بالدخل الشخصي المتاح، وتوزيعه بين الإنفاق الاستهلاكي والادخار، وذلك استناداً إلى بيانات تقديرية لاقتصاد الوطن العربي في سنة 2004.

جدول يبين المقاييس المختلفة للناتج والدخل لاقتصاد الوطن العربي في سنة 2004	
الفقرة	مليار دولار أمريكي
1- الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	800
(NFI)+ صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج	10+
2- الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية	810
- إهلاك رأس المال الثابت	14-
3- الناتج القومي الصافي	796
- الضرائب غير المباشرة	56-
4- الدخل القومي	740

تابع جدول المقاييس المختلفة للناتج والدخل لاقتصاد الوطن العربي في سنة 2004	
الفقرة	مليار دولار أمريكي
4- الدخل القومي	740
- الضرائب على أرباح الشركات	15-
- الأرباح غير الموزعة	20-
- استقطاعات الضمان الاجتماعي	5-
- دخل الاستثمارات الحكومية	100-
+ المدفوعات التحويلية	20+
+ الفوائد على الدين العام	5+
5- الدخل الشخصي	625
- ضريبة الدخل الشخصي	50-
6- الدخل الشخصي المتاح	575
- الإنفاق الاستهلاكي الشخصي	400-
- الفوائد على القروض الاستهلاكية	8-
- صافي تحويلات غير المقيمين	15-
7- الادخار الشخصي	148

تغيرات الأسعار وتقدير الناتج الحقيقي

لا يقتصر التحليل الاقتصادي على دراسة التغيرات الاقتصادية في فترة زمنية معينة، بل يتعداه إلى دراسة التغيرات الاقتصادية التي تطرأ بين فترة زمنية وأخرى.

وذلك لمعرفة العوامل التي تؤدي إلى مثل هذه التقلبات، وكذلك تحديد مدى التقدم الاقتصادي الذي حققه قطر معين، ونسبة التحسن الذي تحقق في مستوى معيشة الأفراد في هذا القطر خلال فترة معينة.

الناتج المحلي النقدي والحقيقي

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو ما يتم احتسابه بعد استبعاد أثر التغير في الأسعار عند دراسة التقلبات في رفاه المجتمع. أما عمليات شراء وبيع السلع المستعملة التي تم إنتاجها في سنوات سابقة فلا تدخل في تقدير قيمة الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية.

الناتج المحلي النقدي (**الاسمي):** (بالأسعار الجارية الحالية)و هو **مضلل** ولا يعطي النتائج الفعلية للنمو...مضلل لانه يتم احتساب السعر الحالي للمنتج وليس سعره الحقيقي او الاصلي (الثابت) مثلا سعر الرز للسنة الماضية 20 ريال ، والسنة الحالية 30 ريال..السعر الحالي هو الاسمي او النقدي 30 ريال .
الناتج المحلي **الحقيقي**(**وهو المقياس الفعلي للنمو الاقتصادي لأي دولة..)** حقيقي لأنه يحسب سعر السلعة الحقيقي (لسنة الأساس وهي السنة التي يكون فيها الاقتصاد مستقر) دون النظر للتغير في الأسعار للسنة الحالية. بمعنى ان الناتج الحقيقي يستبعد اثر التغيير في السعر .

الرقم القياسي لأسعار المستهلك

يحسب الرقم القياسي لأسعار المستهلك بقسمة القيمة السوقية لكميات معينة من مجموعة من السلع والخدمات يطلق عليها السلة السوقية لسنة معينة يطلق عليها سنة المقارنة أو السنة الجارية، على القيمة السوقية لذات السلة من السلع والخدمات في سنة الأساس، وهي سنة تتصف الظروف الاقتصادية فيها بالاستقرار يتم اختيارها كنقطة مرجعية، ويضرب الناتج في مائة.

$$\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك} = \frac{\text{قيمة السلع في سنة المقارنة}}{\text{قيمة السلع في سنة الأساس}} \times 100$$

إذا وقع الاختيار مثلاً على سنة 1992 كسنة أساس، أمكن حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنة 2000 كالآتي :

$$\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك} = \frac{\text{قيمة السلع السوقية في سنة 2000}}{\text{قيمة السلع السوقية في سنة 1992}} \times 100$$

ويطلق على الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الرقم القياسي لتكاليف المعيشة، ويعتبر مؤشراً هاماً لقياس نسبة التضخم، وبالتالي تحديد الدخل الحقيقي أو القوة الشرائية للدخل النقدي.

الرقم القياسي لاسعار المستهلك مهم وله عدة فوائد في تحديد التضخم والاجر الحقيقي وغيره.
سنة الأساس هي السنة التي يكون فيها الاقتصاد مستقر . ويتم اختيارها لمقارنة الاسعار الحالية وتحديد نسبة التضخم
مثال اوجد الرقم القياسي لاسعار المستهلك في سنة 2000؟ اذا كانت قيمة السلع السوقية في سنة 2000 هو 60000 وقيمة السلع السوقية في سنة 1992 (سنة الاساس) هو 50000 ...
الحل باستخدام القانون اعلاه **:الرقم القياسي =** 60000 **/** 50000 **x** 100 **= 120** (الرقم القياسي هو 120)

ويكتسب الرقم القياسي لأسعار المستهلك أهمية خاصة في الحياة العملية بالنسبة لتحديد الأجور والرواتب، خاصة في الأقطار المتقدمة. حيث تزيد الأجور بنسبة الزيادة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، حيث يتم حساب الأجر الحقيقي باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{الأجر الحقيقي} = \frac{\text{الأجر النقدي}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك}} \times 100$$

نستفيد من الرقم القياسي لأسعار المستهلك في تحديد الاجر الحقيقي للافراد..يعني الراتب الحقيقي.
مثال احسب الاجر الحقيقي للافراد اذا علمت ان الرقم القياسي لاسعار المستهلك هو 120. والاجر النقدي هو 6000 ريال
الحل : باستخدام المعادلة أعلاه .. **الاجر الحقيقي =** 6000 / 120 **x** 100 **=** 5000 ريال (اذا الراتب الحقيقي 5000 ريال وليس 6000 وذلك لان هناك تضخم في الاسعار بنسبة 20 في المئة ادى الى عدم الاستفادة من الاجر النقدي كامل)

كما يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك في قياس معدل التضخم في الأسعار. فإذا زاد CPI من 120 في سنة 1990 إلى 150 في سنة 2000 يكون معدل التضخم (IR) في سنة 2000 كما يلي :

$$\text{معدل التضخم (IR)} = \frac{CPI_{2000} - CPI_{1990}}{CPI_{1990}} \times 100$$

يستخدم الرقم القياسي لاسعار المستهلك **CPI** في حساب معدل التخضم **IR**
مثال: احسب معدل التضخم لعام 2000 اذا علمت ان الرقم القياسي لاسعار المستهلك لعام 1990 (سنة الاساس) هو 120 والرقم القياسي لاسعار المستهلك لعام 2000 هو 150.
الحل : بإستخدام القانون أعلاه . **معدل التضخم IR =** 150 **–** 120 **/** 120 **x** 100 **= 25** (معدل التضخم 25 في المئة)

وبالرغم من الاستخدام الواسع للرقم القياسي لأسعار المستهلك في قياس معدل التضخم، إلا أن هناك بعض التحفظات على مدى دقته كمؤشر للتضخم وذلك للأسباب التالية :

- التغيرات في الأنماط الاستهلاكية
- ظهور السلع والخدمات الجديدة
- التحسن في نوعية المنتجات
- تخفيضات الأسعار
-

مخفض الناتج المحلي الإجمالي

هو رقم قياسي للأسعار المرجحة بكميات السلع والخدمات. ويعتبر أكثر شمولاً من الرقم القياسي لأسعار المستهلك، لأنه لا يشمل فقط على أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية، بل يشمل كذلك على أسعار السلع الاستثمارية، وأسعار السلع والخدمات التي تشتريها الحكومة.

ويوضح الجدول التالي كيفية حساب الناتج المحلي الحقيقي عن طريق تقويم الكميات المنتجة من السلع والخدمات المكونة للناتج المحلي بالأسعار الثابتة لسنة الأساس 1992.

ويمكن تحويل الناتج المحلي الاسمي إلى الناتج المحلي الحقيقي لأي سنة باستخدام المعادلة التالية :

$$\text{الناتج المحلي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج المحلي الاسمي}}{\text{مخفض الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

السلع والخدمات	الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1992 (بالأسعار الجارية) سنة الأساس = 1992			الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في سنة 2000 (بالأسعار الجارية)			الناتج المحلي الحقيقي في سنة 2000 (بالأسعار الثابتة)
	الكمية	السعر	مجموع الإنفاق	الكمية	السعر	مجموع الإنفاق الناتج الاجمالي	الناتج المحلي الحقيقي = الكمية (عام 2000) X السعر (عام 1992)
A	10	30	300	12	35	420	360
B	5	20	100	6	30	180	120
			400			600	480

هذا الجدول مثال تطبيقي للفرق بين الناتج المحلي النقدي (الاسمي) والناتج المحلي الحقيقي ..
كما ذكرنا سابقا الناتج الاسمي يعتبر مضلل ويتسبب في تضخيم الاسعار ـ الناتج المحلي الحقيقي هو الصحيح

الناتج الاجمالي الاسمي (النقدي) = كمية السنة الحالية (سنة 2000) **x** سعر السنة الحالية(سنة 2000)
الناتج الاجمالي الحقيقي = كمية السنة الحالية (سنة 2000) **x** سعر سنة الأساس (سنة 1992)

النمو الاقتصادي

يقاس النمو الاقتصادي بمعدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من سنة إلى أخرى. ويمكن قياس النمو الاقتصادي باستخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على النحو التالي :

$$\text{معدل النمو الاقتصادي في سنة 2004} = \frac{RDGP_{2004} - RGDP_{2003}}{RGDP_{2003}} \times 100$$

مثال : اذا كان الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لعام 2003 هو 250 والاجمالي الحقيقي لعام 2004 هو 300
اوجد معدل النمو الاقتصادي في سنة 2004 ؟
الحل : باستخدام القانون اعلاه , معدل النمو الاقتصادي لسنة 2004 = 300 – 250 / 250 **x** 100 = **20**
(معدل النمو في 2004 هو 20%)

كما تستخدم أرقام الناتج الحقيقي في قياس الناتج الحقيقي للفرد، الذي يعتبر مؤشراً لمستوى رفاهية المجتمع. ويقاس الناتج الحقيقي للفرد باستخدام المعادلة التالية :

$$\text{الناتج المحلي الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

مآخذ على استخدام معدل الناتج المحلي كمؤشر للرفاهية

1. إن الناتج المحلي يمثل القيمة النقدية للسلع والخدمات التي يتم تسويقها، لذا فإنه لا يشمل على السلع والخدمات التي لا يتم تداولها في الأسواق، كالخدمات المنزلية التي تؤديها الزوجة وأعمال الصيانة التي يؤديها الزوج.
2. تتجاهل الطريقة المتبعة في تقدير الناتج المحلي الإجمالي قيمة وقت الراحة الذي يستمتع به أفراد المجتمع ويسهم في زيادة رفاهيتهم.
3. لا تعكس مقارنة الناتج المحلي للأقطار المختلفة صورة دقيقة لتباين مستويات الرفاهية الاجتماعية لسكان هذه الأقطار.
4. **لا تعكس الناتج المحلي الصورة الحقيقية لنمط توزيع الدخل والثروة في المجتمع.**
5. لا تأخذ طريقة تقدير الناتج المحلي بعين الاعتبار الآثار البيئية الضارة الناتجة عن النشاطات الاقتصادية.
6. تختلف المجتمعات من حيث طبيعة وحدة المشكلات الاجتماعية التي تواجهها.
7. لا يعكس تقدير الناتج المحلي الإجمالي الآثار السلبية للسلع التي تنتجها الأنشطة غير القانونية.
8. أن معدل الدخل الفردي المقوم بالأسعار الجارية لم يعد مؤشراً دقيقاً لأغراض الم أن معدل الدخل الفردي المقوم بالأسعار الجارية لم يعد مؤشراً دقيقاً لأغراض المقارنات الدولية وذلك لاختلاف مستويات تكاليف المعيشة بين الدول.

المحاضرة الرابعة

أنواع البطالة

انواع البطالة الرئيسية :

١. البطالة الاحتكاكية.
٢. البطالة الهيكلية .
٣. البطالة الدورية.

- **البطالة الطبيعية = (احتكاكية + هيكلية)**

البطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment

تكون البطالة الاحتكاكية عادة قصيرة الأمد، وتشمل الأشخاص العاطلين عن عمل بصورة مؤقتة أو موسمية بسبب عملية تغيير الوظائف أو البحث عن فرص عمل أفضل.

البطالة الهيكلية Structural Unemployment

تعزى في الغالب إلى:

- التقدم التقني وإحلال الآلة محل اليد العاملة
- التراجع في إنتاج بعض الصناعات، بسبب المنافسة الدولية.

البطالة الدورية Cyclical Unemployment

هي البطالة الناتجة عن الدورات الاقتصادية Business Cycles وتنشأ الدورة الاقتصادية عن تقلبات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي Actual RGDP حول الناتج الممكن Potential RGDP وهو الناتج الذي يمكن تحقيقه عند التوظف الكامل للقوى العاملة.

وتعزى أسباب هذه البطالة إلى فترات الانتعاش و الانكماش التي يمر بها الاقتصاد.

تكاليف البطالة :

هناك نوعان من التكاليف التي يتحملها المجتمع نتيجة البطالة : تكاليف اقتصادية ، وتكاليف اجتماعية

التكاليف الاقتصادية-

فقدان المجتمع لذلك الإنتاج من السلع والخدمات الذي كان من الممكن تحقيقه.

التكاليف الاجتماعية -

تدني المستوى المعيشي بسبب انخفاض الدخول أو فقدانها بالكامل، وانتشار الفقر، وما يترتب عليه من ارتفاع في معدلات الجريمة، ونشوب الصراعات والاضطرابات السياسية والإجتماعية.

قياس البطالة:

يمكن توضيح كيفية قياس البطالة من خلال تتبع ارقام المثال الموضح في الجدول التالي/

الجدول رقم (٤-١) : عدد السكان وقوة العمل الفاعلة والبطالة في قطر معين		
	مليون نسمة	
١- عدد السكان	٢٢	
٢- ناقصاً من هم دون عمر ١٦ سنة	-١٠	
٣- ناقصاً من هم فوق عمر ٦٥ سنة	-٦	
٤- عدد السكان في عمر العمل	٦	٤= { ١- (٢+٣) }
٥- ناقصاً عدد المشاركين في القوى العاملة	-١.٥	
٦- قوة العمل الفاعلة	٤.٥	٦ = (٤) - (٥)
٧- ناقصاً عدد العاملين فعلاً	-٣.٥	
٨- عدد العاطلين عن العمل	١.٥	٨ = (٦) - (٧)

- **عدد السكان في عمر العمل** = عدد السكان – (السكان اقل من ١٦ سنة + السكان اعلى من ٦٥ سنة)
- **قوة العمل الفاعلة** = عدد السكان في عمر العمل – عدد المشاركين في القوى العاملة
- **عدد العاطلين عن العمل** = قوة العمل الفاعلة – عدد العاملين فعلا

مؤشرات سوق العمل/

هناك ثلاثة مؤشرات هامة لسوق العمل وهي

- نسبة البطالة، -نسبة المشاركة في قوة العمل، -نسبة الاستخدام الى السكان

$$\text{نسبة البطالة} = \frac{\text{عدد الأشخاص العاطلين}}{\text{قوة العمل الفاعلة}} \times ١٠٠$$

تستخدم نسبة البطالة كمؤشر على نسبة الأشخاص المشاركين في القوى العاملة لكنهم لا يجدون فرصا للعمل.

$$\text{نسبة المشاركة في قوة العمل} = \frac{\text{قوة العمل الفاعلة}}{\text{عدد السكان في عمر العمل}} \times ١٠٠$$

تمثل نسبة المشاركة في قوة العمل عدد الأشخاص الراغبين والقادرين على العمل ممن هم في عمر العمل ، سواء كانوا يعملون فعلا او عاطلون عن العمل ولكهم يبحثون بجدية عن عمل.

$$\text{نسبة الاستخدام إلى السكان} = \frac{\text{عدد الأشخاص العاملين}}{\text{عدد السكان في عمر العمل}} \times ١٠٠$$

تعكس هذه النسبة مدى قدرة الأشخاص الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة لامتصاص النمو المتزايد للسكان الذين يبلغون عمر العمل ويبحثون عن فرص عمل جديدة.

الدورات الاقتصادية:

أسباب حدوث التقلبات الاقتصادية

١. التغير في الناتج المحلي الإجمالي .
٢. التغير في معدلات البطالة، أو الاستخدام
٣. التغير في المستوى العام للأسعار

مراحل الدورات الاقتصادية:

i. مرحلة الركود، أو الانكماش
ii. مرحلة الكساد
iii. مرحلة الانتعاش
iv. مرحلة الرفاهية

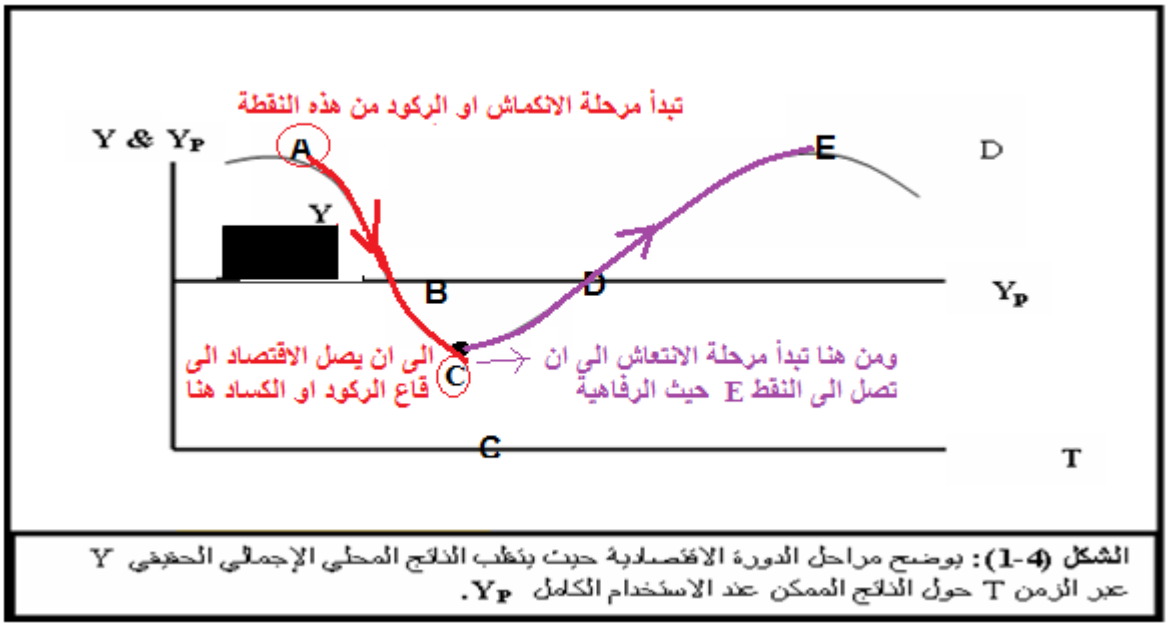

الشكل (4-1): يوضح مراحل الدورة الاقتصادية حيث ينقلب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Y عبر الزمن T حول الناتج الممكن عند الاستخدام الكامل Y_P.

نظريات الدورات الاقتصادية:

١. النظرية الماركسية

تعتبر الدورات الاقتصادية من الظواهر الملازمة للنظام الرأسمالي، تمتد جذورها في أعماق علاقات الإنتاج ونظام التبادل في السوق الرأسمالي الحر.

٢. نظرية تشومبيتر

فسرت الدورات الاقتصادية بنظرية الإبداعات Innovations حيث ترى أن الإبداعات والمخترعات الجديدة تأتي في الاستثمار، ومن ثم التقلبات الاقتصادية.

٣. النظرية الكيترية

تعتبر التوقعات Expectations المصدر الرئيسي للتقلبات الاقتصادية .حيث تؤدي التوقعات إلى التغير في مستوى الاستثمار، ومن ثم التقلبات الاقتصادية

٤. النظرية النقدية

يعتقد دعاة هذه النظرية، وفي مقدمتهم ملتون فريدمان أن التقلبات في كمية النقود هي المصدر الرئيسي للتقلبات الاقتصادية.

٥. نظرية التوقعات الرشيد

يقصد بهذه النظرية إمكانية التنبؤ في ضوء المعلومات المتاحة .فاستناداً إلى النظرية الكلاسيكية الجديدة ، تعتبر التقلبات غيرالمتوقعة في الطلب الكلي المصدر الرئيسي للتقلبات الاقتصادية.

النظرية العامة للعرض الكلي والطلب الكلي:

تعتبر النظريات الخمس السابقة حالات خاصة بالنسبة لنظرية أكثر شمولاً وهي نظرية التوازن العام بين العرض الكلي والطلب الكلي .حيث يمكن حدوث الركود الاقتصادي بسبب انخفاض العرض الكلي .بينما اعتبرت النظريات السابقة صدمات جانب العرض الكلي كحالات نادرة الحدوث، وأن من الأرجح أن تكون تقلبات الطلب الكلي هي المسبب الأهم للدورات الاقتصادية.

المحاضرة الخامسة

العرض الكلي والطلب الكلي

العرض الكلي

العوامل المحددة للعرض الكلي:

تعتمد كمية الناتج المحلي الإجمالي التي ينتجها الاقتصاد خلال سنة معينة على العوامل الثلاثة التالية:

١. كمية العمل **L**
٢. كمية رأس المال **K**
٣. المستوى التقني السائد(التقنية المتاحة) **T**

ويمكن التعبير عنها بدالة الإنتاج الضمنية التالية:

$$Y = f(L,K,T)$$

العرض الكلي هو الناتج المحلي الإجمالي (الإنتاج) .. يعني جميع السلع والخدمات النهائية لأي دولة هي العرض الكلي ويعتمد أي ناتج محلي اجمالي (العرض الكلي) على العمال **L** وراس المال **K** والتقنية المستخدمة في الإنتاج **T** ودالة الإنتاج الضمنية يعني العوامل التي بدلالتها نحصل على الإنتاج وهي العوامل المذكورة L , K , T (f تعني دالة)

العرض الكي في الأمد البعيد	العرض الكلي في الأمد القريب
يقاس بكمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند مستوى الاستخدام الكامل، ويعادل الناتج المحلي الإجمالي الكامن أو الممكن، عند ثبات كل من كمية رأس المال، والمستوى التقني. والناتج في المدى البعيد مستقل عن مستوى الأسعار، نتيجة لتغير الأسعار والأجور بذات النسبة، مما يجعل الأرباح الحقيقية ثابتة رغم تغير مستوى الأسعار، ويكون معدل البطالة مساوياً لمعدل البطالة الطبيعي.	الأمد القريب هو الفترة الزمنية التي يتغير فيها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبصفة مؤقتة فيزيد أو ينقص عن مستوى الناتج المحلي الإجمالي الكامن. ويفسر ذلك بتوفر المعلومات عن زيادة مستوى الأسعار للمنشآت، وعدم توفرها للعمال، فتزيد الأرباح الحقيقية ويزيد الناتج مع زيادة الأسعار، والعكس في حالة انخفاضها. وفي المدى القريب، يرتفع أو ينخفض معدل البطالة عن معدل البطالة الطبيعي، نتيجة لجهل العمال بالتغيرات في مستوى الأسعار والأجور الحقيقية.
في الأمد البعيد: o مستوى الارباح الحقيقي ثابت والناتج المحلي (العرض الكلي) ثابت .. لان اي تغيير في السعر سينشأ عنه تغيير في أجور العمال بنفس النسبة وبالتالي لن تتحقق فائدة الربح للشركة. o معدل البطالة مساوي لمعدل البطالة الطبيعي.	**في الأمد القريب:** o يتغير الناتج المحلي الاجمالي(العرض الكلي) بصفة مؤقتة بزيادة او نقصان. فاذا زاد الناتج المحلي زادت معه الارباح الحقيقية (لعدم معرفة العمال بزيادة الاسعار وبالتالي عدم مطالبتهم بزيادة الاجور وبالتالي يتحقق الربح للشركة) o معدل البطالة يرتفع وينخفض عن معدل البطالة الطبيعي. (في حالة الخسارة ستستغني الشركات عن بعض العمال وينشأ عن ذلك زيادة في البطالة)
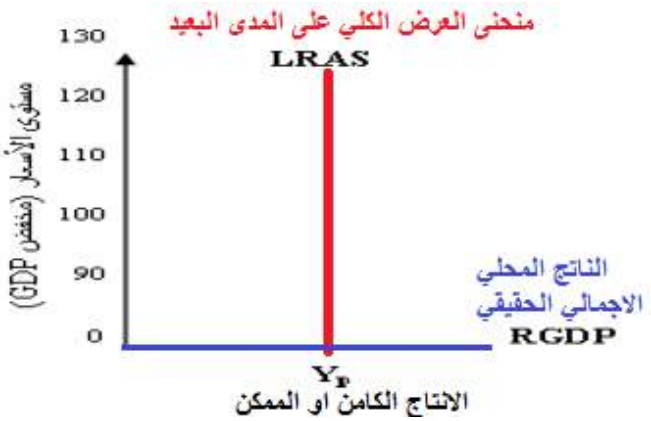	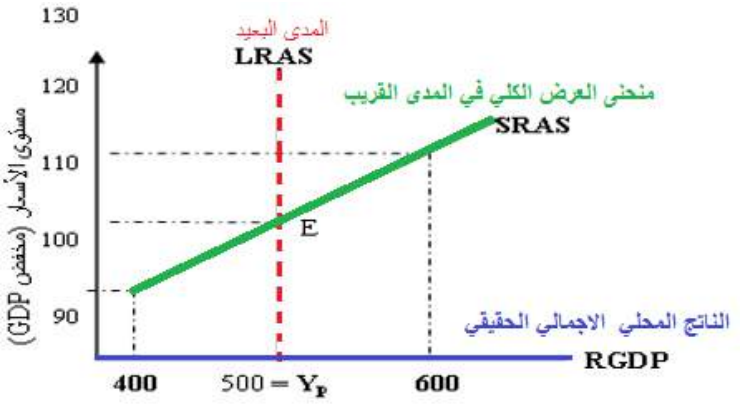

الطلب الكلي

يقاس الطلب الكلي بالإنفاق الكلي وفق المعادلة:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

(C) الإنفاق الاستهلاكي الخاص ،..قطاع مستهلكين
(I) الإنفاق الاستثماري الخاص...
(G) الإنفاق الحكومي
(X- M) صافي الصادرات

الطلب الكلي يقاس بالانفاق الكلي .. الانفاق الكلي يأتي اساسا من قطاع المستهلكين.
لكي نفهم الاقتصاد الكلي بشكل عام و المعادلة السابقة بشكل خاص لازم نعرف انه اي اقتصاد مكون من اربعة قطاعات:
قطاع المستهلكين (القطاع العائلي) **قطاع المنتجين** (قطاع الاعمال) **والقطاع الحكومي** و**القطاع الخارجي** (صادرات -واردات)

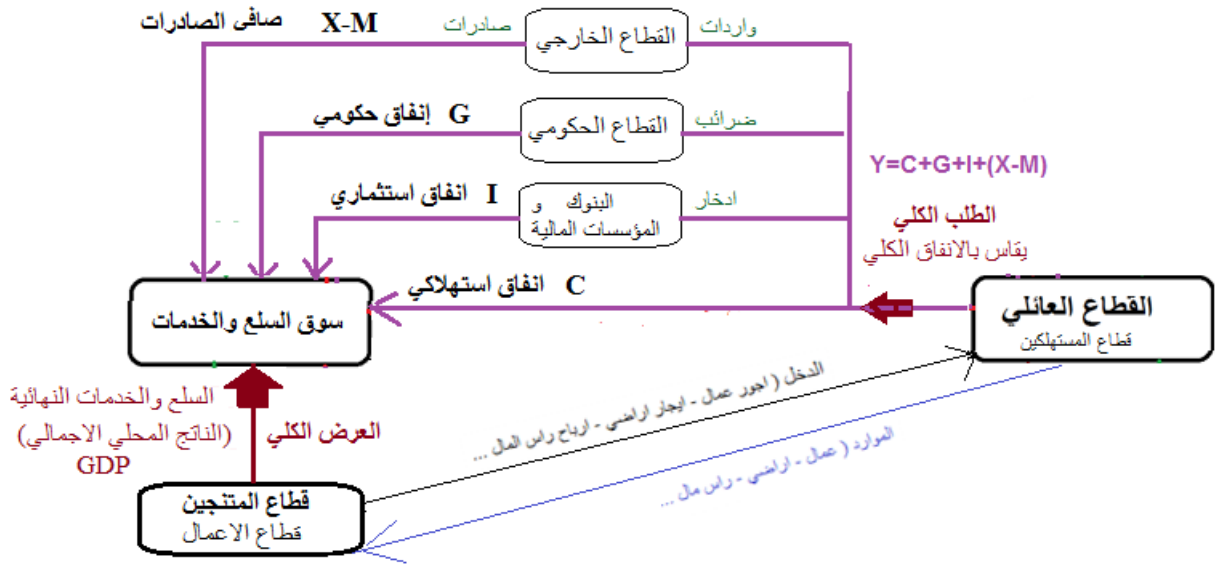

إنفاق استهلاكي خاص ينفق المستهلكين انفاق استهلاكي خاص على السلع والخدمات ويعتبر الجزء الأكبر من اجمالي الانفاق.
إنفاق استثماري يدخر المستهلك جزء من الدخل في البنوك او المؤسسات المالية ـ والبنوك بدورها تقرض الادخار للمستثمرين فينفقون انفاق استثماري في سوق السلع والخدمات لصالح قطاع الاعمال.
انفاق حكومي يدفع المستهلك جزء من الدخل كضرائب للحكومة والحكومة تحول هذه الضرائب كإنفاق حكومي الى سوق السلع والخدمات لتشتري المواد اللازمة للخدمات العامة انارة ارصفة معدات مستشفيات... الخ.) الضرائب غير موجودة بالسعودية.
صافي الصادرات ينفق المستهلك جزء من دخله على سلع وخدمات خارجية من حارج الدولة في القطاع الخارجي– واردات- والقطاع الخارجي بدوره يشتري من الدولة سلع وخدمات –صادرات- من سوق السلع والخدمات المحلي.

وبطبيعة الحال (الانفاق الكلي) او الطلب الكلي يتحول الى سوق السلع والخدمات وعوائد السلع والخدمات تذهب الى قطاع المنتجين في النهاية....**و يتوازن الاقتصاد الكلي اذا كان العرض الكلي = الطلب الكلي**

ويعتمد الطلب الكلي على عدة عوامل هي بالأساس محددات مكوناته، من أهمها:

١. مستوى الأسعار
٢. التوقعات
٣. السياسات المالية والنقدية
٤. متغيرات الاقتصاد العالمي

الأسعار

كلما ارتفع مستوى الأسعار، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، انخفضت كمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المطلوبة.
وتعزى العلاقة العكسية بين (RGDP) ومستوى الأسعار إلى كل من:
(أ) تأثير الثروة
(ب) تأثير الإحلال

التوقعات

تؤدي الزيادة في الدخل المتوقع في المستقبل إلى زيادة الرغبة في الإنفاق أي قلة الرغبة في الادخار في الوقت الحاضر، وبالتالي زيادة الطلب الكلي.
يؤدي ارتفاع معدل التضخم المتوقع في المستقبل إلى التعجيل بالشراء وزيادة الطلب الكلي في الوقت الحاضر .
تؤدي الزيادة في الأرباح المتوقعة في المستقبل إلى زيادة استثمارات منشآت الأعمال في الوقت الحاضر بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية لمنشآتهم، وبالتالي زيادة الطلب الكلي.

السياسات الاقتصادية

١. السياسة المالية:

أي تحكم الحكومة في كل من الضرائب والإنفاق الحكومي لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية.

أدوات السياسة المالية:

أ- الإنفاق الحكومي، وتأثيره الإيجابي على الطلب الكلي
ب- الضرائب، وتأثيرها السلبي على الطلب الكلي.

٢. السياسة النقدية:

أي تحكم البنك المركزي في عرض النقود بقصد التأثير على الاقتصاد القومي وتحقيق الأهداف الكلية للاقتصاد.

أدوات السياسة النقدية:

أ- كمية النقود في الاقتصاد، وتأثيرها الإيجابي على الطلب الكلي
ب- سعر الفائدة، وتأثيره السلبي على الطلب الكلي

متغيرات الاقتصاد العالمي

وتؤثر على الطلب الكلي من خلال عاملين:

أ- سعر صرف العملة الوطنية، وتأثيره السلبي
ب- مستوى الدخل في الدول الأخرى، وتأثيره الإيجابي

الاستهلاك C

يعد الإنفاق الاستهلاكي أكبر مكونات إجمالي الإنفاق في أي اقتصاد،
ويخصص له الجزء الأكبر من الدخل الإجمالي في أي دولة .

دالة الاستهلاك: وفق نظرية الدخل المطلق لكينز
للاستهلاك دالة موجبة في الدخل في الصيغة:

C = a + bY

(**C**) الإنفاق الاستهلاكي .
(**Y**) الدخل الحقيقي،
(**a**) الاستهلاك المستقل عن الدخل (Autonomous Consumption)،
(**b**) ميل دالة الاستهلاك، ويطلق عليها الميل الحدي للاستهلاك (Marginal Propensity to Consume-MPC).
حيث أن:
(1> b >0).

$$b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

الانفاق الاستهلاكي C هو ماينفقه المجتمع(القطاع العائلي) من الدخل على السلع والخدمات..

الدخل الحقيقي Y = الدخل الكلي **–** الضريبة على الدخل (الدخل المتاح للانفاق)

الاستهلاك المستقل عن الدخل a هو استهلاك لابد منه سواء دخلك كثير ام قليل (مثل الاستهلاك على الطعام والشراب)

الميل الحدي للاستهلاك b هو التغير في الاستهلاك لاخر وحدة تقسيم التغير في الدخل لاخر وحدة.
وهو نسبة الانفاق الاستهلاكي من الدخل .. اذا كانت نسبة الانفاق على الاستهلاك كبيرة يعني ان الادخار قليل .. واذا كانت نسبة الانفاق على الاستهلاك قليلة يعني ان الادخار كبير. لانك تسهلك جزء من الدخل والباقي تدخره.
الميل الحدي يكون بين الصفر والواحد .. كل ماقل الميل الحدي للاستهلاك كلما زاد الادخار .. والعكس صحيح.

العلاقة بين الاستهلاك والدخل
العلاقة موجبة (طردية) كل مازاد الدخل زاد الاستهلاك .. واذا قل دخلك طبيعي يقل استهلاكك.

يقيس **الميل الحدي للاستهلاك**، التغير في الاستهلاك الناتج عن التغير في الدخل بمقدار دينار واحد. ويمكن أن يعبر عنه بالمعادلة التالية :

$$MPC = b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

يقيس **الميل الحدي للادخار** التغير في الادخار الناتج عن التغير في الدخل بمقدار دينار واحد، ويعبر عنه بالمعادلة التالية :

$$MPS = s = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$$

ونجد أن: **MPC+MPS = 1**
الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار = ١

الادخار وللاستهلاك مكملان لبعض.. لان **الدخل المتاح للانفاق Y هو الاستهلاك C + الادخار S**
اذا كان دخلك ١٠٠٠ واستهلكت منه ٨٠٠.. يبقى عندك ٢٠٠ ادخار.. واذا كان دخلك ١٠٠٠ واستهلكت ٦٠٠ يبقى عندك ٤٠٠ ادخار
اذا العلاقة عكسية بين الاستهلاك والادخار (قل الاستهلاك على حساب زيادة في الادخار).

الميل الحدي للاستهلك او الادخار يقيس التغيير في الاستهلاك او الادخار الناتج عن التغير في **الدخل.** (ميل حدي يعني التغيير في اخر وحدة)
MPC + MPS = 1 مجموع الميل الحدي للاستهلاك والادخار = ١ . لانه يقيس نسبة وتناسب.
مثال / الميل الحدي للاستهلاك هو ٠,٧٠ (سبعين في المئة) .. الباقي ٠,٣٠ للادخار (ثلاثين في المئة).... ٠,٧٠ + ٠,٣٠ = ١
واذا كان الميل الحدي للاستهلاك ٠,٦٠ (ستين في المئة) ..الباقي ٠,٤٠ للادخار (اربعين في المئة).... ٠,٦٠ + ٠,٤٠ = ١ اذا MPC + MPS = 1

جدول رقم (٥-١) :العلاقة بين الدخل والاستهلاك والادخار بالدينار

عندما يزيد الدخل يزيد معه الاستهلاك ويزيد الادخار .. عندما يقل الدخل يقل معه الاستهلاك ويقل الادخار .
(الميل موجب بين الدخل والاستهلاك ، والميل موجب بين الدخل والادخار)
ملاحظة/ ميل موجب يعني علاقة طردية ـ ميل سالب يعني علاقة عكسية.

(7) الميل الحدي للادخار $s=\frac{\Delta S}{\Delta Y}$ MPS	(6) الميل الحدي للاستهلاك $b=\frac{\Delta C}{\Delta Y}$ MPC	التغير في الادخار ΔS	التغير في الاستهلاك ΔC	التغير في الدخل ΔY	(3) الادخار S	(2) الاستهلاك C	(1) الدخل القابل للأنفاق Y
0.30	0.70	———	———	———	-60	460	400
0.30	0.70	30-60 =-30	530-460= 70	500-400= 100	-30	530	500
0.30	0.70	0 - 30 =-30	600-530= 70	600-500= 100	0	600	600
0.30	0.70	30-0= 30	670-600= 70	700-600 = 100	30	670	700
0.30	0.70	60-30= 30	740-670= 70	800-700 = 100	60	740	800
0.30	0.70	30	70	100	90	810	900
0.30	0.70	30	70	100	120	880	1000
0.30	0.70	30	70	100	150	950	1100
0.30	0.70	30	70	100	180	1020	1200

- تم تبديل العمودين ٥ و ٦ من الجدول لعدم شرح الدكتور لها.
- التغيير في الدخل هو دخل الوحدة – دخل الوحدة التي قبلها
- التغير في الاستهلاك هو استهلاك الوحدة – استهلاك الوحدة التي قبلها
- التغيير في الادخار هو ادخار الوحدة – ادخار الوحدة التي قبلها (الإشارات السالبة لا تؤخذ في عين الاعتبار)
- **MPC + MPS = 1**

الاستثمار

يعتبر الاستثمار المكون الثاني المكمل للاستهلاك في النموذج المبسط للطلب الكلي في اقتصاد المغلق.
والمقصود بالاستثمار، الإنفاق الاستثماري الحقيقي أو الثابت، الذي ينطوي على استحداث أو شراء أصول رأسمالية أو إنتاجية (آلات ومعدات ومباني ...) جديدة، تضيف إلى الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.

ويجب التمييز هنا بين:

- الاستثمار المستقل، وهو الاستثمار المستقل عن التغير في الدخل، مثل الاستثمار الإحلالي اللازم لاستبدال الأصول الهالكة، الذي لا يضيف للطاقة الإنتاجية.
- الاستثمار التابع وهو الاستثمار الذي يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على مستوى الدخل، أي الاستثمار استجابة للزيادة في الطلب الكلي أو الدخل (GDP)، الذي يسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية.

الاستثمار I مكون ثاني للاستهلاك C في الطلب الكلي Y لان معادلة الطلب الكلي Y = C+**I**+G+(X-M) (راجع الشكل ص ٢)
الاستثمار المستقل مستقل عن التغير في الدخل .. يعني استثمار لابد منه سواءا الشركة دخلها عالي ام قليل (مثل استثمار في شراء معدات جديدة بدل القديمة الهالكة واحلال معدة بدل معدة ،، ولا يزيد في الطاقة الانتاجية لانك بدلت الة قديمة عمرها انتهى بالة جديدة تؤدي نفس الانتاج.

الاستثمار التابع هو الاستثمار الذي يتأثر بالدخل يعني اذا زاد دخل الشركة تريد ان تزيد استثماراتها ، او زاد الطلب الكلي على السلعة فبالتالي تستثمر في معدات جديدة تضاف الى المعدات الموجودة لزيادة انتاج الشركة وبالتالي يعتبر استثمار يتاثر بالتغييرات.

محددات للكفاءة الحدية للاستثمار

تتلخص العوامل المحددة للكفاءة الحدية للاستثمار في:
(١) الطلب المتوقع
(٢) التقدم التقني
(٣) تكاليف الإنتاج
(٤) رصيد رأس المال

منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال

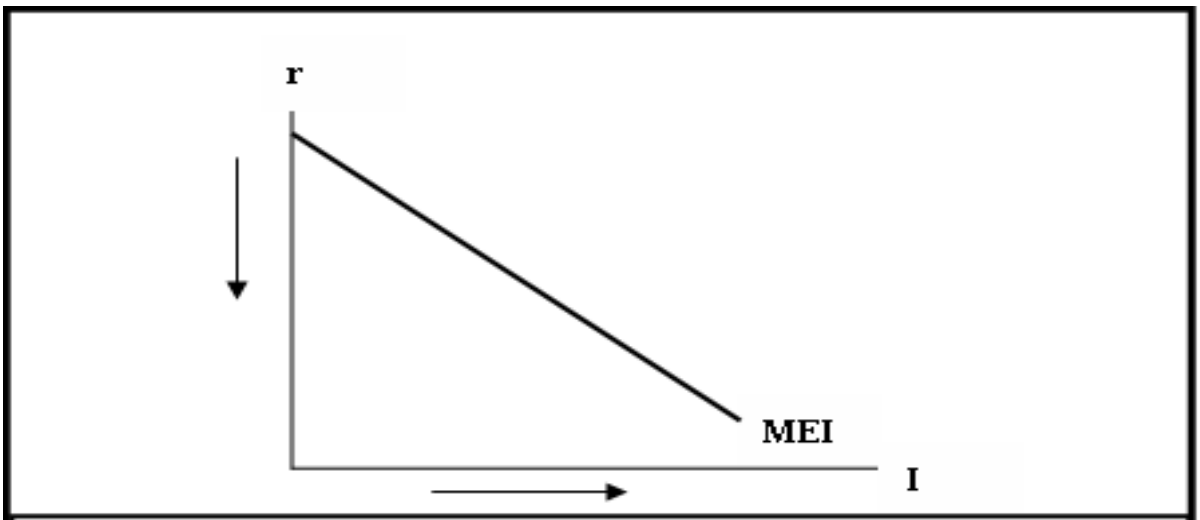

الشكل (5-5): يوضح منحنى الطلب على الاستثمار أو منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال، ويلاحظ معدل العائد المتوقع يتناقص بزيادة حجم الاستثمار، حيث يتم الاستثمار في المشروعات ذات العائد المرتفع أولاً، ولزيادة الاستثمار بعد ذلك تنفذ المشروعات ذات العائد الأقل فالأقل.

العلاقة بين معدل الفائدة ومستوى الاستثمار

علاقة عكسية .. اذا زاد معدل الفائدة قل الاستثمار المطلوب ، واذا قل معدل الفائدة زاد الاستثمار المطلوب
لان اي استثمار يحتاج قروض ، فاذا كانت نسبة الفائدة على القروض قليلة زاد الاستثمار والعكس..

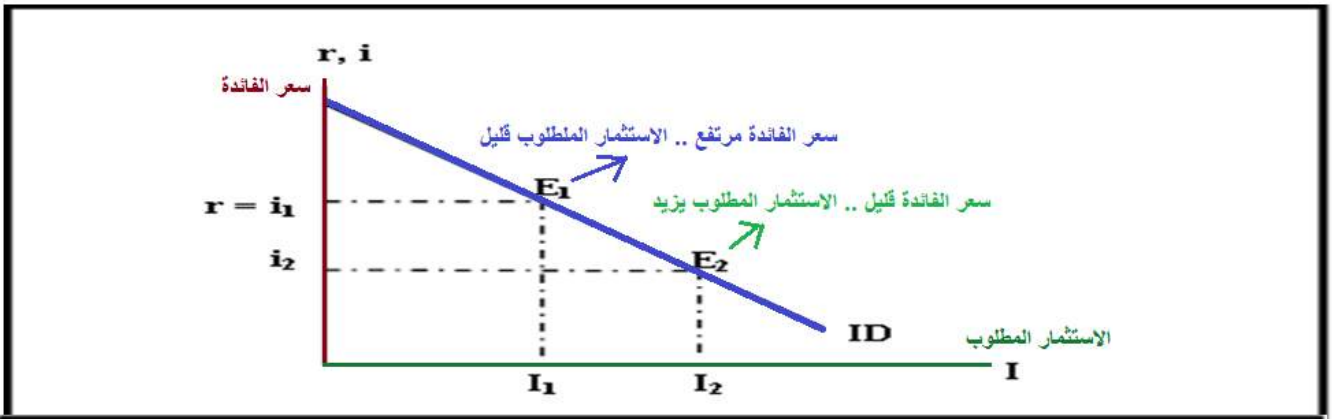

الشكل (5-6): يوضح منحنى الطلب على الاستثمار (ID)، حيث يتحدد حجم الاستثمار بتعادل سعر الفائدة (i) ومعدل العائد على الاستثمار (r). فعند سعر الفائدة المرتفع نسبياً (i_1) يكون الاستثمار المطلوب هو (I_1)، وعند انخفاض سعر الفائدة إلى (i_2) يزيد الاستثمار إلى (I_2).

المحاضرة السادسة

توازن الاقتصاد الكلي

- ليتحقق توازن الاقتصاد الكلي عند تعادل قوى الطلب الكلي مع قوى العرض الكلي.
- يقاس الطلب الكلي بإجمالي الإنفاقان، والتي تشمل الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري الخاص والإنفاق الحكومي بالإضافة إلى صافي الصادرات. ويقاس العرض الكلي بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

يحصل توازن اذا كان العرض الكلي = الطلب الكلي..
الطلب الكلي هو الانفاق الكلي.. لان اي طلب لابد ان يدفع له مقابل وهو الانفاق على الطلب.. اذا **الطلب الكلي = الانفاق**

العرض الكلي هو الدخل .. الان العرض هو الناتج من السلع والخدمات و الناتج المحلي يعرض ويباع في السوق والعائد لقطاع المنتجين .. قطاع المنتجين يدفعون هذا العائد كدخل لقطاع المستهلكين مقابل اجور العمال – ايجار الاراضي – اربح راس المال .
اذا **العرض الكلي = الدخل** ..

تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من قطاعين

يتحقق شرط التوازن في الاقتصاد المغلق بتعادل العرض الكلي (الدخل) مع الطلب الكلي (الإنفاق). وفي النموذج المبسط للاقتصاد المغلق المكون من قطاعين يكون شرط التوازن هو تعادل العرض الكلي أو الدخل المحلي الإجمالي (Y) مع الطلب الكلي، المكون من الإويفترض ان الاستهلاك يعتمد على الدخل وتمثله الدالة الخطية التالية:

$$C = C_a + bY$$

ويتحقق توازن الاقتصاد في هذا النموذج عندما يكون:

$$Y = C + Ia$$

الانفاق الاستثماري المخطط (I_a) والإنفاق الاستهلاكي المخطط (C).

وبإعادة صياغة المعادلة السابقة نجد أن:

$$Y - C = Ia$$

$$S = Ia$$

أي أن لشرط توازن الاقتصاد المغلق صياغة بديلة وهي تعادل الادخارمع الاستثمار.

ومن خلال تتبع الأرقام الافتراضية في الجدول (٤-١) تتضح العلاقة بين المتغيرات المحددة للتوازن الاقتصادي.

ومن خلال الجدول يلاحظ أن التغير غير المخطط يحدث في مخزون السلع في حالات عدم توازن الاقتصاد، فيزيد المخزون في حالات زيادة العرض الكلي على الطلب الكلي وينقص في حالات زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي. وفي الشكل (٤-١) في الجزء (A)، يقاس الناتج أو الدخل على المحور الأفقي، ويقاس الإنفاق على المحور الرأسي.

ملاحظة/ الشكل التالي للتبسيط والفهم، (غير موجود في المحتوى)

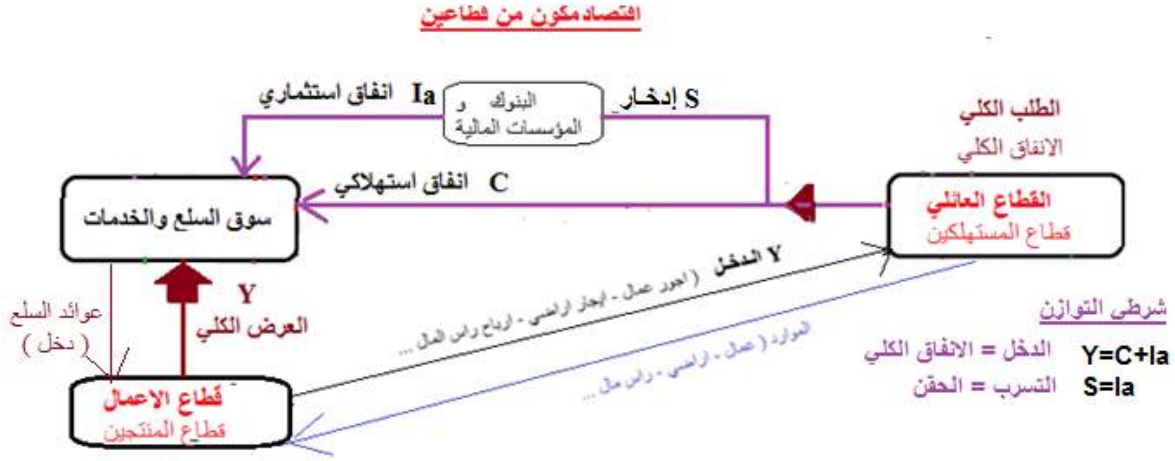

جزء من الدخل يذهب كإدخار **S** في البنوك .. والبنوك تقرض هذا الادخار للمستثمرين كإنفاق استثماري **Ia** اذا... **[S = Ia]**
الدخل **Y** توزع الى جزئين : جزء انفاق استهلاكي مخطط **C** وجزء انفاق استثماري مخطط **Ia.** اذا **[Y = C + Ia]** .

يتحقق توازن الاقتصاد الكلي في اقتصاد مكون من قطاعين :

١. الدخل يساوي الانفاق الاستهلاكي + الانفاق الاستثماري **Y = C + Ia**
٢. الادخار يساوي الانفاق الاستثماري **S = Ia .**

ويقال للشرط الثاني. التسرب يساوي الحقن. (يعني ان الدخل لم ينفق كاملا كإنفاق استهلاكي ولكن **تسرب** منه جزء (ادخار **S** هو التسرب) والادخار هذا لابد ان يتحول للاستثمار عن طريق البنوك لكي يتم **حقنه** في سوق السلع والخدمات (الاستثمار **I** هو الحقن) اذا لكي يتحقق التوازن الكلي لاقتصاد من قطاعين لابد ان يتساوى التسرب مع الحقن.

الجدول والرسم البياني من ملخص طموح شايب (جزاه الله خيرا)

جدول (4-1) : تحديد مستوى الدخل التوازني في الاقتصاد المغلق

	الدخل	مستوى الاستخدام بالمليون	الإنفاق الاستهلاكي المخطط	الادخار المخطط	الإنفاق الاستثماري المخطط	الطلب الكلي	التغير غير المخطط في المخزون
	Y	L	C	S	I_a	$C + I_a$	$\Delta Inv.$
A	400	2	430	-30	30	460	-60
B	450	2.5	450	0	30	480	-30
C	500	3	470	30	30	500	0
D	550	3.5	490	60	30	520	+30
F	600	4	510	90	30	540	+60
G	650	4.5	530	120	30	560	+90

لفهم الجدول لازم نرجع للشكل ص١ اقتصاد مكون من قطاعين. (المخزون هنا مشابه للسلع والخدمات)
اذا صار الادخار بالسالب يعني اقتراض (عكس الادخار)
A : الدخل **Y** اقل من الانفاق الكلي (الطلب الكلي) **C+Ia** ... والادخار **S** لا يساوي الانفاق الاستثماري **Ia** ... **اذا لايوجد توازن**
المخزون في حالة **عجز** بمقدار -٦٠ لان الدخل (العرض الكلي) اقل من الانفاق الكلي (الطلب الكلي) بمقدار ٦٠
B : الدخل **Y** اقل الانفاق الكلي (الطلب الكلي) **C+Ia** ... والادخار **S** لا يساوي الانفاق الاستثماري **Ia** ... **اذا لايوجد توازن**
المخزون في حالة **عجز** بمقدار -30 لان الدخل (العرض الكلي) اقل من الانفاق الكلي (الطلب الكلي) بمقدار 30
C : الدخل **Y** يساوي الانفاق الكلي (الطلب الكلي) **C+Ia** ... والادخار **S** يساوي الانفاق الاستثماري **Ia** ... **توازن الاقتصاد الكلي**
المخزون صفر (الطلب=العرض) لانه الانفاق الكلي (الطلب الكلي) يساوي الدخل(العرض الكلي).. والادخار = الانفاق الاستثماري.
D : الدخل **Y** اكبر الانفاق الكلي (الطلب الكلي) C+Ia ... والادخار **S** لا يساوي الانفاق الاستثماري **Ia** .. **اذا لايوجد توازن**
المخزون في حالة **فائض** بمقدار +30- لان الدخل (العرض الكلي) أكبر من الانفاق الكلي (الطلب الكلي) بمقدار 30
...وهكذا.....

الشكل مقتبس من الجدول (الحروف A . B . D غير مطابقة للجدول)

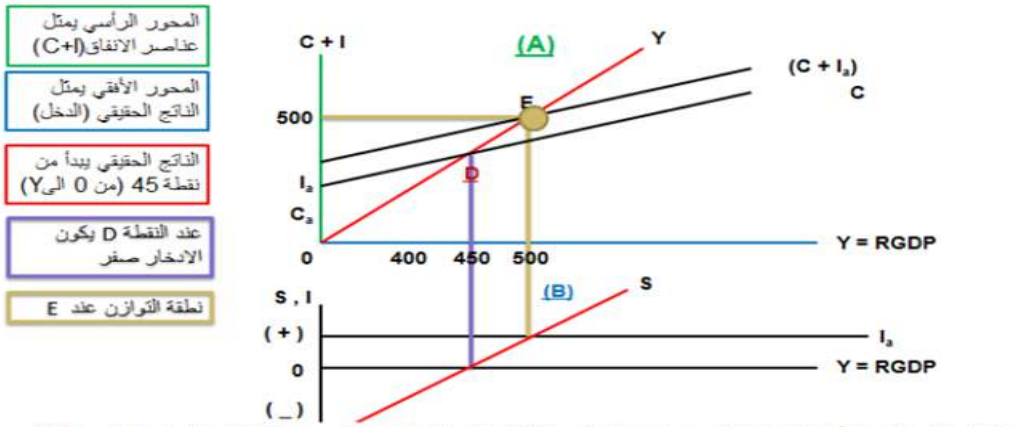

الشكل (4-1) : يتحقق توازن الاقتصاد عند دخل قدره 500 عندما يتعادل الدخل مع الإنفاق في الجزء العلوي (A)، ويتعادل عنده الادخار والاستثمار في الجزء السفلي (B) من الشكل.

النقطة (D) في الشكل العلوي تقابلها في الشكل السفلي نقطة تعادل الاستهلاك والدخل، حيث يكون الادخار= صفر.

مضاعف الانفاق:

في هذا النموذج إذا زاد الاستثمار المستقل بقدر معين يؤدي ذلك إلى زيادة الدخل الإجمالي، وتؤدي الزيادة في الدخول إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي لاعتماده على الدخل، وبذلك تتولد دخولاً جديدة، ينتج عنها زيادات متتالية في الاستهلاك. وتستمر هذه الموجات المتلاحقة من الإنفاق والزيادة في الدخل حتى يصل الاقتصاد إلى توازن جديد يكون عنده الادخار المخطط مساوياً للاستثمار المخطط . ولقياس أثر الزيادة في أي من الإنفاقات المستقلة عن الدخل نشتق أولاً مضاعف الإنفاق المستقل (Expenditure Multiplier)، فيكون شرط توازن الاقتصاد في اقتصاد مغلق من قطاعين، أي في غياب القطاع الحكومي والقطاع الخارجي على النحو التالي:

$$Y = C + I_a$$

حيث أن:

$$C = Ca + bY$$

$$I = Ia$$

من المعادلات السابقة نجد أن:

$$Y = \frac{1}{1-b}(C_a + I_a)$$

ولمعرفة أثر التغير في الإنفاقات المستقلة على الدخل المحلي الإجمالي في الاقتصاد، يمكن إعادة كتابة المعادلة أعلاه في صيغة التغير التالية:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b}(\Delta C_a + \Delta I_a)$$

ففي حالة زيادة الاستهلاك المستقل مع بقاء الاستثمار ثابتاً تتقلص الصيغة أعلاه إلى:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b}(\Delta C_a)$$

واستناداً إلى الصيغة اعلاه يمكن كتابة معادلة المضاعف على النحو التالي:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta C_a} = \frac{1}{1-b}$$

وكذلك الحال بالنسبة لأثر التغير في الاستثمار المستقل على الدخل حيث نجد أن:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta I_a} = \frac{1}{1-b}$$

وتتضح طريقة عمل مضاعف الاستثمار المستقل من خلال الجدول (٤-٢).

لازلنا في الاقتصاد المكون من قطاعين ..في الشكل السابق ص١ .. نجد ان نقود الاستثمار I يتحول الى سوق السلع والخدمات (والعوائد تعود للقطاع الانتاجي) هذه العوائد تذهب من قطاع الانتاج لقطاع المستهلكين كدخل Y والمستهلكين ينفقون هذا الدخل اذا زاد الاستثمار يزيد معه الدخل وبالتالي يزيد الانفاق .. والدخل كما ذكرنا جزء استهلاك وجزء ادخار ومن الادخار يتحول الى استثمار. وهكذا كلما زاد الاستثمار زاد معه الدخل وزاد الانفاق .. حتى يصل الاقتصاد الى توازن جديد اعلى من التوازن السابق يتحقق معه شرطي التوازن الكلي .. وهو ان الادخار المخطط يساوي الاستثمار المخطط. S = Ia ويتحقق الشرط الاخر وهو Y = C + Ia

أثر مضاعف الاستثمار على الدخل				
الجولة	الزيادة في الاستثمار (مليون دينار)	الزيادة في الاستهلاك (مليون دينار)	الزيادة في الادخار (مليون دينار)	الزيادة في الدخل (مليون دينار)
1	100			100
2	--	80	20	80
3	--	64	16	64
4	--	51.20	12.80	51.20
5	--	40.96	10.24	40.96
6	--	32.77	8.19	32.77
7	--	26.20	6.55	26.21
8	--	20.97	5.24	20.97
9	--	16.78	4.19	16.78
وهكذا تستمر هذه الأصداء حتى يصل الاقتصاد إلى حالة توازن جديد عند مستوى أعلى من الدخل، وتكون التغيرات النهائية في الدخل والاستهلاك والادخار كما يوضحها السطر التالي :				
المجموع	100	400	100	500

في الجدول افترض ان الميل الحدي للاستهلاك b هو ٠,٨ يعني انه يتم استهلاك ٠,٨ او ٨٠ في المائة من الدخل
والميل الحدي للادخار هو ٠,٢ يعني يتبقى ٢٠ في المائة ادخار
في كل جولة يتم استهلاك ٠,٨ ثمانين في المائة من الدخل والباقي ادخار. ٠,٢ او عشرون في المائة.

للتبسيط سنشرح الجدول على مستوى الافراد ....
الجولة ١ : زاد الاستثمار ١٠٠ وكما ذكرنا الزيادة هذه تذهب لسوق السلع كعوائد لقطاع الانتاج وقطاع الانتاج يعطي هذه الزياد لقطاع المستهلكين كدخل .. لذلك زاد الاستثمار ب ١٠٠ وزاد الدخل ب ١٠٠.
الجولة ٢ : ال١٠٠ تم استهلاك ٨٠ منها وتبقى ٢٠ ادخار (ال ٨٠ اعطيت لسعيد ثمن لسلعته وتعتبر زيادة في دخله)
الجولة ٣ : سعيد استهلك من ال٨٠ مبلغ ٦٤ وتبقى ١٦ ادخار (ال ٦٤ أعطيت لعطية ثمن لسلعته وتعتبر زياده في دخله)
الجولة ٤: عطية استهلك من ال٦٤ مبلغ ٥١,٢٠ وتبقى ١٢,٨٠ ادخار (ال ٥١,٢٠ اعطيت لجمعان ثمن لسلعته وتعتبر زيادة في دخله)
الجوله ٥: جمعان استهلك من ال ٥١,٢٠ مبلغ ٤٠,٩٦ وتبقى ١٠,٢٠ ادخار .....وهكذا.....
وهكذا يتم تدوير النقود حتى يصل الى نقطة توازن جديدة ودخل جديد اعلى من القديم بسبب زيادة الاستثمار.
المجموع بالأسفل هو مجموع ما تم استهلاكه ومجموع ما تم ادخاره ومجموع الدخل بعد تدويره في جميع الجولات...

لو عوضنا في معادلة المضاعف بالنسبة للاستثمار عن b = 0.8 $\frac{\Delta Y}{\Delta I_a} = \frac{1}{1-b}$ نجد ان الحل يساوي **5**

يعني عندما يكون الميل الحدي للاستهلاك ٠,٨ وعند زيادة الاستثمار فان الدخل سيتضاعف ٥ مرات عند (كما في الجدول أعلاه)

ولو عوضنا في نفس المعادلة عن الاستثمار ب Ia=100 والميل الحدي للاستهلاك b=0.8

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b} \Delta I_a$$

نجد ان التغير في الدخل (دلتا واي) يساوي ٥٠٠ كما في الجدول اعلاه

تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من ثلاثة قطاعات:

القطاعات الثلاثة هي: القطاع العائلي وقطاع الأعمال والقطاع الحكومي. ولنفترض أن الحكومة قد فرضت ضريبة نسبية (Proportional Tax) بمعدل (t) من الدخل الشخصي، كما نفترض أن الاستثمار ما زال مستقلاً عن الدخل، وأن الإنفاق الحكومي هو الآخر مستقل عن الدخل. يمكن في هذه الحالة صياغة شروط توازن الاقتصاد كما يلي :

Y=C+Ia+G الدخل الإجمالي (العرض الكلي) = الانفاق (الطلب الكلي)

S+T=I+G التسربات = الحقن

ويمكن وصف الاقتصاد بالمعادلات التالية:

دالة الاستهلاك	C = Ca + b (Y-T)
مقدار الضريبة النسبية	T = t Y
مقدار الإنفاق الحكومي	G = Ga
دالة الاستثمار	I = Ia

ويمكن في هذا النموذج صياغة دخل التوازن على النحو التالي:

$$Y = \frac{1}{1-b+bt}(C+I_a+G_a]$$

ومن هذه المعادلة يمكن صياغة مضاعف الإنفاقات المستقلة (M) في ظل الضريبة النسبية على النحو التالي:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b+bt}(\Delta C_a - or - \Delta I_a - or - \Delta G_a)$$

حيث أن الاتفاقات المستقلة بين القوسين، وتضم كل من الاستهلاك المستقل والاستثمار المستقل والإنفاق الحكومي وهو أيضاً مستقل عن الدخل في هذا النموذج.

ومن ذلك نجد يمكن صياغة مضاعف الإنفاق المستقل (M) كما يلي:

$$\frac{1}{1-b+bt} = \frac{\Delta Y}{\Delta C_a - or - \Delta I_a - or - \Delta G_a} = M$$

الشكل للتبسيط (غير موجود في المحتوى)

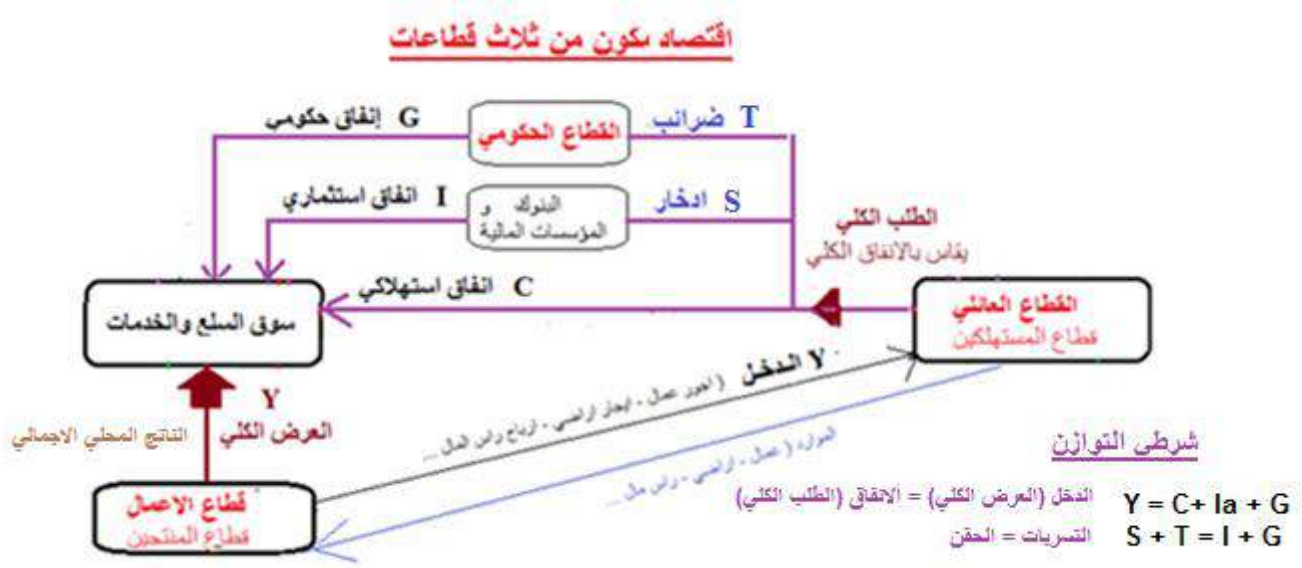

تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من اربعة قطاعات:

- تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من أربعة قطاعات:

في هذا النموذج نضيف القطاع الخارجي (الصادرات والواردات). ويفترض في هذا النموذج أن:

- الصادرات مستقلة عن الدخل المحلي
- الواردات تعتمد على الدخل المحلي، والعلاقة بينهما موجبة.
- وللتبسيط نفترض أن كلاً من الاستثمار والإنفاق الحكومي مستقل عن الدخل.
- للصادرات والواردات الدالتين التاليتين:

$$X = X_a$$

$$M = ma + m1\ Y$$

- شرطي توازن الاقتصاد:

✓ الشرط الأول : تعادل الدخل المحلي الإجمالي مع الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن صياغته على النحو التالي :

$$Y = C + I_a + G_a + X_a - M$$

✓ الشرط الثاني : تعادل مجموع التسربات مع مجموع الحقن أي:

$$(S + T + M) = (I + G + X)$$

ولا يشترط أن تتساوى مفردات التسرب والحقن لتحقيق توازن الاقتصاد بل يكفي أن تتساوى المجموعتين. وفي هذا النموذج تصاغ معادلة دخل التوازن على النحو التالي:

$$Y = \frac{1}{1-b+bt+m_1}(C + I_a + G_a + X_a - m_a]$$

الشكل التالي يوضح كيف يتم توازن الاقتصاد الكلي في اقتصاد من اربعة قطاعات

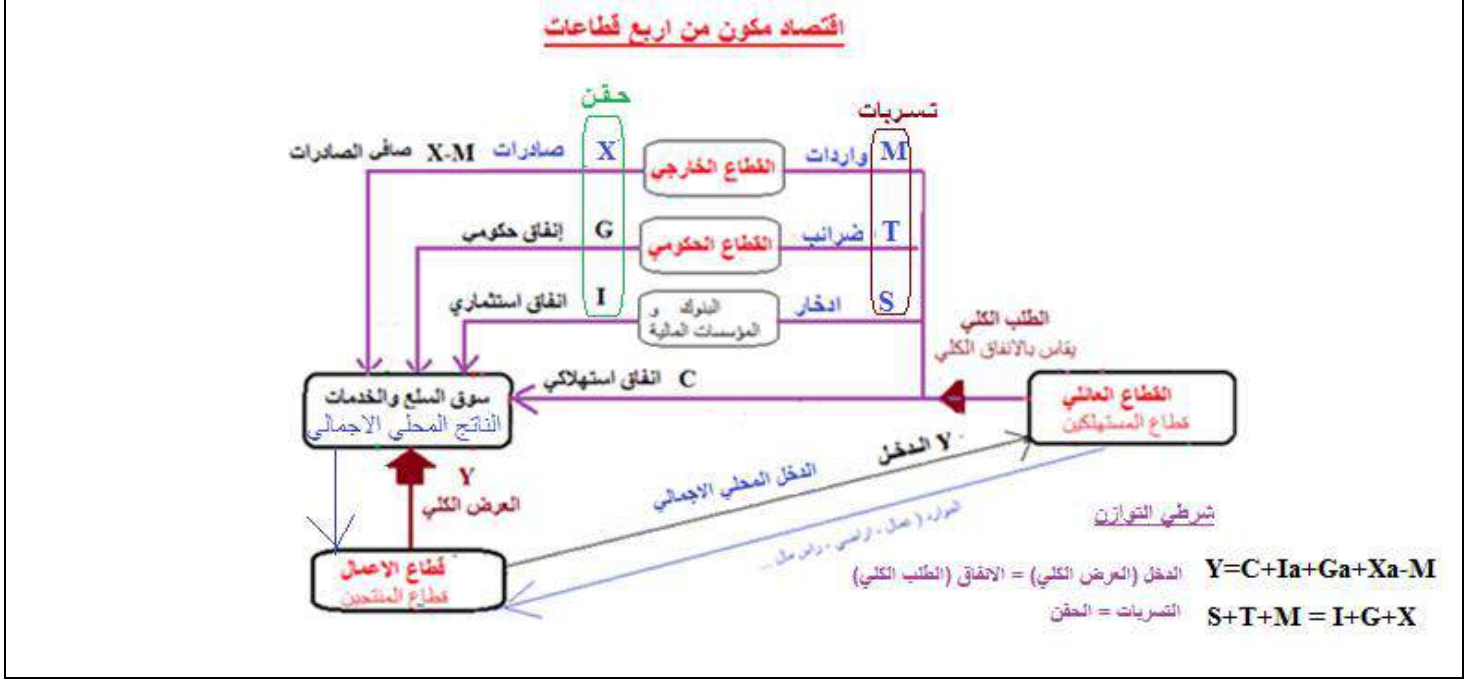

تجميع المعادلات السابقة

المعادلة	اقتصاد من قطاعين (عائلي-منتجين)	اقتصاد من ثلاثة قطاعات (عائلي-منتجين-حكومي)	اقتصاد من أربعة قطاعات (عائلي-منتجين-حكومي-خارجي)
شرطي التوازن	**Y = C + Ia** **S = Ia**	**Y = C + Ia + G** **S + T = I + G**	**Y = C + I_a + G_a + X_a – M** **(S + T +M) = (I + G + X)**
المضاعف $\frac{\Delta Y}{\Delta C_a} : \frac{\Delta Y}{\Delta I_a} : \frac{\Delta Y}{\Delta G_a}$	$\frac{1}{1-b}$	$\frac{1}{1-b+bt}$	$\frac{1}{1-b+bt+m_1}$
دخل التوازن Y	$\frac{1}{1-b}(C_a + I_a)$	$\frac{1}{1-b+bt}(C+I_a+G_i]$	$\frac{1}{1-b+bt+m_1}(C+I_a+G_a+X_a-m_a]$

- **مضاعف الضريبة الثابتة**

$$\frac{\Delta Y}{\Delta T} = -b\left(\frac{1}{1-b}\right)$$

- **مضاعف الموازنة المتوازنة = ١**

C	الإنفاق الاستهلاكي
I	الإنفاق الاستثماري
G	الإنفاق الحكومي
X	الصادرات
M	الواردات
b	الميل الحدي للإنفاق (نسبة الانفاق)
bt	الميل الحدي للضريبة (نسبة الضريبة)
m1	الميل الحدي للإيرادات (نسبة الإيرادات)
T	الضريبة الثابتة

ملاحظات عامة حول ما سبق/

- مضاعف الانفاق يكون اكبر في اقتصاد من قطاعين لعدم وجود ضريبة على الدخل او ايرادات ..
- واقل في اقتصاد من ثلاثة قطاعات بسبب وجود ضريبة على الدخل
- واقل بكثير في اقتصاد من اربع قطاعات. بسبب وجود ضريبة على الدخل ووجود الإيرادات.

- الضريبة علاقتها عكسية (سالبة) مع الدخل .. كلما زادت قل الدخل ، وكلما قلت زاد الدخل

- الانفاق علاقته موجبة او طردية مع الدخل .. كلما زاد الدخل زاد الانفاق.

نظرية المعجل للاستثمار:

وفقاً لنظرية المعجل تؤدي التغيرات في الدخل المحلي الإجمالي إلى تغيرات أكبر في الطلب على السلع الرأسمالية، أي الاستثمار اللازم لزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. ويقاس المعجل بمعامل رأس المال (Capital Coefficient)، وهو عبارة عن حجم الاستثمار الصافي اللازم لزيادة الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي بدينار واحد، ويمكن قياس المعجل (A) باستخدام المعادلة التالية:

$$A = \frac{\Delta K}{\Delta Y} = \frac{K_t - K_{t-1}}{Y_t - Y_{t-1}} = \frac{I}{\Delta Y}$$

حيث أن (K) مخزون الاقتصاد من السلع الرأسمالية. والتغير في هذا المخزون من عام لآخر يقيس مقدار الإنفاق الاستثماري (I) في هذه السنة. و (Y) الناتج المحلي الإجمالي.

وبإعادة صياغة المعادلة السابقة

$$A = \frac{I}{\Delta Y}$$

أي ان

$$I = \Delta Y \mathbf{x} A$$

ويستعين المخططون بهذه المعادلة في تقدير حجم الاستثمارات اللازمة لتحقيق الزيادة المستهدفة في الدخل او الناتج المحلي الإجمالي / حيث يتم تقدير قيمة المعجل او معامل الاستثمار من الأرقام الفعلية لسنوات ماضية ويفرض استقرار المستوى التقني في السنوات المقبلة.

التوازن دون مستوى الاستخدام الكامل:

ارتكزت نظرية كينز على مبدأين:

- **الأول**، أن الطلب الكلي يولد العرض الكلي، أي بعكس النظرية التقليدية (ساي).
- **والثاني**، أن الأجور والأسعار وسعر الفائدة بطيئة الموائمة وليست فورية الموائمة.

فالعمال يطالبون برفع أجورهم عند ارتفاع مستوى الأسعار، لكنهم لا يقبلون بخفضها عند انخفاض مستوى الأسعار، مما يتسبب في إطالة فترات الكساد الاقتصادي.

الفجوة التضخمية:

تحدث الفجوة التضخمية(Inflationary Gap) ، في المدى القريب عندما يزيد الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل(YP) ، مما يضع ضغوطاً على المستوى العام للأسعار فيحدث التضخم .

وتقاس الفجوة التضخمية بالفرق بين الناتج المحلي الفعلي (Ya) والناتج المحلي الممكن (YP). ويوضح الشكل (٤-٢) منحنى العرض الكلي في المدى البعيد (LRAS) وهو الخط الرأسي الموازي للمحور الرأسي.

الفجوة التضخمية تحدث في المدى القصير (لفترة مؤقتة) اذا اصبح الطلب الكلي اكبر من العرض الكلي

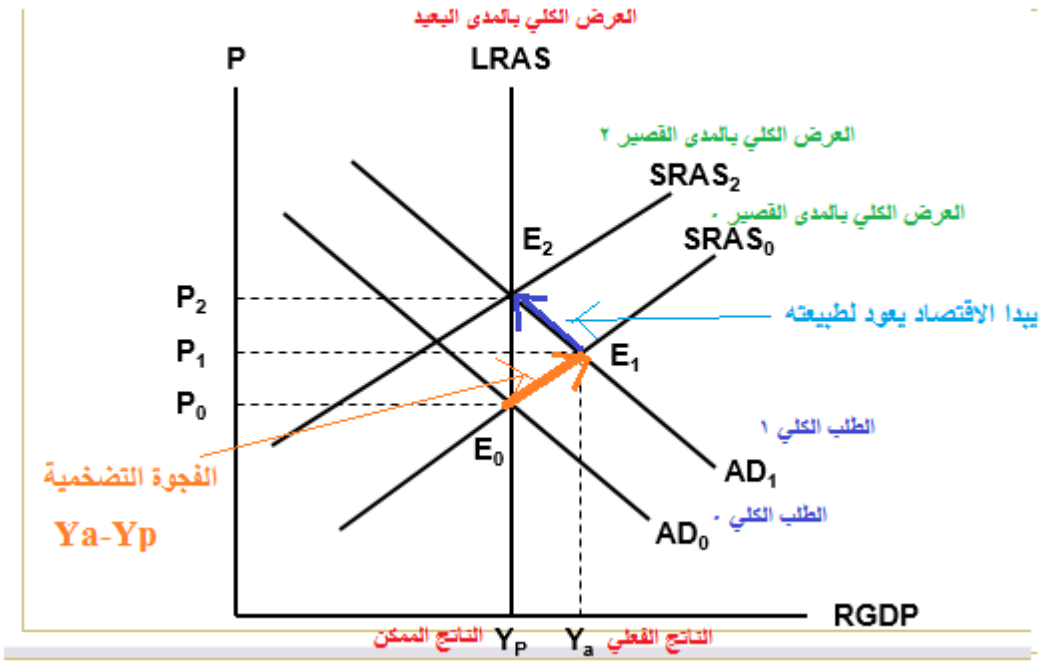

عند زيادة الطلب ينتقل منحنى الطلب **AD0** الى اليمين **AD1** وتنتقل نقطة التوازن **E0** الى **E1** نقطة توازن مؤقتة في المدى القصير عند منحنى العرض بالمدى القصير **SRAS0** وزيادة الطلب أدت الى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة السعر مع ثبات الأجور .ويكون الناتج الممكن **Yp** انتقل الى للناتج الفعلي **Ya** .**الفرق بين Yp وYa هو الفجوة التضخمية**.
في هذه الحالة يكون معدل البطالة اقل من المعدل الطبيعي بسبب ثبات الأجور وعدم التأثر بارتفاع السعر على المدى القصير.

مع مرور الوقت يكتشف العمال تدهور اجورهم الحقيقية نتيجة ارتفاع الأسعار وبالتالي سيطالبون برفع الأجور .. مما يؤدي الى زيادة مستوى الأجور بنفس زيادة الأسعار وبالتالي يؤدي الى تقليص العرض وانتقال منحنى العرض من SRAS0 الى SRAS2 والوصول الى نقطة التوازن E2 وعندها يكون الاقتصاد قد عاد الى الناتج الممكن Yp ومعدل البطالة عاد الى مستوى البطالة الطبيعي.

الفجوة الانكماشية:

تحدث الفجوة الانكماشية (Deflationary Gap)، في المدى القريب أيضاً نتيجة لانخفاض في الطلب الكلي، حيث ترتفع البطالة وينخفض المستوى العام للأسعار. يوضح ذلك الشكل (٤-٣).

الفجوة الانكماشية عكس التضخمية تحدث اذا اصبح الطلب الكلي اقل من العرض الكلي وهذا يؤدي خفض الأسعار بسبب قلة الطلب عليها مما يؤدي الى زيادة البطالة بسبب استغناء الشركات عن العمال نتيجة قلة الربح.

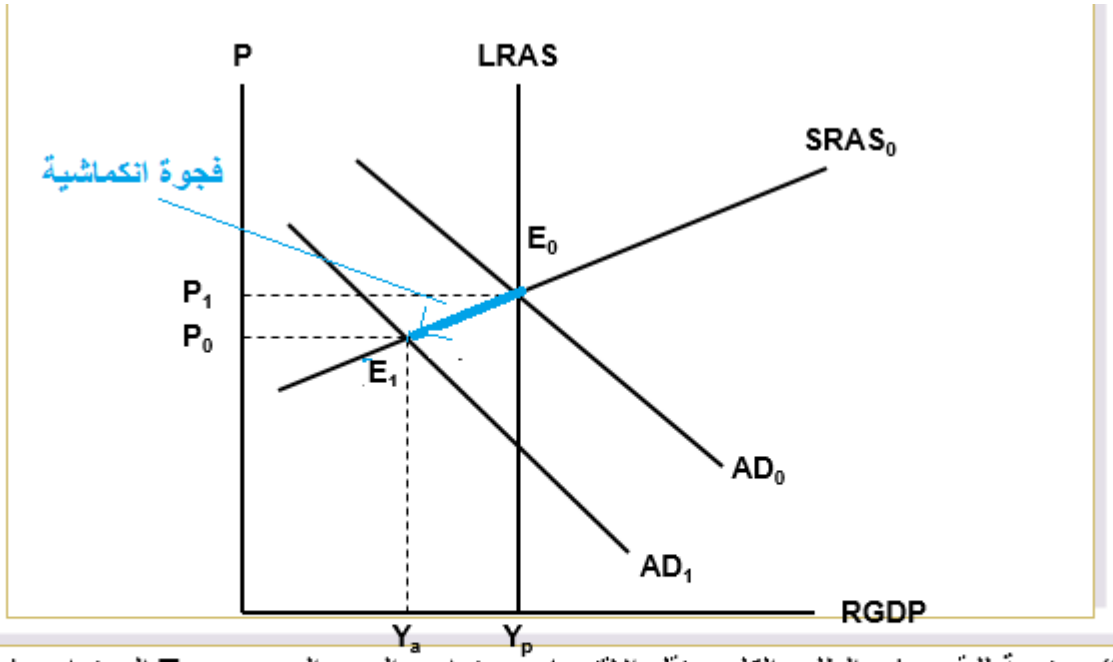

الشكل (٤-٣) : نتيجة للنقص في الطلب الكلي ينتقل الاقتصاد من توازن المدى البعيد عند E_0 إلى توازن في المدى القريب عند E_1، حيث يكون الناتج الفعلي أقل من الناتج الممكن ويكون معدل البطالة أعلى من المعدل الطبيعي، ويكون مستوى الأسعار أقل مما كان عليه أصلاً عند توازن المدى البعيد. وباستخدام السياسات المالية والنقدية يمكن زيادة الطلب الكلي من أجل خفض معدل البطالة، وإن تم ذلك على حساب زيادة معدل التضخم أو ارتفاع مستوى الأسعار.

التضخم الركودي:

نتيجة لانخفاض العرض الكلي بسبب زيادة تكاليف الإنتاج ونقص الأرباح، فقد جاء هذا التضخم مصحوباً بموجة من الكساد أي ارتفاع معدلات البطالة لتفوق معدلاتها الطبيعية مع انخفاض الناتج أو الدخل إلى مستويات أقل من مستوى الناتج ممكن، كما يتضح من الشكل (٤-٤).

التضخم الركودي بسبب زيادة تكاليف مواد الانتاج وانخفاض الربح يؤدي كذلك الى زيادة البطالة ونقص الدخل او الناتج

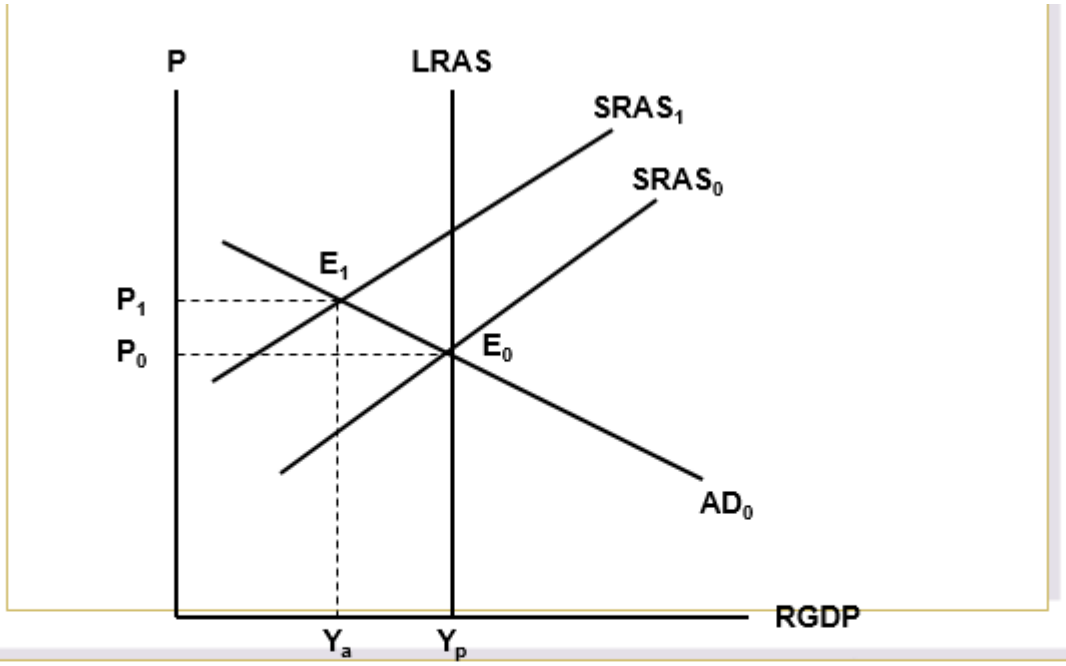

الشكل (٤-٤): نتيجة لزيادة أسعار الموارد ينتقل منحنى العرض $SRAS_0$ إلى $SRAS_1$. فينتقل الاقتصاد من توازن المدى البعيد عند E_0 إلى توازن في المدى القريب عند E_1. حيث يكون الناتج الفعلي أقل من الناتج الممكن ويكون معدل البطالة أعلى من المعدل الطبيعي، ويكون مستوى الأسعار أعلى أيضاً. في المدى البعيد، وباستخدام السياسات المالية والنقدية يمكن زيادة الطلب من أجل خفض معدل البطالة، وإن تم ذلك على حساب زيادة معدل التضخم أو ارتفاع مستوى الأسعار.

المحاضرة السابعة

التمرين الأول:
إذا كان الدخل الكلي Y في إقتصاد بلد ما يساوي 50 000 ريال ،
و إذا كان الميل الحدي للادخار MPS يساوي 0.35.

المطلوب: باستعمال المعطيات السابقة أوجد كل من :

١. **الميل الحدي للاستهلاك MPC**
٢. **قيمة ما يدخره أفراد هذا البلد S من مجموع الدخل الكلي Y**
٣. **قيمة ما يستهلكه أفراد هذا البلد C من مجموع الدخل الكلي Y**
٤. **الميل المتوسط للادخار APS**
٥. **الميل المتوسط للاستهلاك APC**

الحل:

١- **الميل الحدي للاستهلاك MPC**

من القانون MPC+MPS = 1 (الميل الحدي للادخار+الميل الحدي للاستهلاك = ١)

نشتق القانون التالي:

MPC= 1 – MPS

MPC= 1 – 0.35

MPC = 0.65

٢- **قيمة ما يدخره أفراد هذا البلد S من مجموع الدخل الكلي Y**

S = MPS * Y

S = 0.35 * 50000

S = 17500

٣- **قيمة ما يستهلكه أفراد هذا البلد C من مجموع الدخل الكلي Y**

C = MPC * Y

C = 0.65 * 50000

C = 32500

٤- **الميل المتوسط للادخار APS**

APS = S / Y

APS = 17500 / 50000

APS = 0.35

٥- **الميل المتوسط للاستهلاك APC**

APC = C / Y

APC = 32500 / 50000

APC = 0.65

التمرين الثاني:

يتكون إقتصاد بلد ما من ثلاث قطاعات هي قطاع الصناعة و قطاع الزراعة و قطاع الخدمات ، بحيث قدم كل قطاع مساهمته في الإنتاج الوطني مقيمة بملايين الريالات
و ذلك وفقا لمعطيات الجدول التالي :

القطاع	إنتاج القطاع
الصناعة	50 000
الزراعة	70 000
الخدمات	80 000

المطلوب: باستعمالك لمعطيات الجدول السابق، يطلب منك إيجاد مايلي:

١. **قيمة الإنتاج الكلي TP**
٢. **نسبة مساهمة كل قطاع في الإنتاج الكلي TP**
٣. **القيمة المضافة لكل قطاع إذا علمت أن:**
   - **القطاع الأول إستهلك ٢٥% من قيمة إنتاج القطاع الثاني**
   - **القطاع الثاني إستهلك ١٥% من قيمة إنتاج القطاع الثالث**
   - **القطاع الثالث إستهلك ٥% من قيمة إنتاج القطاع الأول**
٤. **القيمة المضافة الإجمالية**
٥. **الناتج المحلي الإجمالي GDP بطريقة القيمة المضافة الإجمالية**

الحل:

١. قيمة الإنتاج الكلي TP

قيمة الانتاج الكلي TP = مجموع انتاج القطاعات

قيمة الانتاج الكلي TP = انتاج قطاع الصناعة + انتاج قطاعة الزراعة + انتاج قطاع الخدمات
قيمة الانتاج الكلي TP = ٥٠٠٠٠ + ٧٠٠٠٠ + ٨٠٠٠٠
قيمة الانتاج الكلي TP = ٢٠٠٠٠٠

٢. نسبة مساهمة كل قطاع في الإنتاج الكلي TP

نسبة مساهمة القطاع من الانتاج = انتاج القطاع / الانتاج الكلي * ١٠٠

نسبة مساهمة قطاع الصناعة = انتاج قطاع الصناعة / الانتاج الكلي * ١٠٠
نسبة مساهمة قطاع الصناعة = ٥٠٠٠٠ / ٢٠٠٠٠٠ * ١٠٠
نسبة مساهمة قطاع الصناعة = ٢٥ %

نسبة مساهمة قطاع الزراعة = انتاج قطاع الزراعة / الانتاج الكلي * ١٠٠
نسبة مساهمة قطاع الزراعة = ٧٠٠٠٠ / ٢٠٠٠٠٠ * ١٠٠
نسبة مساهمة قطاع الزراعة = ٣٥ %

نسبة مساهمة قطاع الخدمات = انتاج قطاع الخدمات / الانتاج الكلي * ١٠٠
نسبة مساهمة قطاع الخدمات = ٨٠٠٠٠ / ٢٠٠٠٠٠ * ١٠٠
نسبة مساهمة قطاع الخدمات = ٤٠ %

(تابع حل التمرين الثاني)

٣. القيمة المضافة لكل قطاع إذا علمت أن:

القيمة المضافة = (نسبة الاستهلاك * انتاج السلعة الوسيطة) – انتاج السلعة النهائية **او** **القيمة المضافة = (نسبة الاستهلاك * انتاج القطاع المأخوذ منه) – انتاج القطاع الاساسي**

من الجدول
القطاع الاول هو الصناعة
القطاع الثاني هو الزراعة
القطاع الثالث هو الخدمات

- **القطاع الأول إستهلك ٢٥% من قيمة إنتاج القطاع الثاني. (٢٥ % = ٠,٢٥)**

القيمة المضافة للقطاع الصناعي = (نسبة الاستهلاك * انتاج القطاع الزراعي) – انتاج القطاع الصناعي
القيمة المضافة للقطاع الصناعي = (٠,٢٥ * ٧٠٠٠٠) - ٥٠٠٠٠
القيمة المضافة للقطاع الصناعي = ٣٢٥٠٠

- **القطاع الثاني إستهلك ١٥% من قيمة إنتاج القطاع الثالث . (١٥ % = ٠,١٥)**

القيمة المضافة للقطاع الزراعي = (نسبة الاستهلاك * انتاج قطاع الخدمات) – انتاج القطاع الزراعي
القيمة المضافة للقطاع الزراعي = (٠,١٥ * ٨٠٠٠٠) - ٧٠٠٠٠
القيمة المضافة للقطاع الزراعي = ٥٨٠٠٠

- **القطاع الثالث إستهلك ٥% من قيمة إنتاج القطاع الأول . (٥ % = ٠,٠٥)**

القيمة المضافة لقطاع الخدمات = (نسبة الاستهلاك * انتاج القطاع الصناعي) – انتاج قطاع الخدمات
القيمة المضافة لقطاع الخدمات = (٠,٠٥ * ٥٠٠٠٠) - ٨٠٠٠٠
القيمة المضافة لقطاع الخدمات = ٧٧٥٠٠

٤. القيمة المضافة الإجمالية

القيمة المضافة الإجمالية = مجموع القيم المضافة لكل القطاعات

القيمة المضافة الاجمالية = القيمة المضافة لقطاع (الصناعة + الزراعة + الخدمات)
القيمة المضافة الاجمالية = ٣٢٥٠٠ + ٥٨٠٠٠ + ٧٧٥٠٠
القيمة المضافة الاجمالية = ١٦٨٠٠

٥. الناتج المحلي الإجمالي GDP بطريقة القيمة المضافة الإجمالية

الناتج المحلي الاجمالي بطريقة القيمة المضافة = القيمة المضافة الاجمالية

الناتج المحلي الاجمالي بطريقة القيمة المضافة = ١٦٨٠٠٠

التمرين الثالث

يطلب منك إيجاد ما يلي:

١. **الناتج المحلي الإجمالي GDP بطريقة الإنفاق الكلي.**
٢. **نسبة إنفاق كل قطاع من الناتج المحلي الإجمالي GDP**

و ذلك وفقا للمعطيات التالية :(مقيمة بملايين الريالات)

- **الاستهلاك الخاص Cيساوي 120 000**
- **الاستثمار الخاص I يساوي 950 500**
- **الإنفاق الحكومي G يساوي 585 000**
- **الصادرات X تساوي 132000**
- **الواردات M تساوي 180000**

١. الناتج المحلي الإجمالي GDP بطريقة الإنفاق الكلي.

GDP = C + I + G + (X – M)

GDP = 120000 + 950500 + 58500 + (132000 – 180000)
GDP = 1655500 + (-48000)
GDP = 1655500 – 48000
GDP = 1607500 الناتج المحلي الاجمالي

٢. نسبة إنفاق كل قطاع من الناتج المحلي الإجمالي GDP

نسبة انتاج القطاع من الناتج المحلي = قيمة القطاع / قيمة الناتج المحلي الاجمالي * ١٠٠

نسبة انفاق الاستهلاك الخاص C من الناتج Y = ١٢٠٠٠٠ / ١٦٠٧٥٠٠ * ١٠٠ = ٧,٤ %

نسبة انفاق الاستثمار الخاص I من الناتج Y = ٩٥٠٠٠٠ / ١٦٠٧٥٠٠ * ١٠٠ = ٥٩,٢ %

نسبة الانفاق الحكومي G من الناتج Y = ٥٨٥٠٠٠ / ١٦٠٧٥٠٠ * ١٠٠ = ٣٦,٣ %

نسبة انفاق الصادرات X من الناتج Y = ١٣٢٠٠٠ / ١٦٠٧٥٠٠ * ١٠٠ = ٨,٢ %

نسبة انفاق الواردات X من الناتج Y = ١٨٠٠٠٠ / ١٦٠٧٥٠٠ * ١٠٠ = ١١,١ %

التمرين الرابع

توفرت لديك المعطيات التالية و المتعلقة باقتصاد بلد ما و المقيمة بملايين الريالات:

- **دخول العاملين 23 800**
- **صافي الفائدة 12300**
- **دخل الإيجارات 8600**
- **أرباح الشركات 14600**
- **دخول مالكي الأعمال الصغيرة 7500**
- **ضرائب غير مباشرة 6400**
- **إعانات غير المباشرة 7400**
- **إهتلاكات الأصول الثابتة 5200**

المطلوب

١- إيجاد الناتج المحلي الإجمالي GDP بطريقة الدخل .

٢- إيجاد نسبة مساهمة كل عنصر في الناتج المحلي الإجمالي GDP

العنصر	المبلغ	النسبة المئوية % (نسبة مساهمة العنصر من الناتج) = مبلغ العنصر / مجموع الناتج المحلي * ١٠٠
دخول العاملين	23 800	33.5 ..... (٢٣٨٠٠ / ٧١٠٠ * ١٠٠)
+ صافي الفائدة	12300	17.5..... (١٢٣٠٠ / ٧١٠٠ * ١٠٠)
+ دخل الإيجارات	8600	12.1..... (٨٦٠٠ / ٧١٠٠ * ١٠٠)
+ أرباح الشركات	14600	20.8..... (١٤٦٠٠ / ٧١٠٠ * ١٠٠)
+ دخول مالكي الأعمال الصغيرة	7500	10.5..... (٧٥٠٠ / ٧١٠٠ * ١٠٠)
+ ضرائب غير مباشرة	6400	9 ..... (٦٤٠٠ / ٧١٠٠ * ١٠٠)
- إعانات غير المباشرة	7400	-10.4..... (-٧٤٠٠ / ٧١٠٠ * ١٠٠)
+ إهتلاكات الأصول الثابتة	5200	7.3..... (٥٢٠٠ / ٧١٠٠ * ١٠٠)
= المجموع	71000	100

١-إيجاد الناتج المحلي الإجمالي GDP بطريقة الدخل .

الناتج المحلي GDP بطريقة الدخل = مجموع البنود (العناصر) – الاعانات الغير مباشرة

الناتج المحلي GDP بطريقة الدخل = ٧١٠٠٠

٢- إيجاد نسبة مساهمة كل عنصر في الناتج المحلي الإجمالي GDP

نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي = مبلغ العنصر (البند) / الناتج المحلي الإجمالي * ١٠٠

الحل في الجدول ... الارقام مشكلة .. بالعربي والانجليزي .. اعتذر عن هذا الخلل

المحاضرة الثامنة

السياسة النقدية

مقدمة

بدأ ظهور البنوك المركزية في العالم خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر، حيث أنشئ بنك السويد عام ١٦٦٨ ، وبنك إنكلترا عام ١٦٩٤ ، كما أنشئ بنك فرنسا عام ١٨٠٠.

واقتصرت وظائف هذه البنوك في بادئ الأمر على القيام بالأعمال المصرفية الحكومية، بالإضافة إلى الأعمال المصرفية الاعتيادية التي تقوم• ا البنوك التجارية.

-تم منح هذه البنوك صلاحية إصدار العملة فقط خلال القرن التاسع عشر، وكان ذلك في عام ١٨٣٣ بالنسبة لبنك إنكلترا وعام ١٨٩٧ بالنسبة لبنك السويد.

ويقوم البنك المركزي بممارسة الرقابة النقدية على البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية، كما يتولى إصدار وإدارة كمية النقود بما يحقق الأهداف الاقتصادية الكلية، وأهمها تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخفض معدل البطالة وضمان النمو الاقتصادي المضطرد.
فكيف يستطيع البنك المركزي القيام بذلك ؟

الفرق بين السياسة المالية والنقدية/
السياسة النقدية لها علاقة مباشرة بالنقد (الكاش) والسياسة النقدية يتحكم بها البنك المركزي عن طريق التحكم بعرض النقود (تعرض النقود على شكل قروض للمستثمرين) وتحديد سعر الفائدة (نسبة الفائدة من القرض)
السياسة المالية لها علاقة مباشرة بدور الحكومة والسياسات الحكومية من خلال فرض الضرائب وغيرها .

كل دولة لها بنك مركزي خاص بها.
في السعودية البنك المركزي هو مؤسسة النقد العربي السعودي
البنك المركزي في السعودية يقوم بالرقابة على البنوك التجارية (الاهلي – الراجحي -...) وغيرها من المؤسسات المالية. بالاضافة الى اصدار التصريحات اللازمة وغيرها...

وظائف البنك المركزي:

أولاً : تنفيذ ومتابعة العمليات والإلتزامات النقدية والمالية الحكومية على المستويين الداخلي والخارجي (المدفوعات والمقبوضات).
ثانياً : إصدار العملة الوطنية، حيث يعتبر البنك المركزي السلطة النقدية الوحيدة المخولة قانوناً بإصدار العملة الوطنية.
ثالثاً : قبول ودائع البنوك التجارية (إحتياطات البنوك التجارية) وإقراض هذه البنوك عند الحاجة، بالإضافة إلى القيام بعمليات المقاصة بين هذه البنوك.
رابعاً : التحكم في كمية النقود المعروضة (السيولة النقدية) في الإقتصاد الوطني، والمحافظة على إستقرار سعر صرف العملة الوطنية.

مفهوم السياسة النقدية :

يقصد بالسياسة النقدية الوسيلة التي يتمكن بها ا البنك المركزي من إدارة عرض النقود، من خلال توجيه النشاط المصرفي بما يحقق الأهداف الكلية للإقتصاد

أهداف السياسة النقدية :

الهدف النهائي هو الارتقاء المستدام بمستوى رفاهية ا٠تمع، ولتحقيق هذا الهدف هناك مجموعة من الأهداف الوسيطة للسياسة
النقدية تتمثل في الأهداف الأربعة التالية:

1. الاستخدام الكامل أي خفض معدل البطالة
2. استقرار مستوى الأسعار أي خفض معدل التضخم
3. تحقيق معدل نمو حقيقي يفوق معدل نمو السكان.
4. معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

وبالرغم من أهمية هذه الأهداف الأربعة للسياسة النقدية فإنها ليست الأهداف الوحيدة التي ينبغي على الحكومة تحقيقها، حيث توجد بعض الأهداف الأخرى التي لا تقل أهمية عنها مثل :
العدالة في توزيع الدخل، والتخصيص الأمثل للموارد الإقتصادية.

النقطة الثالثة .. تحقيق معدل نمو حقيقي يفوق معدل نمو السكان
يجب ان يكون معدل النمو الاتقصادي دائما أعلى من معدل عدد السكان للحصول على اقتصاد جيد يضمن رفاهية المجتمع.
اذا كان معدل النمو الاقتصادي اقل من معدل نمو السكان .. فالاقتصاد لن يستطيع ان يصل بالمجتمع للرفاهية.
مثلا الصين لدى المجتمع مستوى رفاهية مع العلم ان لديه عدد سكان كبير جدا .. وسبب مستوى الرفاهية هو ان معدل نمو اقتصاد الصين اعلى من معدل السكان.
على عكس الهند .. التي لم ترقى لمستوى رفاهية للمجتمع بسبب ان معدل النمو السكاني اعلى من معدل النمو الاقتصادي.

التخصيص الامثل في توزيع الدخل ، والتخصيص الامثل للموارد الاقتصادية/
العدالة في توزيع الدخل هو ان لا يكون هناك فجوة بين طبقات المجتمع ، بمعنى ان لايكون المجمتع مكون من طبقات غنية وفقيرة فقط .. يجب ان يكون الجزء الاكبر من المجتمع من الطبقات الوسطى لانهم يقومون بدور كبير في تحريك الاقتصاد من خلال االاستهلاك والادخار. والادخار يتحول الى استثمار يحرك الاقتصاد... بينما الطبقة الفقيرة ستصرف كل دخلها كاستهلاك دون وجود ادخار ..

البنك المركزي وإدارة عرض النقود:

يحتم القانون على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة من إجمالي الودائع كنقدية سائلة في حسابا٠ا لدى البنك المركزي، الذي يحدد نسبة الاحتياطي القانوني إلى الودائع، وتتراوح نسبة الاحتياطي القانوني عادة بين 5 – 20 % من حجم الودائع الكلية في البنك.

وتعتبر هذه الإحتياطيات مصدراً مهما للسيولة بالنسبة للبنوك التجارية، في مواجهة الطلب الزائد للعملاء للسحب من ودائعهم لدى البنك .

أما طلبات السحب الاعتيادية فتقابل من الإيداعات اليومية التي غالباَ ما تفوق السحب من الودائع.

والاحتياطي القانوني هو عبارة عن الحد الأدنى من النقد السائل الذي يجب على البنوك التجارية الالتزام به، وتحت ظروف معينة قد يرى البنك أن هناك ضرورة للاحتفاظ بنسب أعلى من هذا الحد، إما لمواجهة السحب من الودائع في الأعياد والعطلات، أو في فروع البنك بالمناطق المعروفة بمعدلات السحب العالية.

ويوصف هذا الاحتياطي الزائد بأنه احتياطي اختياري، أو بسبب عدم قدرة البنك على تحقيق الإقراض الكامل، فيكون لدى البنك إحتياطيات فائضة .أما بالنسبة للودائع في البنوك التجارية، والتي تعرف بالودائع تحت الطلب أو ودائع الحسابات الجارية فهي عبارة عن مديونية البنك تجاه الجمهور.

منحنى فيليبس :

يعكس منحنى فيليبس العلاقة العكسية بين معدل البطالة (U) ومعدل التضخم (P)

حيث أثبت فيليبس في بريطانيا في القرن التاسع عشر وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجور النقدية، كمؤشر لمعدل التضخم باعتبار أن الأجور تشكل نسبة كبيرة من تكاليف الإنتاج، فتنعكس تغيراتها على معدل التضخم، وهذا ما يتضح في الشكل التالي.:

اسعار السلع تعتمد بشكل كبير على اجور العمال .. فالسلعة اذا كانت عالية يعني ان اجور العمال عالية .. لان اجور العمال تعتبر من تكاليف الانتاج .. اذا التضخم يعتمد على سعر السلع (سعر عالي تضخم عالي ، سعر قليل لايوجد تضخم)

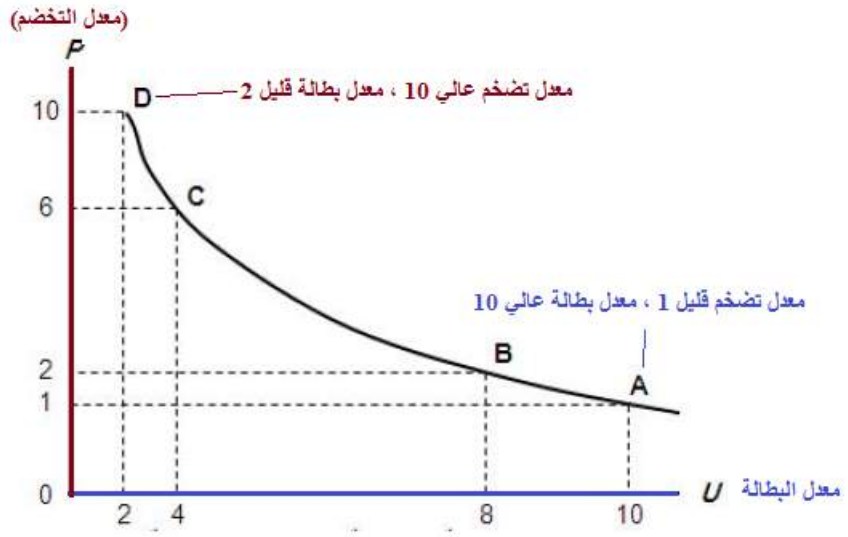

-هذا الشكل يوضح منحنى فيليبس العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم .
ويلاحظ أن معدل التضخم يكون قليل التأثر بخفض معدلات البطالة المرتفعة، نتيجة لوجود طاقات إنتاجية فائضة، لكنه يكون شديد التأثر بخفض معدلات البطالة المنخفضة أصلاً لقلة الطاقات الإنتاجية الفائضة.

حسب فيليبس العلاقة بين البطالة والتضخم علاقة عكسية (سالبة)

المحاضرة التاسعة

السياسة النقدية

أدوات السياسة النقدية :

السياسة النقدية هي الوسيلة غير المباشرة التي يتمكن البنك المركزي من التأثير في أداء ومسار الاقتصاد القومي بحيث يتم تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية وفي مقدمتها استقرار المستوى العام للأسعار وخفض البطالة.

وتسمى الطرق التي تمكن البنك المركزي من تنظيم عرض النقد بشكل ينسجم مع أهداف السياسة الاقتصادية بأدوات السياسة النقدية .ولقد أصبح من المتعارف عليه تقسيم هذه الأدوات إلى مجموعتين هما:

أولا -الأدوات الكمية للسياسة النقدية:

يستطيع البنك المركزي التأثير في قدرة البنوك التجارية على تقديم التسهيلات الائتمانية، وذلك بواسطة ما يعرف بالوسائل الكمية للائتمان، والتي تستهدف بالدرجة الأولى التأثير في حجم أو كمية إحتياطيات البنوك وتكلفة الاحتفاظ بها.

ومن أهم هذه الأدوات الكمية للسيطرة على الائتمان هي:

١ .تغيير نسبة الاحتياطي القانوني.
٢ .تغيير معدل الخصم.
٣ .عمليات السوق المفتوحة.

ثانيا -الأدوات النوعية للسياسة النقدية :

تتوفر للبنك المركزي وسائل أخرى للسياسة النقدية تتمثل في الأدوات الانتقائية للائتمان يستطيع بواسطتها التحكم في عرض النقود من خلال الأدوات الانتقائية للنشاط الائتماني للبنوك التجارية.

وتهدف هذه الأدوات إلى تشجيع الاستثمار في قطاعات معينة دون أخرى من خلال تحديد سقوف الائتمان في مجالات معينة أو تخفيض أسعار الفائدة على قروض الاستثمار في فعاليات اقتصادية دون أخرى.

الرقابة على البنوك:

إن نجاح النظام المصرفي في أي مجتمع أمر مرهون بثقة الجمهور في سلامة الوضع المالي للبنوك، فاهتزاز هذه الثقة كفيل بإفلاس أي بنك مهما كان حجمه ووزنه المالي، ومهما كانت سمعته ونجاحاته في الماضي.

لذلك، يقوم البنك المركزي بمسئولية الرقابة على أنشطة المؤسسات المالية، وخاصة البنوك التجارية▪ دف تحصين النظام المصرفي ضد هذه الهزات، وتتم الرقابة من خلال الوسائل التالية:

- التحكم في نشاط البنوك التجارية في مجال الائتمان وخلق النقود المصرفية.
- ضمان سلامة المركز المالي للبنوك من خلال مراقبة أدائها المالي والإداري
- توفير شروط المنافسة في القطاع المصرفي، وعدم السماح بأي ممارسات احتكارية.
- وضع اللوائح التي تضمن التوافق بين أنشطة البنوك التجارية وأهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

فاعلية السياسة النقدية :

تعتبر السياسة النقدية أكثر مرونة من السياسة المالية التي تستخدم الإنفاق الحكومي والضرائب، فمن صلاحيات البنك المركزي أن يقوم بإدخال التعديلات المناسبة على أي من أدوات السياسة النقدية دون الحاجة إلى إصدار تشريعات أو قوانين جديدة أو تعديل التشريعات القائمة، كما هو الحال بالنسبة للسياسة المالية.

ويعتقد أنصار المدرسة النقدية بزعامة ملتون فريدمان أن السياسة النقدية أكثر فاعلية في معالجة مشكلات الركود الاقتصادي من السياسة المالية، وخاصة في الدول المتقدمة، وذلك بسبب الاستقلالية الكبيرة التي تتمتع بها البنوك المركزية في تلك الدول في اتخاذ قراراتها بعيداً عن الضغوط السياسية،
بعكس الحال بالنسبة للبنوك المركزية في الأقطار النامية، والتي غالباً ما يكون البنك المركزي فيها غير مستقل بلاً بل أحد الإدارات التابعة للحكومة.

ويوضح الشكل التالي أن النمو الاقتصادي مرهون بقلة التدخل الحكومي في السياسة النقدية وبزيادة استقلالية البنك المركزي.

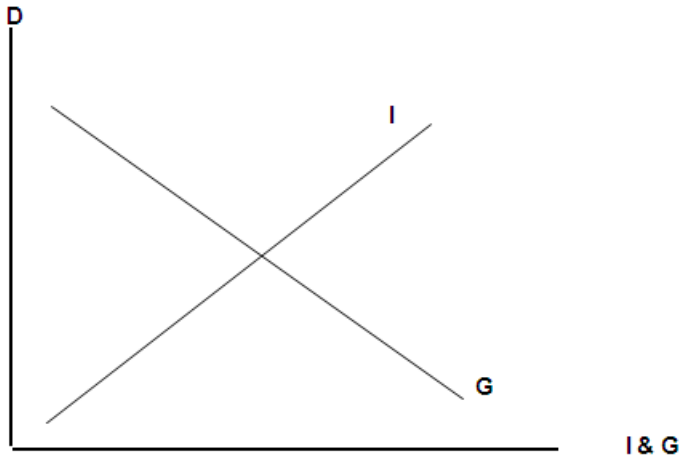

يتضح أنه كلما ازداد التدخل الحكومي (G) في السياسة النقدية قلت استقلالية البنك المركزي (I)
ومن الملاحظ أن هناك علاقة مباشرة بين مستوى التطور الإقتصادي (D) وبين استقلالية السياسة النقدية، خاصة في الدول المتقدمة.

توضيح الشكل السابق (تذكير: البنك المركزي يمثل سياسة نقدية ـ التدخل الحكومي يمثل سياسة مالية)

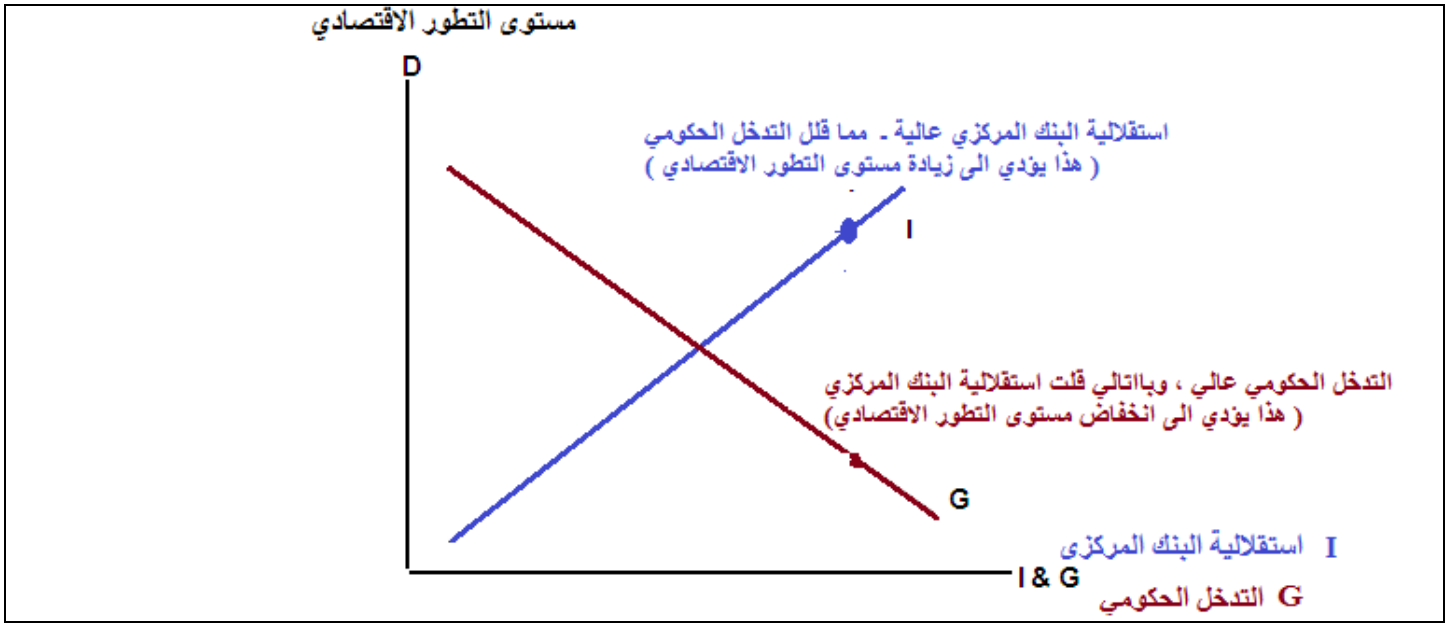

المحاضرة العاشرة

السياسة المالية

تعريف السياسة المالية:

هي الأسلوب الذي تنتهجه الحكومة في محاولتها التأثير على أداء الاقتصاد بطريقة غير مباشرة من خلال استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب كأدوات لإحداث هذا التأثير لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الحكومية و المتمثلة في ما يلي:

١. التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية
٢. الاستقرار الاقتصادي أي خفض التضخم والبطالة
٣. النمو الاقتصادي
٤. تحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة

أدوات السياسة المالية :

يتأثر الأداء الاقتصادي بالتغيرات التي تطرأ على كل من الإنفاق الحكومي والضرائب، وتنقسم تغيرات الإنفاق والضرائب إلى نوعين هما:

١. تغيرات غير مخططة
٢. تغيرات مخططة

التغيرات غير المخططة:-

أي تلك التغيرات التي تحدث بطريقة تلقائية ويطلق عليها اسم آلية الاستقرار الذاتية حيث تعمل هذه الآلية إستجابة لما يطرأ على مستوى الدخل من تغييرات عبر الدورات الإقتصادية ، وبالتالي فهي تسهم في إستعادة الإستقرار الإقتصادي.

التغيرات المخططة :-

ويقصد بها تغيرات السياسية المالية المخططة التي تهدف إلى:

- التأثير على الطلب الكلي.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وتنقسم السياسة المالية المخططة إلى نوعين هما:

I. سياسة مالية مخططة **كمية** تعتمد على التغيرات الكمية في الضرائب
II. سياسة مالية مخططة **نوعية** تعتمد على التغيرات في هياكل الضرائب أو تركيبتها، ومصادر تمويل الدين العام.

أدوات السياسة المالية الكمية المخططة:

تنقسم أدوات السياسة المالية الكمية المخططة إلى ما يلي:

١. الضرائب
٢. الإنفاق الحكومي
٣. الضرائب والإنفاق الحكومي معا (الموازنة العامة)

تذكير ..الفرق بين السياسة المالية والنقدية/

السياسة النقدية لها علاقة مباشرة بالنقد (الكاش) والسياسة النقدية يتحكم بها البنك المركزي عن طريق التحكم بعرض النقود (تعرض النقود على شكل قروض للمستثمرين) وتحديد سعر الفائدة (نسبة الفائدة من القرض)

السياسة المالية لها علاقة مباشرة بدور الحكومة والسياسات الحكومية من خلال الانفاق الحكومي وفرض الضرائب.

التغييرات الغير مخططة / هي احداث خارجة عن الارادة ادت الى تغييرات تلقائية في الاقتصاد لاستعادة استقرار الاقتصاد، مثل الدورات الاقتصادية (مراحل الركود والكساد والانتعاش والرفاهية) هذه المراحل الاقتصادية تحدث تلقائيا

التغييرات المخططة/ هي خطط منسقة ومدروسة مسبقا تهدف لتغيير السياسة المالية لتحسين الاقتصاد (خطط على مدى سنة او اكثر)

الضرائب T :

تعتمد الحكومات في تمويل إنفاقاتها على إيرادات الضرائب بأنواعها، كما تعتمد بعض الحكومات على عائدات بيع المواد الأولية التي تمتلكها الدولة.

إن زيادة الضريبة تؤدي إلى خفض الدخل المتاح للإنفاق، فتؤثر سلباً على الطلب الكلي ومستوى دخل التوازن.

ويقاس الأثر النهائي لتغير معين في الضريبة على دخل توازن الاقتصاد باستخدام **مضاعف الضريبة الثابتة**، الذي تمثل المعادلة التالية: تمثل هذه المعادلة مضاعفة الضريبة الثابتة ..

$$\frac{\Delta Y}{\Delta T} = -b\left(\frac{1}{1-b}\right)$$

ويوضح الشكل التالي كيفية تأثير خفض الضريبة على دخل توازن الاقتصاد.

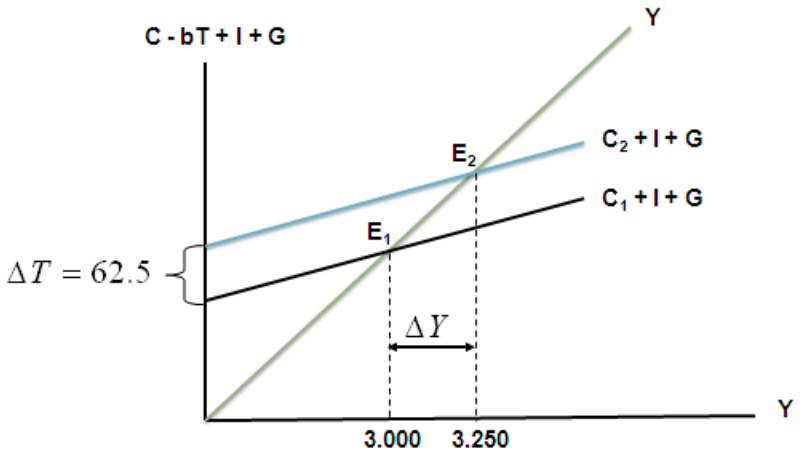

من خلال الشكل السابق نلاحظ أنه:

إذا قمنا بتخفيض الضريبة الثابتة بمقدار٦٢,٥ مليون دينار فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي وذلك نتيجة لزيادة الدخل المتاح، ومنه فقد انتقل توازن الإقتصاد من E1 حيث الكساد وارتفاع البطالة الى E2 حيث الاستخدام الكامل وبالتالي زاد الدخل القومي بمقدار ٢٥٠ مليون دينار وهي تعادل أربعة أضعاف الإنخفاض في الضريبة الثابتة .

توضيح للشكل السابق

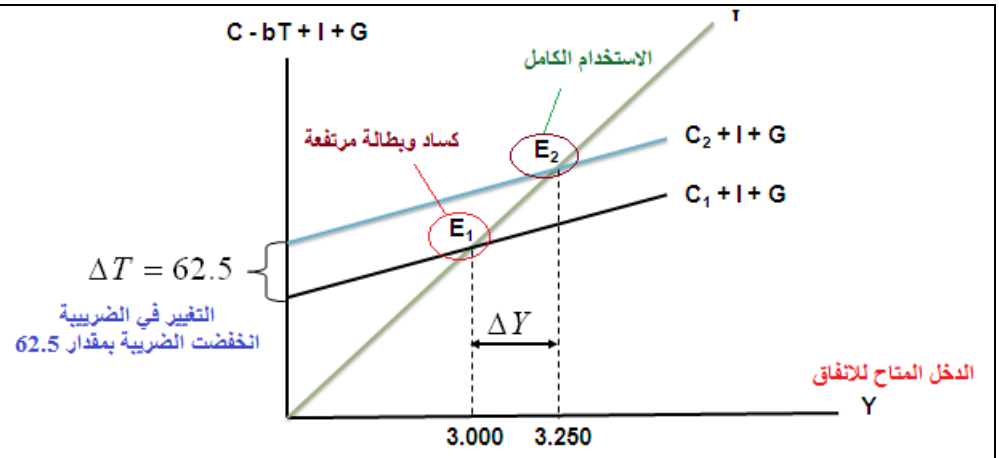

يمثل الشكل كيفية تاثير خفض الضريبة على دخل توازن الاقتصاد

اذا انخفضت الضريبة الثابتة بمقدار ٦٢,٥ مليون ، زاد الدخل المتاح للانفاق بمقدار ٢٥٠

لان **العلاقة عكسية (سالبة)** بين الضريبة والدخل المتاح للانفاق .. كلما قلت الضريبة زاد الدخل المتاح للانفاق .

الإنفاق الحكومي G :

يقصد بالإنفاق الحكومي، ما تنفقه الوزارات والأجهزة الحكومية على مشتريا١٠ من السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية، بما في ذلك من إنفاق على أجور ومرتبات العاملين في القطاع الحكومي، والإنفاق على مدخلات الإنتاج بالإضافة إلى الإنفاق الاستثماري على مشروعات البنية التحتية.

وحتى يمكن قياس أثر زيادة معينة في الإنفاق الحكومي على دخل توازن الاقتصاد لا بد من التعرف على مضاعف الإنفاق الحكومي، والذي يعرف بأنه مقدار التغير في الدخل لكل دينار من التغير في الإنفاق الحكومي.

ويتمثل مضاعف الإنفاق الحكومي في المعادلة التالية:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1 - b}$$

ويتضح من الشكل التالي أن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار ٥٠ مليون دينار تؤدي إلى زيادة الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٢٥٠ مليون دينار، و ذلك نتيجة لتأثير مضاعف الإنفاق الحكومي والذي تزيد قيمته على الواحد الصحيح.

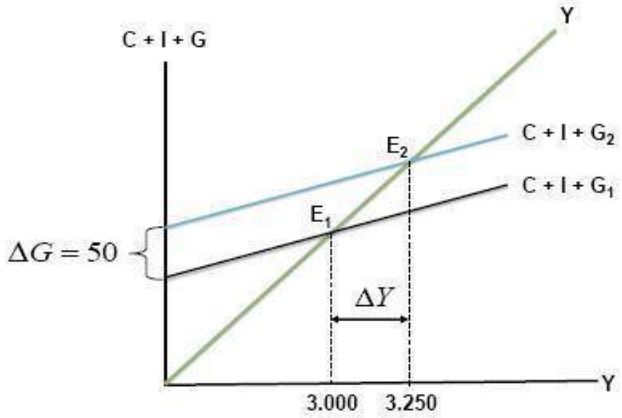

من خلال الشكل السابق نلاحظ أنه:

بزيادة الإنفاق الحكومي بمقدار ٥٠ مليون دينار فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بطريقة مباشرة، وعليه فقد انتقل توازن الإقتصاد من E1 حيث الكساد وارتفاع البطالة الى E2 حيث الاستخدام الكامل وبالتالي زاد الدخل القومي بمقدار ٢٥٠ مليون دينار وهذه الزيادة تمثل خمسة أضعاف الزيادة في الإنفاق الحكومي.

توضيح للشكل السابق

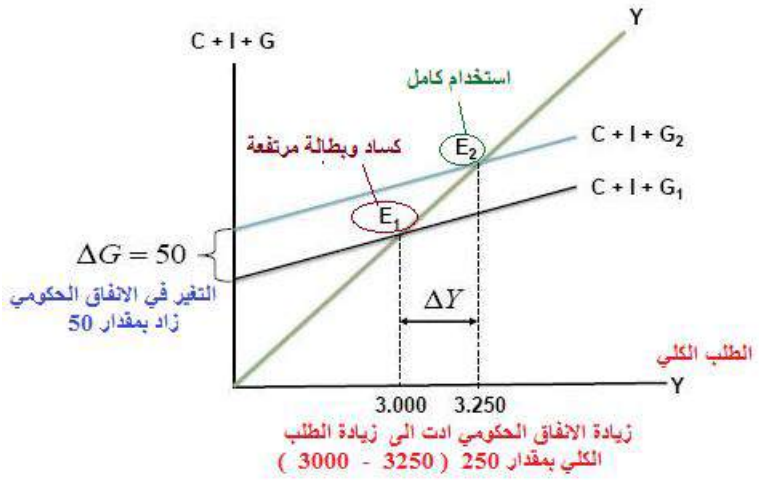

يمثل الشكل كيفية تاثير رفع الانفاق الحكومي على الطلب الكلي

بزيادة الانفاق الحكومي بمقدار ٥٠ مليون ، زاد الطلب الكلي بمقدار ٢٥٠

لان **العلاقة طردية (موجبة)** بين الانفاق الحكومي والطلب الكلي.. كلما زاد الانفاق الحكومي زاد الطلب الكلي

المحاضرة الحادية عشر

السياسة المالية (تابع)

الضرائب والإنفاق معاً– الموازنة العامة - :

الموازنة العامة للدولة، هي ما يعرف بالميزانية عند غير المتخصصين، وهي في الحقيقة تعني مشروع الميزانية أو الميزانية المقترحة وبينما تكون الميزانية متوازنة دائماً، نجد أن الموازنة قد لا تكون متوازنة في بعض الحالات بل يمكن أن تسجل عجزا أو فائضا.

ويوضح الشكل التالي أنه قد يكون هناك عجز Deficit بالموازنة وذلك في حالة زيادة النفقات المقترحة G على ايرادات الضرائب T بينما قد يكون هناك فائض Surplus في حالة زيادة الإيرادات الضريبية T على النفقات الحكومية G ، بينما يكون هناك توازن في حالة تعادل النفقات G مع الايرادات T

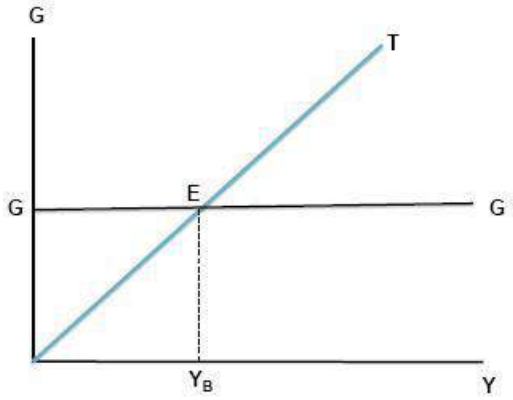

من خلال الشكل السابق نلاحظ أنه:

في حال الضريبة النسبية، فإن المنحنى T يوضح إيرادات الضريبة، وهي تزيد بزيادة مستوى الدخل Y ويمثل الخط الافقي الإنفاق الحكومي G وهو مستقل عن الدخل .وعند YB يتعادل الإنفاق مع إيراد الضريبة وتكون الموازنة متوازنة G=T لكن وعند أي مستوى للدخل أقل من YB يكون هناك عجز في الموازنة **G>T** بينما عند أي مستوى للدخل أعلى من YB يكون هناك فائض في الموازنة **G.<T**

توضيح الشكل السابق

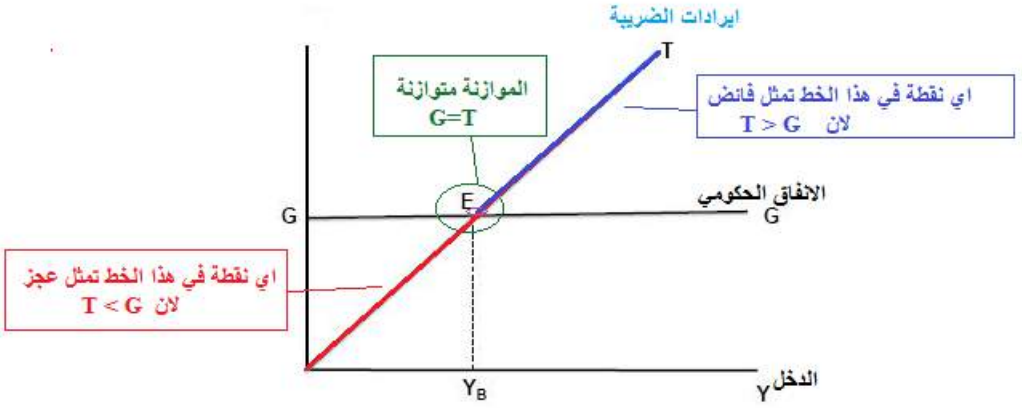

عند Yb يتعادل الانفاق G مع ايراد الضريبة T وتكون الموازنة متوازنة

- الموازنة العامة للدولة ، هي ميزانية الدولة (وهي تعتمد على الضرائيب – في الدول المتقدمة -)
- الانفاق الحكومي هي ماتنفقه الحكومه في الخدمات (مستشفيات – وسائل نقل – خدمات عامة...)
- **G=T** ايراد الضرائب يساوي الانفاق الحكومي .. الموازنة متوازنة..الانفاق كله ممول من ايراد الضريبة
- **G<T** ايراد الضرائب اعلى من الانفاق ... هناك فائض في الموازنة (الميزانية)
- **G>T** ايراد الضرائب اقل من الانفاق ... هناك عجز في الموازنة (الميزانية)

الموازنة المتوازنة :

تعرف الموازنة المتوازنة بأنها الموازنة التي يتعادل فيها الإنفاق الحكومي المقترح مع الإيرادات المتوقعة من الضرائب، أي أن يكون الإنفاق الحكومي ممولاً بالكامل من إيرادات الضرائب دون زيادة أو نقصان.

مضاعف الموازنة المتوازنة :

مضاعف الموازنة المتوازنة هو مضاعف الإنفاق الحكومي مضافاً إليه مضاعف الضريبة الثابتة المساوية للإنفاق الحكومي، أي أن:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G+\Delta T}=\{\frac{1}{1-b}\}+\{-b\frac{1}{(1-b)}\}\Rightarrow\frac{1-b}{1-b}=1$$

السياسات المالية النوعية :

بالإضافة إلى السياسات المالية المخططة المنصبة على التغير في حجم الإنفاق أو زيادة وخفض إيرادات الضريبة، هناك سياسات بديلة تبقي على هذه المتغيرات دون تغيير في أحجامها، وإنما تركز على هيكلها، فتغير توزيع عبء الضريبة، أو تغير هيكل الإنفاق، أو تغير هيكل أو مصادر تمويل الدين العام.

أنواع السياسات المالية النوعية :

تتمثل أنواع السياسات المالية النوعية في ما يلي:

1. إعادة توزيع عبء الضرائب
2. إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي
3. إعادة هيكلة الدين العام

إعادة توزيع عبء الضرائب:

إن عملية إعادة توزيع عبء الضرائب Redistribution of Taxes و ذلك من خلال زيادة الضريبة على الدخول المرتفعة، تؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية ومن ثم زيادة الإنفاق الحكومي، وبالتالي إنعاش الإقتصاد في نهاية الأمر.

إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي:

تعتبر إمكانية تغيير هيكل الإنفاق الحكومي على جانب كبير من الأهمية في تحريك النشاط الاقتصادي، فبعض النفقات الحكومية، خاصة في مجالات معينة يمكن أن تؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي أكثر من النفقات في مجالات أخرى.

إعادة هيكلة الدين العام :

تنصب سياسة إعادة هيكلة الدين العام على تغير مصدر تمويل عجز الموازنة بما يتفق وأهداف السياسة الاقتصادية و المتمثلة في:

1. التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية
2. الاستقرار الاقتصادي أي خفض التضخم والبطالة
3. النمو الاقتصادي
4. تحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة

الآلية التلقائية للاستقرار الاقتصادي :

افترضنا في نقاشنا للسياسة المالية المخططة أن الضريبة مستقلة عن مستوى الدخل، ولكن، في الواقع أن ضريبة الدخل تعتمد على مستوى الدخل، فهي نسبة مئوية من الدخل، لذلك، يتضمن الاقتصاد آلية تلقائية للاستقرار.

تقويم سياسة الموازنة المتوازنة :

كان تحقيق توازن الموازنة أهم أهداف السياسة المالية، في النظريات الاقتصادية التقليدية، فهل يعني هذا أنه يجب على الحكومة أن تسعى دائماً لتحقيق توازن الموازنة ؟ والإجابة هي أنه:

يجب ألا يكون هدف الحكومة دائماً هو تحقيق التوازن في الموازنة العامة بأي ثمن، بل يجب أن يكون الهدف هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

مضاعف الإنفاق الحكومي في اقتصاد مغلق وضريبة نسبية (t) على الدخل:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G}=\frac{1}{1-b+bt_0}$$

فإنه يمكن تمثيل الاقتصاد بالمعادلات الرياضية التالية: المعادلات التالية توضح كيف تم استنتاج المعادلة الرئيسية :

شرط التوازن $\longleftarrow$ $Y=C+I+G$

$$C=C_a+b(Y+tY)$$

$$I=I_0, G=G_0, T=t_0Y$$

$$Then, Y=C_a+bY-bt_0Y+I_0+G_0$$

$$Y=\frac{1}{1-b+bt_0}(C_a+I_a+G_0)$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G}=\frac{1}{1-b+bt_0}$$

مضاعف الإنفاق الحكومي في إقتصاد مغلق وضريبة ثابتة وإستثمار غير مستقل:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G}=\frac{1}{1-b-i_1}$$

نفترض في هذه الحالة، اقتصاد من ثلاث قطاعات وضريبة ثابتة على الدخل مع وجود استثمار معتمد على الدخل، حيث المعادلات التالية تمثل هذا الاقتصاد. : المعادلات التالية توضح كيف تم استنتاج المعادلة الرئيسية

شرط التوازن $Y=C+I+G$

دالة الاستثمار $C=C_a+b(Y-T_0)$

$$I=i_0+i_1Y$$

$$G=G_0, T=T_0$$

$$Then, Y=C_a+bY-bT_0+i_0+i_1Y+G_0$$

$$Y=\frac{1}{1-b-i_1}(C_a-bT_0+i_0+G_0)$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G}=\frac{1}{1-b-i_1}$$

مضاعف الإنفاق الحكومي في اقتصاد مفتوح وضريبة ثابتة واستثمار مستقل:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G}=\frac{1}{1-b+m_1}$$

في هذه الحالة نفترض لاقتصاد واقعي من أربعة قطاعات كما نفترض أن الضريبة والاستثمار مستقلان عن الدخل وعليه يمكن تمثيل الاقتصاد بالمعادلات التالية: المعادلات التالية توضح كيف تم استنتاج المعادلة الرئيسية :

شرط التوازن $Y=C+I+G+X-M$

$$C=C_a+b(Y-T_0)$$

$$M=m_a+m_1(Y-T_0)$$

$$G=G_0, T=T_0, X=X_0$$

$$Y=C_a+bY-bT_0+I_0+G_0+X_0-m_a-m_1Y-m_1T_0$$

$$Y=\frac{1}{1-b+m_1}(C_a-bT_0+I_0+G_0+X_0-m_0-m_1T_0)$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G}=\frac{1}{1-b+m_1}$$

المحاضرة الثانية عشر

الإقتصاد الدولي

مقدمة:

تعتبر دراسة الاقتصاد الدولي والتجارة International Trade من الفروع المهمة لعلم الاقتصاد الحديث، حيث تعتمد دراسة الاقتصاد الدولي، كما هي الحالة بالنسبة لفروع الاقتصاد الأخرى، كالمالية العامة والتنمية الإقتصادية، على النظرية الاقتصادية العامة بفرعيها : الإقتصاد الجزئي Microeconomics والاقتصاد الكلي Macroeconomics.

فمثلاً، يدرس الاقتصاد الدولي، على مستوى الاقتصاد الجزئي، أثر أنظمة الجمارك في مختلف الأقطار على تخصيص الموارد الاقتصادية وتوزيع الدخل، أما على مستوى الاقتصاد الكلي، فتهتم دراسة الاقتصاد الدولي بالطرق التي تؤثر بواسطتها الواردات والصادرات والتدفقات المالية الاستثمارية على الدخل والاستخدام والنمو الاقتصادي.

التجارة الدولية

انماط واتجاهات التاجرة الدولية :

عندما يقوم بلد معين بشراء السلع والخدمات من بلدان أخرى تسمى هذه بالواردات Imports
أما السلع والخدمات التي يتم بيعها إلى الأقطار الأخرى فتسمى بالصادرات Exports
والجدير بالملاحظة، أن جميع البلدان، سواء كانت متقدمة أو نامية، تقوم باستيراد وتصدير سلع وخدمات مختلفة.

تجارة السلع :

تضم تجارة السلع التبادل التجاري في كل من السلع المصنعة والمواد الخام والسلع الوسيطة.

تجارة الخدمات :

لا تقتصر عملية تصدير الخدمات على الأقطار المتقدمة فقط، وإن كانت تمثل الجزء الأكبر من صادرات الخدمات في العالم وذلك بحكم حاجة الأقطار النامية لمختلف أنواع الخدمات من الأقطار المتقدمة، مثل خدمات الشحن والتأمين والعلاج الطبي والخدمات التعليمية والإستشارية والسياحية وغيرها،
إلا أن الأقطار المتقدمة تستورد هي أيضاً بعض الخدمات، وخاصة السياحة والعمالة، من الأقطار النامية .حيث تشكل إيرادات السياحة وتحويلات العاملين بالخارج مبالغ كبيرة بالنسبة لبعض الأقطار المصدرة للخدمات السياحية والعمالة مثل مصر، والمغرب، ولبنان.

مبررات قيام التجارة الدولية:

يمكن الوقوف على أسباب قيام التجارة بين بعض الأقطار بمجرد تصورنا لما يحدث في حالة قيام كل قطر بالاكتفاء الذاتي وعدم المتاجرة مع الأقطار الأخرى ...
في الواقع، أنه من الصعب لأي قطر، مهما كان غنياً بموارده الاقتصادية، أن يستغني عن المنتجات التي يمكن الحصول عليها من الأقطار الأخرى .فقد يستحيل أن ينتج كل قطر جميع ما يحتاجه من السلع والخدمات، حيث يؤدي ذلك في النهاية إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة في ذلك القطر.

قانون الميزة المطلقة:

إن أبسط و أوضح سبب لقيام التجارة الدولية هو ما يعرف بقانون الميزة المطلقة Law of Absolute Advantage الذي جاء به آدم سميث، والذي يستند إلى مبدأ تقسيم العمل والتخصص بين الأقطار .حيث تحدث التجارة بين الأقطار إستناداً إلى هذا المبدأ، عندما يكون بإمكان كل قطر بسبب إختلاف ظروف الإنتاج أن يصدر إلى القطر الآخر سلعة معينة بأقل تكلفة مما لو تم إنتاجها في ذلك القطر.

مثلا السعودية والصين ، السعودية تنتج البترول بتكاليف قليلة ، ولايمكن لها انتاج الاجهزة الكهربائية الا بتكاليف عالية جدا.
بينما الصين تنتج الاجهزة الكهربائية بتكلفة قليلة ، ولايمكن لها انتاج البترول الا بتكاليف عالية جدا ..
السعودية لديها ميزة مطلقة في انتاج البترول ، والصين لديها ميزة مطلقة في انتاج الاجهزة الكهرائية.بسبب اختلاف ظروف الانتاج (وهي ان السعودية لديها موارد نفطية ، والصين لديها ايدي عاملة وتقنية تمكنها من انتاج الاجهزة الكهربائية)
لذلك تقوم تجارية دولية وتبادل تجاري بين البلدين كالتالي/ (بحيث يتخصص كل بلد في انتاج سلعة ما)
السعودية تصدر البترول للصين وتستورد الاجهزة الكهربائية منها.
بينما الصين تصدر الاجهزة الكهربائية للسعودية وتستورد البترول منها..

مبدأ الميزة النسبية:

لا تقتصر أسباب قيام التجارة الدولية على أساس الميزة المطلقة .فيمكن أن تكون التجارة مربحة لجميع الأقطار حتى في حالة وجود قطر معين يستطيع أن ينتج أكثر من سلعة واحدة بتكاليف أقل من تكلفة إنتاجها في قطر آخر .ويعزى هذا التبرير لقيام التجارة لما يعرف بمبدأ الميزة النسبية Comparative Advantage

- ليس شرطا ان يكون التبادل التجاري بناءا على الميزة المطلقة ..السبب الرئيسي من التجارة الدولية هو الميزة النسبية ..(مبدا الميزة النسبية لا تتعارض مع مبدأ الميزة المطلقة) .
- حتى لو كان هناك دولة بامكانها انتاج اكثر من سلعة بتكلفة اقل من الدولة الاخرى يمكن ان يحدث مربحة للقطرين
- اذا افترضنا ان السعودية تنتج 20 مليون برميل نفط في اليوم ، و تنتج 300 جهاز كهربائي في اليوم ،
بينما الصين تنتج 5 مليون برميل نفط في اليوم ، وكذلك تنتج 300 جهاز كهربائي يوميا.
هنا السعودية لديها ميزة نسبية في انتاج البترول ، والصين لها ميزة نسبية في انتاج الاجهزة الكهربائية.
- بناءا على الميزة النسبية يمكن ان توجد مكاسب تجارة بحيث تتخصص كل دولة لديها ميزة نسبية في انتاج السلعة وذلك بـ تحويل انتاج الصين كليا الى الاجهزة الكهربائية لتستهلك مايكفيها ويتم تصدير الفائض
وتحويل انتاج السعودية كليا الى البترول فتستهلك مايكفيها ويتم تصدير الفائض
- والنتيجة زيادة المتاح من السلعتين لكلا الدولتين مما ينعكس ايجابا على رفاهية المجتمع.

ويمكن تفسير مبدأ الميزة النسبية بالمثال التالي.:
فإذا افترضنا أن العراق وسوريا يمتلكان ذات القدر من الموارد التي يستغلانها مناصفة في كلتا الدولتين لإنتاج كل من المنسوجات والقمح بالكميات الموضحة في الجدول التالي حيث يتضح من الجدول أن للعراق ميزة نسبية في إنتاج القمح، كما أن لسوريا ميزة نسبية في إنتاج المنسوجات، أي أن العراق هو الأكثر كفاءة في إنتاج القمح، بينما سوريا هي الأكثر كفاءة في إنتاج المنسوجات.

جدول يبين إنتاج عمل يوم واحد في كل من العراق وسوريا

الدولة	المنسوجات ألف متر / يوم	القمح ألف طن / يوم	تكلفة الفرص البديلة	
	إنتاج	إنتاج	المنسوجات	القمح
سوريا	30	10	3/1	1/3
العراق	30	30	1/1	1/1

فإذا افترضنا عدم وجود تجارة بين البلدين، وكان كل منهما يحقق الإكتفاء الذاتي بإنتاج ما يحتاجه من المنسوجات والقمح، عند النقطة **S** على منحنى إمكانيات الإنتاج **AB** بالنسبة لسوريا، وعند النقطة I على منحنى إمكانيات الإنتاج **CD** بالنسبة للعراق... يتضح من الشكل أن سوريا قد إختارت أن تنتج ثمانية آلاف طن من القمح وستة آلاف من المنسوجات لغرض إستهلاكها المحلي، وذلك عند النقطة **S**

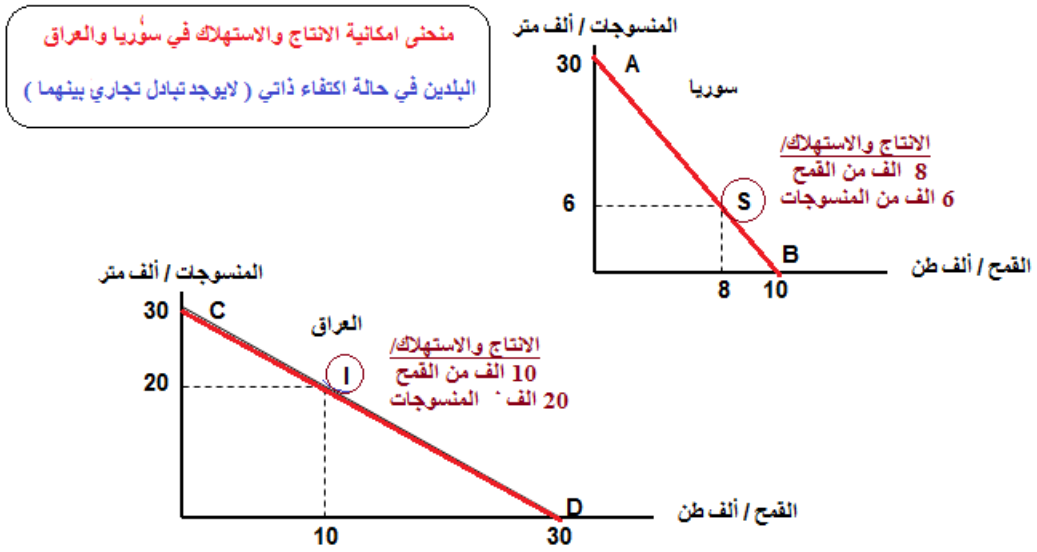

ويتضح من الشكل السابق الذي يبين منحنيات إمكانيات الإنتاج والإستهلاك في كل من سوريا والعراق في حالة الإكتفاء الذاتي أي في غياب التبادل التجاري بين البلدين أن سوريا تنتج وتستهلك ثمانية آلاف طن من القمح وستة آلاف متر من المنسوجات، بينما ينتج العراق ويستهلك عشرة آلاف طن من القمح وعشرين ألف متر من المنسوجات.

مكاسب التجارة:

تتمثل مكاسب التجارة The Gains from Trade في إمكانية تخصص كل دولة في فرع الإنتاج الذي لها فيه ميزة نسبية . فنجد أن بإمكان كل دولة أن تنتج ما يكفي إستهلاكها المحلي مع تصدير الفائض إلى الدولة الأخرى، والنتيجة هي زيادة المتاح للدولتين من كل المنسوجات والقمح بما يسهم في رفع مستوى رفاه شعبيهما، وذلك كما يتبين من الجدول التالي

جدول يبين إنتاج واستهلاك المنسوجات والقمح في حالة التخصص والتبادل التجاري بين العراق وسوريا

	القمح		المنسوجات	
	إنتاج	إستهلاك	إنتاج	إستهلاك
سوريا	30	6	00	8
العراق	00	20	30	10
المجموع	30	26	30	18
مكاسب التجارة	4 = 26 – 30		12 = 18 – 30	

هنا تمت الاستفادة من مبدأ الميزة النسبية بين البلدين ..

حيث تحول انتاج سوريا كليا الى القمح .. اسهلكت منه كفاياتها وتم تصدير الفائض

وتحول انتاج العراق كليا الى المنسوجات .. استهلكت منه كفايتها وتم تصدير الفائض

هذه المبادلة التجارية بين البلدين ادت الى مكاسب التجارة للبلدين

شروط التبادل التجاري:

شروط التبادل التجاري (The Terms of Trade) والتي يمكن تعريفها بأ ّ ا عدد الوحدات من سلعة معينة التي يجب تصديرها مقابل الحصول على وحدات من سلعة أخرى يتم استيرادها .وبعبارة أخرى، إن شروط التبادل التجاري تمثل الأسعار الحقيقية للسلع في التبادل التجاري للحصول على سلع أخرى عن طريق الاستيراد بدلاً من إنتاجها محلياً.

وسائل حماية التجارة:

بالرغم من المكاسب المؤكدة للتجارة الحرة، ومن أبرزها الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية في العالم، وتحقيق أقصى مستوى من الإنتاج العالمي والتنوع في الإنتاج للإستجابة لأذواق المستهلكين، فإن الكثير من الأقطار النامية وحتى بعض الأقطار المتقدمة ما زالت تمارس وسائل عديدة تعيق حرية التجارة الدولية وذلك· دف حماية صناعا·ا الوطنية .ومن أبرز وسائل الحماية المطبقة ما يلي:

1. التعريفة الجمركية :

يقصد بالتعريفة الجمركية Tariff الرسوم التي تفرضها الحكومات على الواردات.

2. نظام الحصص :

يقصد بنظام الحصص Quota System هو تقييد الكميات المسموح باستيرادها من أي سلعة خلال فترة معينة.

المحاضرة الثالثة عشر

الإقتصاد الدولي

نظريات الحماية

نظرية الصناعة الناشئة	
النظرية	الانتقادات
بما أن الصناعة الناشئة Infant-Industry تكون غير مكتملة التطور بعد فإنها غالباً ما تعجز عن مواجهة المنافسة العالمية. لذلك تلجأ الأقطار عادة إلى حماية صناعاتها الناشئة لحين اكتمال تطورها من حيث الكفاءة والجودة حتى تقوى على منافسة الصناعات الأجنبية، خاصة في السوق المحلية.	أولاً : أن الرسوم الجمركية وسائل الحماية الأخرى سرعان ما تتحول إلى مصالح مكتسبة للصناعيين من ذوي النفوذ السياسي في القطاع الخاص. ثانياً: إن بعض الصناعات التي تتمتع بمزايا الحماية تفقد الحافز على التطوير وتحقيق الكفاءة الإنتاجية مما يدفع أصحا١٠ إلى التشبث بالحماية لفترة طويلة جداً. ثالثاً : تؤدي زيادة الرسوم الجمركية أو إستخدام نظام الحصص إلى إرتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلكين.
نظرية حماية الاجور	
النظرية	الانتقادات
تقوم بعض الأقطار، وخاصة المتقدمة صناعياً، بحماية الأجور Wage-Protection فيها عن طريق عرقلة دخول المنتجات الأجنبية المنافسة من إنتاج الدول التي تمتاز بانخفاض تكاليف الإنتاج، وخاصة الأجور.	أولاً : أنها تفترض أن العمل هو المصدر الوحيد لعوامل الإنتاج .في حين أن هناك عوامل أخرى مهمة في عملية الإنتاج. ثانياً : يمكن للأقطار النامية التي تتميز بإنخفاض مستويات الأجور أن تكون في مركز تنافسي بالنسبة للأقطار المتقدمة التي تتميز بإرتفاع مستويات الأجور، إلا أن هذه الميزة التنافسية تقتصر فقط على الصناعات التي تعتمد على العمل بنسبة كبيرة.
نظرية حماية الاستخدام	
النظرية	الانتقادات
تركز هذه النظرية على أثر الحماية في تقليل الواردات وتشجيع الصناعات التصديرية التي تؤدي بدورها إلى زيادة مستوى الاستخدام وتقليل مستوى البطالة وتحسين مستويات الدخل	أولاً : أن أي منافع يمكن تحقيقها كزيادة الدخل والإستخدام عن طريق سياسة الحماية لا يمكن أن تستمر مدة طويلة. ثانياً : تؤدي الرسوم الجمركية، ونظام الحصص إلى تكوين الإحتكارات المحلية ودعم المنتجين غير الأكفاء. ثالثاً : يرتكز منطق التجارة الدولية على حقيقة مهمة هي أن القطر الذي يصدر إلى الأقطار الأخرى يجب عليه أن يستورد أيضاً.
نظرية الامن القومي	
النظرية	الانتقادات
تبرر نظرية الأمن القومي National Security ضرورة حماية الصناعات العسكرية لاعتبارات الأمن القومي	أولاً : أن من الصعب في أوقات الحروب إستبعاد بعض الصناعات دون غيرها بالنسبة لمساهمتها في المجهود الحربي. ثانياً : إذا كان لا بد من حماية بعض الصناعات الإستراتيجية، فقد يكون من الأفضل تقديم إعانات مالية لدعم هذه الصناعات لغرض تحقيق أهدافها بدلاً من تقييد التجارة الدولية.

نظرية الاقتصاد المتنوع:

تعتبر نظرية الاقتصاد المتنوع Diversified-Economy من أبرز مبررات حماية الصناعة المحلية، حيث أنها تمكن القطر من إقامة مختلف الصناعات التي تؤدي إلى زيادة الاستقرار الاقتصادي.

نظرية الإغراق :

يحدث الإغراق Dumping عندما تقوم شركة أجنبية ببيع إنتاجها في الأسواق الخارجية بأسعار أقل من تكاليف إنتاجها وذلك بهدف تثبيت موقعها التنافسي.

نظرية التجارة الخارجية :

تتم نظرية مضاعف التجارة الخارجية Foreign Trade Multiplier بدراسة تأثير التجارة الخارجية على الدخل والاستخدام لقطر معين .تعتبر الواردات أحد مكونات التدفقات الخارجية (التسربات) للدخل الإجمالي للدولة المستوردة.

اما الصادرات، فتعتبر أحد مكونات التدفقات الداخلة) الحقن(، فهي تمثل الأرصدة النقدية المستلمة من الخارج لقاء السلع والخدمات المنتجة محلياً والتي يتم تصديرها إلى الدول الأخرى.

المالية الدولية:

أصبحت العلاقات الاقتصادية في الوقت الحاضر بين الأقطار لا تعتمد فقط على الأنشطة التجارية بين الدول، بل أيضاً على التدفقات المالية فيما بينها .لذلك أصبح من الضروري دراسة المالية الدولية (International Finance التي تتعلق بالجانب النقدي للتجارة الدولية في السلع والخدمات إلى جانب حركة رؤوس الأموال الاستثمارية، من أجل فهم المشكلات الاقتصادية العالمية.

أسواق الصرف الأجنبي

تعتبر مجموعة أقطار الإتحاد الأوروبي الذي أصبح يضم إعتباراً من ٢٠٠٤/٥/١ خمساً وعشرين دولة يتجاوز عدد سكانها ٤٥٠ مليون أي أكثر من سكان الولايات المتحدة وروسيا مجتمعة، وهو أكبر تجمع دولي يستخدم عملة موحدة وهي اليورو أما باقي أقطار العالم فلكل منها عملتها الخاصة بها.

ويعنى هذا ضرورة تحويل عملة الدولة المستوردة إلى عملة الدولة المصدرة أو إلى عملة السداد التي يتم الإتفاق عليها مع الدولة المصدرة .وتسمى الأسواق التي يتم من خلالها تبادل العملات الدولية أسواق الصرف الأجنبي.

وظيفة أسواق الصرف الأجنبي :

تؤدي المبادلات الدولية إلى حصول بعض الأقطار على عملات أجنبية معينة بكميات كبيرة بحيث قد تجد نفسها بحاجة لاستبدال قدر معين من هذه العملات لقاء الحصول على عملات أخرى لاستيراد سلع من بلد تلك العملات .وقد تكون الحالة العكس بالنسبة لأقطار أخرى .لذلك يمكن الحصول على العملات الأجنبية عن طريق أسواق الصرف التي تتحدد فيها أسعار العملات حسب آلية العرض والطلب، كما هي الحالة بالنسبة لأي سلعة أخرى.

.

تأثيرات المبادلات الدولية :

أولاً : تؤدي صفقات التصدير إلى زيادة تدفق النقود في القطر المصدر وتخفيض عرض النقود في القطر المستورد.

ثانياً : يتمكن القطر المصدر من الحصول على العملات الأجنبية التي تمكنه من دفع قيمة وارداته من الخارج .أي أن قدرة الدولة على التصدير هي التي تحدد قدرتها على الاستيراد من الخارج.

ثالثاً : يعتمد سعر صرف عملة قطر معين بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى على مكانة ذلك القطر في مبادلاته التجارية، أي مركز ميزان مدفوعاته.

ميزان المدفوعات :

ميزان المدفوعات هو عبارة عن كشف بالقيمة النقدية لجميع المبادلات التي تمت بين قطر معين والعالم الخارجي خلال سنة معينة.

مكونات ميزان المدفوعات :

أولاً : **الحساب الجاري** .. يشتمل الحساب الجاري Current Account على قيم الواردات والصادرات من السلع والخدمات، بالإضافة إلى صافي الفوائد والتحويلات الخارجية.

ثانياً : حساب رأس المال .. يشتمل حساب رأس المال Capital Account على التدفقات المالية من القروض بالإضافة إلى صافي الفوائد والتحويلات الخارجية.

توازن ميزان المدفوعات:

يعتمد ميزان المدفوعات على ما يعرف بمبدأ القيد المزدوج Double-Entry Book keeping ويعني هذا المبدأ أن كل معاملة تجارية يعبر عنها لأغراض المحاسبة بقيدين، فإذا كان قيدها الأول كحساب مدين Debit Account يكون قيدها الثاني كحساب دائن Credit Account

معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات:

لما كان اختلال التوازن Disequilibrium في ميزان المدفوعات هو نتيجة لحدوث فجوة بين مجموع المدفوعات ومجموع الإيرادات، لذلك كان لا بد من التأثير في العوامل التي تحدد هذه المبادلات لغرض تحقيق التوازن بين ما يدفعه القطر إلى الخارج، وبين الإيرادات التي يستلمها من الخارج.

وسائل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:

أولاً - أسعار الصرف حرة

يعبر سعر الصرف الأجنبي عن سعر الوحدة من العملة الوطنية بوحدات من العملات الأجنبية

الأخرى .ولأسعار الصرف المتغيرة بصورة حرة **ثلاث مزايا مهمة وهي:**

I. انها تؤدي إلى تصحيح إختلال التوازن في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية وذلك عن طريق آلية الطلب والعرض في السوق العالمية.
II. انها تؤدي إلى زيادة الواردات وهبوط الصادرات أو بالعكس وذلك بواسطة التغيرات في أسعار الصرف.
III. انها لا تؤدي إلى فرض القيود على الإقتصاد المحلي.

وبالرغم من هذه المزايا التي تتصف بانها وسيلة أسعار الصرف المتغيرة بصورة حرة، إلا أنها لا تخلو من **بعض المساوئ منها ما يلي:**

I. أنها تؤدي إلى زيادة عنصر المخاطرة بالنسبة لعقد الصفقات التجارية الدولية بسبب إحتمال تغير سعر الصرف بين فترة عقد الصفقة ووقت التسليم
II. أنها تؤدي إلى تردي شروط التبادل التجاري في القطر الذي إنخفضت قيمة عملته في سوق الرصف.
III. أنها تؤدي إلى الإضرار بالصناعات التصديرية وإلى التقلبات في مستوى الإستخدام والدخل.

ثانياً - تغيرات الأسعار والدخول :

متى ما امكن إعادة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق تغيرات أسعار الصرف، مع بقاءمستويات الأسعار والدخول المحلية ثابتة، ويصبح ذلك أيضاً ممكناً بالنسبة لتغيرات الأسعار والدخول، مع بقاء أسعار الصرف ثابتة.

ثالثاً -وسائل السيطرة الحكومية:

تتمثل وسائل السيطرة الحكومية في مجموعتين هما:

I. وسائل السيطرة على تحويلات النقد الأجنبي،
II. وسائل السيطرة التجارية.

المحاضرة الرابعة عشر

التنمية الإقتصادية

مفهوم التنمية الإقتصادية :

يختلف مفهوم التنمية الإقتصادية حسب إختلاف المعايير أو المؤشرات المستخدمة .فالبنسبة للمؤشرات الإقتصادية التقليدية، تعني التنمية الإقتصادية قدرة الإقتصاد القومي على تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الإقتصادي، وبالتالي زيادة معدل الدخل الفردي.

أما بالنسبة للمعايير غير الإقتصادية كتخفيض نسبة الأمية من خلال تكثيف الإستثمار في الخدمات التعليمية والصحية وزيادة المساهمة الجماهيرية في إتخاذ القرارات من خلال بناء المؤسسات الديمقراطية وتحقيق العدالة الإجتماعية في تخصيص الموارد الإقتصادية.

فالتنمية يجب أن تعني توسيع خيارات جميع أفراد المجتمع في جميع المجالات الإقتصادية، والسياسية، والثقافية، وتوفير تكافؤ الفرص للجميع .كذلك، تشمل أهداف التنمية الشاملة على تحسين نوعية الحياة من جميع النواحي، ولاسيما فيما يتعلق بإحترام حقوق الإنسان المدنية والسياسة وإغناء الحياة الثقافية وتقليل الأضرار الناجمة عن تلوث البيئة.

أثر التحولات الاقتصادية والسياسة العالمية:

بعد أن أخفقت معظم الأقطار النامية في تحقيق طموحا١٠ في مجال التنمية خلال عقد السبعينات من القرن العشرين، جاء عقد الثمانينات ليقضي على معظم هذه الآمال بسبب التحولات الجذرية التي طرأت على المسرح العالمي على الصعيدين الإقتصادي والسياسي، والتي تسببت بإلحاق أضرار كبيرة٠ ذه الأقطار مما أدى بكثير من الكتاب المعنيين بقضايا التنمية والعلاقات الدولية بوصف هذه الحقبة الزمنية بالعقد الضائع.

خصائص الأقطار النامية:

بالرغم من صعوبة تعميم مجموعة من الخصائص على جميع الأقطار النامية، إلا أنه يمكن تشخيص سبع خصائص عامة تنطبق على معظم هذه الأقطار .وتتمثل هذه الخصائص في التالي:

١. انخفاض مستويات المعيشة
٢. انخفاض الإنتاجية
٣. ارتفاع معدلات نمو السكان
٤. ارتفاع معدلات البطالة
٥. الاعتماد الكبير على الإنتاج الزراعي والصادرات الأولية
٦. الانكشاف الكبير في العلاقات الاقتصادية الدولية
٧. غياب أو محدودية المشاركة الجماهيرية

أولا : انخفاض مستويات المعيشة :

تنعكس مستويات المعيشة المنخفضة بصورة كمية ونوعية بحالة الفقر وتردي مستويات الصحة والتعليم وارتفاع معدلات وفيات الأطفال وانخفاض معدل العمر المتوقع.

المؤشرات التالية هي التي انعكست سلبيا على مسيرة التنمية الشاملة في الأقطار النامية.....

أ- إنخفاض معدلات الدخل الفردي

يقدر الناتج المحلي الإجمالي للأقطار النامية في سنة ٢٠٠٤ بما يعادل ٢٢% من الناتج المحلي العالمي ، بينما يشكل عدد السكان ٨٢,٤% من مجموع سكان العالم، أما بالنسبة للأقطار المتقدمة، فيشكل سكانها أقل من ١٨% من مجموع سكان العالم إلا أن حصتها النسبية تقدر بحوالي ٧٨% من مجموع الانتاج العالمي كما يوضح الجدول/

الناتج الإجمالي، السكان، ومعدل الدخل الفردي لسنة ٢٠٠٤						
الأقطار / مجموعة الأقطار	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) (١)	٪ من الناتج العالمي (٢)	السكان (مليون نسمة) (٣)	٪ من سكان العالم (٤)	معدل الناتج الفردي بالأسعار الجارية (دولار) (٥)	معدل الناتج الفردي على أساس القوة الشرائية المتكافئة (دولار) (٦)
(١) الولايات المتحدة	١١,٠٠٠	٣٠,٥	٣٠٠	٤,٧	٣٦,٦٦٧	٣٥,٧٥٠
(٢) أقطار المجموعة الأوروبية (٢٥)	١٠,٠٠٠	٢٧,٨	٤٧٠	٧,٣	٢١,٢٧٧	٢٥,٩٠٠
(٣) اليابان	٥,٠٠٠	١٣,٩	١٢٨	٢,٠	٣٩,٠٦٢	٢٦,٩٠٠
(٤) الأقطار المتقدمة الأخرى	١,٨٠٠	٥,٠	٩٠	١,٤	٢٠,٠٠٠	٢٦,٠٠٠
(٥) روسيا الإتحادية	٣٨٠	١٠١	١٤٢	٢,٢	٢٦٧٦	٨,٢٢٠
مجموع الأقطار المتقدمة (٣٣)	٢٨١٨٠	٧٨,٣	١,١٣٠	١٧,٦	٢٤,٩٣٨	٢٥,٠٠٠
(٦) الأقطار النامية : (١٤٤)	٧٨٢٠	٢١,٧	٥٢٧٠	٨٢,٤	١,٤٨٤	٤,١٥٠
آسيا : (٤٩)	٤٣٠٠	١٢,٠	٣٧٠٠	٥٧,٨	١١٦٢	٤,٨٠٠
الصين	١٥٠٠	٤,٢	١٣٠٠	٢٠,٣	١١٥٢	٤,٦٠٠
الهند	٥٥٠	١,٥	١٠٨٠	١٦,٩	٠,٥٠٩	٢,٦٧٠
(٢) أمريكا اللاتينية : (٢٨)	٢,٢٠٠	٦,١	٠,٥٥٠	٨,٨	٣٩٢٨	٧,٣٠٠
المكسيك	٦٨٠	١,٩	١١٠	١,٧	٦١٨٢	٨,٩٧٠
البرازيل	٤٨٠	١,٣	١٨٠	٢,٨	٢٦٦٦	٧,٧٧٠
(٣) أفريقيا : (٤٨)	٥٢٠	١,٤	٧٠٠	١٠,٩	٧٤٣	١,٧٩٠
(٤) الأقطار العربية (١٩)	٨٠٠	٢,٢	٣١٠	٤,٩	٢٥٨١	٥,١٥٠
(٥) المجموع الكلي : (١٧٧)	٣٦,٠٠٠	١٠٠	٦,٤٠٠	١٠٠	٥٦٢٥	٧,٨٠٠
تم التوصل إلى هذه التقديرات إستناداً إلى الأرقام المنشورة في التقارير الدولية.						

والجدير بالملاحظة، أن الفجوة في معدل الدخل الفردي بين الأقطار الغنية والأقطار الفقيرة قد ازدادت خلال عقد التسعينات من القرن العشرين بصورة أكبر مما كانت عليه طيلة العقود الثلاث السابقة، وذلك لأسباب عديدة يأتي في مقدمتها إنخفاض معدلات النمو الإقتصادي في معظم الأقطار النامية من جهة، واستمرار إرتفاع معدلات نمو السكان في هذه الأقطار من جهة أخرى.

أما بالنسبة للفجوة الآخذة بالإزدياد في توزيع الدخل العالمي بين الأقطار الغنية والأقطار الفقيرة، فيتضح من الجدول التالي أنه بينما كانت هذه الفجوة بين أغنى ٢٠ % بالمقارنة مع أفقر ٢٠ % من سكان العالم تبلغ ٣٠ ضعفاً في سنة ١٩٦٠ ، فإنها إزدادت إلى أكثر من ٦٠ ضعفاً في نهاية عقد الثمانينات وإلى ٨٨ ضعفاً في نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي.

الجدول يبين التفاوت في توزيع الدخل العالمي			
السنة	نسبة الدخل العالمي		معدل حصص الدخل
	أفقر ٢٠٪	أغنى ٢٠٪	الأغنى إلى الأفقر
١٩٦٠	٢.٣	٧٠.٢	٣٠/١
١٩٧٠	٢.٣	٧٣.٩	٣٢/١
١٩٨٠	١.٧	٧٦.٣	٤٥/١
١٩٩٠	١.٤	٨٥.٠	٦١/١
١٩٩٩	١.٠	٨٦.٠	٨٨/١

ب- سوء توزيع الدخل القومي:

يتضح من الجدول السابق بأن حصة أفقر ٢٠ % من سكان العالم قد تدهورت من ٣.٢ من الدخل العالمي في سنة ١٩٦٠ إلى ١ %في سنة ١٩٩٩ . وتجدر الإشارة هنا بأن زيادة الفجوة في معدلات الدخل الفردي بين الأقطار الغنية والأقطار الفقيرة لا تعكس وحدها إتساع التفاوت الاقتصادي الحاد بين الأغنياء والفقراء في العالم، فمن الضروري أيضاً التعرف على الفجوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء ضمن القطر الواحد في الأقطار الفقيرة ذاتها.

ج -الفقر المطلق:

تعتمد حدة الفقر في أي قطر على عاملين هما:

- مستوى الدخل القومي
- درجة التفاوت في توزيع الدخل

وتزداد حدة الفقر عند أي مستوى من الدخل كلما زادت حدة التفاوت في توزيع الدخل .كذلك، تزداد حدة الفقر عند أي مستوى معين من نمط التوزيع كلما إنخفض مستوى الدخل.

د -سوء التغذية :

بالإضافة إلى إنخفاض معدلات الدخل الفردي وزيادة ظاهرة الفقر، تعاني معظم الأقطار النامية من حالة سوء التغذية، وتفشي الأمراض، لاسيما بين الأطفال دون السنة الخامسة .ويعزى تدهور الحالة الصحية في معظم الأقطار النامية بصورة رئيسية إلى حرمان نسبة كبيرة من السكان من الخدمات الصحية الأساسية والمياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية كما يتضح من الجدول التالي:

جدول يبين الحرمان الصحي في الأقطار النامية ٢٠٠٠		
	طبيعة الحرمان الصحي	العدد (مليون)
١	عدم توفر الخدمات الصحية	٧٦٦
٢	عدم توفر المياه الصالحة للشرب	١,١٦٠
٣	عدم توفر المرافق الصحية	٢,٣٦٠
٤	الأطفال الذين يفارقون الحياة قبل بلوغهم السنة الخامسة	١١
٥	الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية	٨٥٠

هـ- ارتفاع نسبة الأمية:

بالرغم من الإنجازات الملموسة) الكمية (التي حققتها معظم الأقطار النامية في مجال توفير الخدمات التعليمية، وخاصة بالنسبة لمرحلة التعليم الإبتدائي وتخفيض نسبة الأمية بين الكبار، فما زالت نسبة الأمية مرتفعة .وتنتشر ظاهرة الأمية بين الإناث، حيث تبلغ النسبة ٦٠ % ويعيش أكثر من ٧٥ % من السكان الأميين في العالم في قارة آسيا.

ثانياً : إنخفاض الإنتاجية :

تتسم الأقطار النامية إضافة لإنخفاض مستوى المعيشة، بإنخفاض إنتاجية العمل) أي معدل الإنتاج لكل عامل بالمقارنة مع الأقطار المتقدمة،

ويعزى إنخفاض الإنتاجية إلى النقص الحاد في عوامل الإنتاج المكملة الأخرى، مثل رأس المال والإدارة الكفؤة وكذلك غياب الحوافز الإقتصادية.

ثالثاً : إرتفاع معدلات نمو السكان :

تعتبر معدلات نمو السكان في معظم الأقطار النامية، وبضمنها الأقطار العربية، مرتفعة بصورة عامة، حيث تتراوح بين ٢-٣ % سنويا بالمقارنة مع ٠,٦ % سنويا في الاقطار النامية.

وتتمثل الخصائص الرئيسية للإقتصادات النامية فيما يعرف بظاهرة الحلقة المفرغة للفقر Vicious Circle of Poverty المتمثلة بإنخفاض معدل الدخل الفردي الذي يؤدي إلى إنخفاض مستوى الطلب وإنخفاض الإدخار، ومن ثم إنخفاض الإستثمار الذي يؤدي إلى إنخفاض الإنتاجية، وبالتالي إنخفاض معدل الدخل الفردي، الذي يزداد تدهوراً بسبب إرتفاع معدلنمو السكان، كما يتضح من الشكل التالي

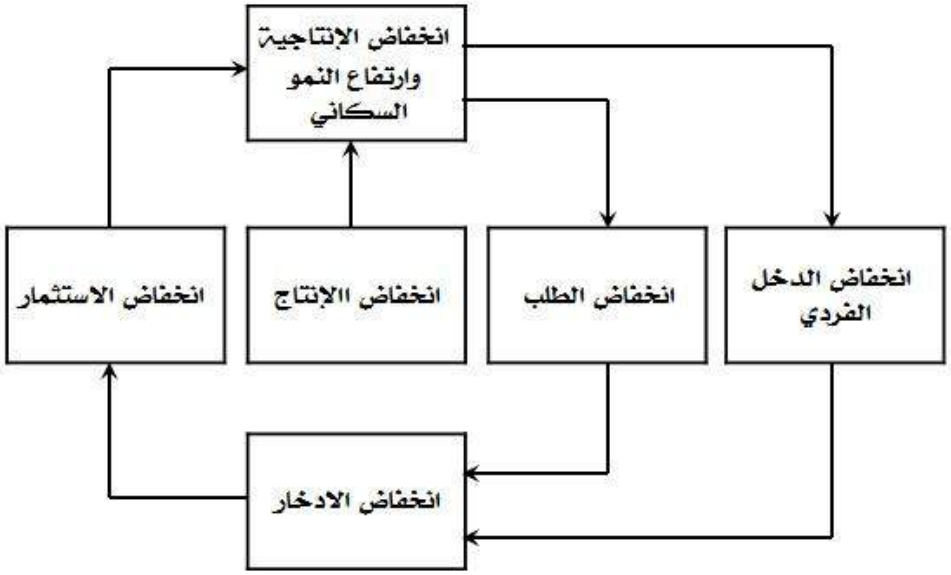

من خلال الشكل السابق والذي يبين الحلقة المفرغة للفقر، حيث يؤدي إنخفاض الإنتاجية وإرتفاع النمو السكاني إلى إنخفاض الدخل الفردي الذي يؤدي بدوره إلى إنخفاض الطلب والإدخار مما يؤدي إلى إنخفاض الإستثمار وبالتالي إلى إستمرار ظاهرة الفقر.

رابعا : إرتفاع معدلات البطالة :

تعتبر ظاهرة سوء إستغلال الموارد البشرية من أهم أسباب إنخفاض مستويات المعيشة في الأقطار النامية .وتتجسم هذه الظاهرة بشكلين: -

الأول : هو الإستغلال غير الكامل لمورد العمل في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، أي أن الأفراد لا يعملون بكل طاقاتهم خلال فترة العمل اليومي، بالغرم من إشتغال نسبة كبيرة منهم بدوام كامل من الناحية الشكلية.

ويطلق على هذه الظاهرة بالبطالة المقنعة Disguised Unemployment والتي تنتشر بصورة خاصة في المناطق الريفية حيث تنخفض الإنتاجية الحدية للعمل إلى الصفر تقريباً.

الثاني : يتمثل بالبطالة الهيكلية (Structural Unemployment والتي تعني عجز الإقتصاد القومي عن خلق فرص عمل جديدة لإمتصاص الأيدي العاملة العاطلة.

خامساً : الإعتماد الكبير على الإنتاج الزراعي والصادرات الأولية :

تتراوح نسبة العاملين في القطاع الزراعي بين ٢٥ % من مجموع الأيدي العاملة في أمريكا اللاتينية، ٧٠ % في شرق آسيا ٦٤ في جنوب آسيا، ٨٦ % في أفريقيا، بالمقارنة مع ٥ % في الأقطار المتقدمة، علماً بأن هذه النسبة تبلغ أقل من ٢ % في كل من الولايات المتحدة وكندا.

أما من حيث مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي القومي الإجمالي، فتتراوح بين ١٠ % في أمريكا اللاتينية، ١٨ % في شرق آسيا، و ٣٠ % في جنوب آسيا و ٢٠ % في أفريقيا، بالمقارنة مع ٧ %في أقطار أوروبا الغربية وأقل من ٣ %في أمريكا الشمالية.

ويعزى السبب الرئيسي لتركز السكان والإنتاج في الأنشطة الزراعية والأولية في معظم الأقطار النامية إلى حقيقة أنه عند المستويات المنخفضة للدخل تكون الأولوية بالنسبة للسكان هي محاولة إشباع الحاجات الأساسية وفي مقدمتها الغذاء.

سادساً : الإنكشاف الكبير في العلاقات الإقتصادية الدولية:

لقد أسهم التوزيع غير المتكافئ للقوة الاقتصادية والسياسية في العالم في تعميق الفجوة بين الأقطار المتقدمة- أقطار الشمال- والأقطار النامية - أقطار الجنوب - .ويتجسم تدهور القوة التساومية لأقطار الجنوب على الصعيدين الإقتصادي والسياسي في زيادة هيمنة أقطار الشمال وفي مقدمتها الولايات المتحدة على الإقتصاد العالمي والتجارة الدولية وكذلك في التحكم بشروط نقل التقنية والتدخل في توجيه سياسات المؤسسات الإئتمانية الدولية لخدمة مصالحها السياسية.

سابعاً: غياب أو محدودية المشاركة الجماهيرية :

يعزى غياب أو محدودية المشاركة الجماهيرية في عملية إتخاذ القرار إلى غياب مؤسسات ا٠تمع المدني في معظم الأقطار النامية.حيث تتسم النظم السياسية في العديد من هذه الأقطار بوجود حكومات غير شرعية، أي أ ا لم تأت إلى الحكم عن طريق الانتخاب الحر، وإنما عن طريق الانقلابات العسكرية أو هيمنة الحزب الواحد على السلطة لفترة طويلة.

المسئولية الدولية والمحلية لظاهرة التخلف الإقتصادي:

ويجب التأكيد بأن ظاهرة التخلف الاقتصادي Economic Underdevelopment لا بد أن ينظر إليها من المنظورين الدولي والمحلي .فالمشكلات الاقتصادية التي تعاني منها معظم الأقطار النامية لها جذورها المحلية والأجنبية .كذلك الحال بالنسبةللسياسات والإجراءات الهادفة لإيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلات.

أما على الصعيد الدولي، فيمكن إرجاع حالة التخلف إلى فترة الإستعمار الإستيطاني، حيث تعرضت شعوب المستعمرات في آسيا وأفريقيا إلى أبشع أنواع الإستغلال الإقتصادي من قبل الدول الإستعمارية، وبصورة خاصة بريطانيا وفرنسا.

السياسات الإئتمانية الهادفة:

لا شك أن معالجة ظاهرة التخلف الاقتصادي والفقر تعتبر من أهم التحديات التي تواجه الأقطار الفقيرة .ويمكن التقليل من التأثيرات السلبية لهذه الظاهرة على عملية النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة السكان من خلال تبني السياسات الاقتصادية والاجتماعية الهادفة لزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي من خلال تكثيف الاستثمارات في المشروعات الإنتاجية وتوفير الحوافز اللازمة للقطاع الخاص للمشاركة الفاعلة مع القطاع العام لتحقيق أهداف التنمية.

كذلك، لا بد من تبني السياسات الهادفة لتحسين نمط توزيع الدخل من خلال توجيه الإنفاق الحكومي بما يضمن حصول أكبر نسبة ممكنة من السكان على ثمار التنمية الإقتصادية والإجتماعية المتمثلة في توفير الفرص المتكافئة للجميع للحصول على التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل، وبالتالي خروج نسبة متزايدة من السكان من دائرة الفقر.